



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم علوم التسيير

المرجع :/2022

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

مذكرة بعنوان:

أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2020

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم اقتصادية

تخصص " اقتصاد نقدي و بنكي "

إشراف الأستاذ(ة):

- وسيلة بوفنش

إعداد الطالبة:

- فراح غشام

- منى مخلوف

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	وسيلة بوفنش
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله

السنة الجامعية 2021/2022



شكر وعرفان

"إن الاعتراف بالجميل لأهل الفضل واجب وأكد"

نحمد الله على جزيل نعمه، ونشكره شكر المعترف بعمته وآلته، ونصلي ونسلم على
صفوة أنبيائه، وعلى آله وصحبه وأوليائه؛

نتقدم بالشكر إلى أمانتنا الفاضلة التي قبلت الإشراف على هذا العمل ونفديهما لنا
النصح والتوجيه الدكثورة ❖ بوفنتش وسيلة ❖؛

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالثنية والشكر إلى كافة أمانتنا معهد العلوم الاقتصادية
والنجزية وعلوم التسيير في المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، ونخص بالذكر
كل أمانتنا المحترمين الذين تلقينا عنهم مبادئ البحث العلمي عبر كامل مشوارنا
الدراسي الجامعي؛

دون أن ننسى شكرنا للأمانتنا أعضاء لجنة المناقشة، والمدرسين والخبراء العاملين أجانبا
ووطنيين المؤلفين للكتب التي اعتمدناها كمراجع لإنجاز هذه الدراسة فقد كان لنا الحظ
أن نطلع على عصاره فكرهم ونتائج طول تجربتهم ونلتهمم خطرا دريهم.

والحمد لله من قبل ومن بعد.

إهداء

❖ لك الحمد وهي على عظيم فضلك وكثير عطائك ❖
إلى من بلغ الرسالة أدى الأمانة... ونصح الأمة... إلى نبي الرحمة ونور العالمين... سيدنا
وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم.
إلى من علمني معنى الحياة... وسفاني فطوة الأمل... ونزع علي كربوبي كل من الأمل...
وتفضل من أجل أن أرتد... وهي لي أسبب النجاة...
إلى أبي الغالي ❖ عبد الحميد ❖
إلى ملاكي في الحياة... إلى وردة الأنثى... ومعنى الحب والحنان ويلمسه الجود... إلى النبي
عزني الحنان وملائتي إحسانا وأعطني الحب والأمل...
أمي يا ربك يا زهرة حياتي ❖ عفيفة ❖
إلى من بهم أكون أفوى في هذه الدنيا الفانية... إلى من أرى التفاؤل في أعينهم...
والمعاهدة في ضكاتهم... إلى من سدي في الحياة منذ أول خطوة...
أخواني العزيزات ❖ سناء، آسية وريان ❖ وأبنة خالتي ❖ وسلم ❖
إلى رجولة البيت وأعمدته... إلى هنائي ويسمعي... كل باسمه يرثي
إلى إخوتي ❖ عزوز، بلال وجواد ❖ وآخر العنقود ❖ هارون ❖ أشركم جزيل الشكر.
إلى كتاكيتي الصغار... فرحة عمري وسر مساعدي أحباء قلبي... إلى ❖ عبد الرحمن و
أروي ❖ والمولود الذي فصلنا أيام علي شوقاً لزيادته ❖ محمد ❖ أسأل الله السلامة
والعافية له ولأمه.
إلى نوأم الروج ورفيفة الكرب إلى النبي نصيب الفرحة فرحين ❖ خديجة ❖ وإلى كل
الأصدقاء الأحب الذين صادقتمهم خطري كربوبي ❖ منى وسهبة ❖ أشركم.

فراق

إهداء

إلى الحمد لله نعمده ونشكره على جميع النعم، فالحمد لله الذي
يسر لي أمري وأثقل لي دربي ووفقني لإنجاز هذا العمل
أهدي ثمرة جهدي هذه إلى من كلفه الله بالهبة والوفاء، إلى
من أحمل اسمه بكل افتخار "أبي الغالي" أطل الله في عمره.
إلى من تشابقت الكلمات لتكبر معبرة عن مكنون خائها من
علمتني وكانت الصواب لأصل إلى ما أنا فيه، إلى من علمتني
الصمود مهما تبدلت الظروف "أمي البعيدة" أطل الله في عمرها.
إلى من سندي في هذه الحياة من لا تملو الدنيا بدونهم "إخوتي".
إلى من كلفنا لي أختا وصديقتا "سمية" و"فراخ"
إلى الكنكون الصغير فرحة وبهبة قلبي "أصيل".

منى

المُلخَص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال دراسة قياسية لبيانات سنوية باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كلياً الموزعة خلال فترة الدراسة (1990-2020)، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وقد ظهرت هذه النتائج متوافقة مع النظرية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الادخار المحلي، الجزائر، طريقة المربعات الصغرى المعدلة كلياً.

Abstract:

This study aims to show the impact of domestic saving on economic growth in Algeria, through an econometric study of annual data using the fully modified least squares method FMOLS during the period 1990-2020. The study concluded that there is a long-term equilibrium relationship between domestic saving and economic growth. These results have appeared with economic theory.

Key words: economic growth, domestic saving, Algeria, the fully modified least squares method.



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
	البسمة.....
	شكر وتقدير.....
	الإهداء.....
	الملخص.....
IV- I	فهرس المحتويات.....
VI- VII	فهرس الجداول والأشكال.....
أ-د	مقدمة عامة.....
25-1	الفصل الأول: الإطار النظري للادخار المحلي
1	تمهيد.....
2	المبحث الأول: الأسس النظرية للادخار.....
2	المطلب الأول: تعريف وأهمية الادخار.....
2	الفرع الأول: تعريف الادخار.....
3	الفرع الثاني: أهمية الادخار.....
3	المطلب الثاني: النظريات الاقتصادية في الادخار.....
3	الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية.....
5	الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية.....
6	الفرع الثالث: النظرية الكينزية.....
8	الفرع الرابع: نظرية الدخل النسبي "لديزبري".....
10	الفرع الخامس: نظرية الدخل الدائم.....
11	الفرع السادس: نظرية دورة الحياة.....
12	المطلب الثالث: أنواع وأهداف الادخار ومصادره.....
12	الفرع الأول: أنواع الادخار.....
14	الفرع الثاني: أهداف الادخار.....
14	الفرع الثالث: مصادر الادخار.....

فهرس المحتويات


15	المبحث الثاني: الأسس النظرية للاذخار المحلي.....
15	المطلب الأول: تعريف الادخار المحلي وأهميته.....
15	الفرع الأول: تعريف الادخار المحلي.....
16	الفرع الثاني: أهمية الادخار المحلي.....
16	المطلب الثاني: أنواع ودوافع الادخار المحلي.....
16	الفرع الأول: أنواع الادخار المحلي.....
18	الفرع الثاني: دوافع الادخار المحلي.....
20	المطلب الثالث: محددات وعوائق الادخار المحلي.....
20	الفرع الأول: محددات الادخار المحلي.....
23	الفرع الثاني: عوائق الادخار المحلي.....
25	خلاصة الفصل الأول.....
57-26	الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي
27	تمهيد.....
28	المبحث الأول: الأسس النظرية للنمو الاقتصادي.....
28	المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وخصائصه.....
28	الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي.....
28	الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي.....
29	المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي.....
29	المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي.....
31	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.....
31	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية.....
36	المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية.....
37	الفرع الأول: نموذج "سولو".....
39	الفرع الثاني: نظرية مراحل النمو "لرستو".....

فهرس المحتويات

41	الفرع الثالث: نظرية جوزيف "شومبيتر".....
42	المطلب الثالث: النظرية الكينزية.....
44	المطلب الرابع: النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي.....
45	الفرع الأول: نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد.....
45	الفرع الثاني: نموذج "بول رومر" (نموذج أثر الخبرة وانتشار المعرفة).....
48	المبحث الثالث: محددات النمو الاقتصادي مقاييسه واستراتيجياته.....
48	المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي.....
51	المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي.....
51	الفرع الأول: معايير الدخل.....
53	الفرع الثاني: المعايير الاجتماعية.....
54	الفرع الثالث: المعايير الهيكلية.....
54	المطلب الثالث: استراتيجيات النمو الاقتصادي.....
54	الفرع الأول: إستراتيجية النمو المتوازن.....
55	الفرع الثاني: إستراتيجية النمو غير المتوازن.....
57	خلاصة الفصل الثاني.....
91-58	الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر
59	تمهيد.....
60	المبحث الأول: واقع الادخار المحلي في الجزائر وأهميته خلال الفترة (1990 2020).....
60	المطلب الأول: تطور الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990 2020).....
65	المطلب الثاني: أهمية الادخار المحلي في الجزائر.....
65	الفرع الأول: الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.....
67	الفرع الثاني: الادخار المحلي كالنسبة من الدخل الوطني.....
69	المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر.....
69	المطلب الأول: التجربة التنموية في الجزائر (1990 2019).....

فهرس المحتويات

69	الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990 1999).....
70	الفرع الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 2004).....
72	الفرع الثالث: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005 2009).....
74	الفرع الرابع: برنامج التنمية الخماسي (2010 2014).....
76	الفرع الخامس: برنامج النمو الجديد (20016 2019).....
77	الفرع السادس: نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016 2019).....
77	المطلب الثاني: خصائص ومؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر.....
77	الفرع الأول: خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر.....
78	الفرع الثاني: تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر.....
81	المطلب الثالث: مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.....
83	المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر.....
83	المطلب الأول: الطريقة والأدوات.....
83	الفرع الأول: منهج الدراسة.....
83	الفرع الثاني: متغيرات الدراسة ومصادرها.....
84	المطلب الثاني: النتائج ومناقشتها.....
84	الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.....
84	الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك.....
86	الفرع الثالث: تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كلياً.....
87	الفرع الرابع: الاختبارات التشخيصية.....
91	خلاصة الفصل.....
92	خاتمة عامة.....
95	قائمة المراجع.....



فهرس الجداول و
الشكال

فهرس الجداول و الاشكال

فهرس الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
60	تطور الادخار المحلي، الادخار الحكومي والادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).	(1)
65	الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2020)	(2)
67	الادخار المحلي كنسبة من الدخل الوطني خلال الفترة (1990-2020)	(3)
70	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	(4)
73	مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009)	(5)
74	مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	(6)
79	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(7)
80	تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة (1990-2020)	(8)
81	مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2017-2021)	(9)
84	نتائج اختبار ديكي فولر المطور للاستقرارية	(10)
85	تحديد درجة التأخير المثلى	(11)
85	اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن جيسليس	(12)
86	تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا	(13)
88	نتائج اختبار استقرارية معلمات التكامل المشترك	(14)

فهرس الجداول و الاشكال

فهرس الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
64	تطور الادخار المحلي، الادخار الحكومي والادخار العائلي خلال الفترة (1990 2020)	(1)
88	القيم الحقيقية والقيم المقدرة للبواقي	(2)
89	دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لبواقي التقدير	(3)
89	دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لمربع بواقي التقدير	(4)
90	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير	(5)

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يعد النمو الاقتصادي الهدف المنشود الذي تسعى إلى تحقيقه جميع الدول على اختلاف درجة تقدمها، باعتباره مقياسا هاما لتقييم أدائها التنموي، وعاملا هاما لتحقيق استقرارها الاقتصادي، مما يمكنها من تعزيز مكانتها الدولية وقدرتها على مواجهة التغيرات المتلاحقة والمتسارعة التي تشهدها الساحة الدولية، ويتطلب تحقيق النمو الاقتصادي توفر الموارد التمويلية اللازمة التي يعد الادخار المحلي أحد أهم مصادرها، وقد حظي الادخار المحلي باهتمام حكومات مختلف الدول التي تسعى إلى تشجيع هذا النوع من الادخار لتوفير الأموال اللازمة لتمويل مختلف المشاريع التنموية اعتمادا على مصادر وطنية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية ذات الأعباء المالية المعبرة والمكلفة، من خلال توجيهه للتأثير على معدلات النمو الاقتصادي، تنمية الثروة الوطنية وتنفيذ برامجها التنموية، عن طريق تحديد وترتيب أولويات الإنفاق الحكومي وحسن إدارة برنامجه.

إن الجزائر على غرار العديد من الدول سعت جاهدة منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها إلى تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال وضع سياسات تحفيزية لزيادة فرص الاستثمار، ترقية الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات وبعث الحركية في مختلف القطاعات، في ظل تراجع الإيرادات الريعية التي تعتمد عليها الجزائر في تمويل مختلف المخططات التنموية، الأمر الذي يتطلب الاعتماد على المصادر الداخلية ومن بينها المدخرات المحلية، والتي تحظ بدرجة كبيرة من الأهمية مقارنة بمشكلة توفير العناصر الأخرى، وهو ما دفع الحكومة الجزائرية إلى وضع السياسات لتشجيع الادخار المحلي وخاصة الادخار العائلي وادخار قطاع الأعمال، والعمل على الاستفادة منه بما يلاءم حاجاتها بعد إدراكها لأهمية هذا النوع من التمويل في تحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا من العرض السابق يمكن صياغة إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020؟

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ماهي اتجاهات تطور الادخار المحلي في الجزائر؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن إشكالية البحث والأسئلة الفرعية المطروحة يمكن الاستعانة بالفرضيات التالية:

للادخار المحلي تأثير كبير على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

مقدمة عامة

تواجه الجزائر مشاكل تنموية كبيرة حالة دون مساهمة القطاعات الإنتاجية المختلفة في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

- وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل وطردية بين معد النمو الاقتصادي والادخار المحلي في الجزائر .

أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية النمو الاقتصادي الذي يعد موضوعا هاما من المواضيع الاقتصادية التي حظيت باهتمام الدراسات المالية والاقتصادية المعاصرة، فتحقيق النمو الاقتصادي يعد من التحديات التي تواجه الدول لصلتها الوثيقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمتغيرات اقتصادية كلية أخرى كالدخل والادخار، كما تتجلى أهمية هذا البحث من خلال مساهمته في تحديد أثر الادخار المحلي كأحد المتغيرات الاقتصادية الهامة على النمو الاقتصادي الذي أصبح محور اهتمام مختلف الدول على اختلاف درجة تقدمها، والتي تسعى إلى تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم لتحقيقه.

أسباب اختيار هذه الدراسة:

لقد تم اختيار موضوع هذا البحث بناء على عدة أسباب منها:

- ارتباط موضوع البحث بالتخصص الذي ندرس فيه.
- الرغبة في دراسة المواضيع الاقتصادية التي تتناول قضايا التنمية والادخار.
- إبراز أهمية ودور النماذج الكمية القياسية لتحليل والتفسير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، منها العلاقة بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- المساهمة في إثراء البحث العلمي في هذا المجال، من خلال تحليل ومناقشة بعض جوانب هذا الموضوع، بالاعتماد على دراسة قياسية تبحث في أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلي الأهداف التالية:

- إبراز وتحليل واقع النمو الاقتصادي في الجزائر.
- بناء نموذج لقياس أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي.
- دراسة تطور هيكل الادخار المحلي في الجزائر ومعرفة مدى مساهمته في النمو الاقتصادي.

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الإطار النظري للادخار المحلي والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلي المنهج الكمي للإجابة على الإشكالية المطروحة، المتمثلة في تبيان أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2020.

الدراسات السابقة:

- مقال منشور في مجلة الدفاتر الاقتصادية التي تصدر عن جامعة زين عاشور، الجلفة، 2010، بعنوان آثار الادخار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1985-2012 للباحث طارق بن خليف وقد هدفت الدراسة إلى تقدير آثار الادخار المحلي الحقيقي على حصة الفرد من الناتج المحلي على الاقتصاد الوطني خلال فترة الدراسة وقد توصلت الدراسة إلى أن تغير معدل الادخار الحقيقي يسبب في تغير نصيب الفرد من الناتج المحلي والعكس صحيح.
- مقال منشور في مجلة الباحث والتي تصدر عن جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2012، بعنوان أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010، للباحث احمد سلامي وقد هدفت الدراسة إلى تقدير أهم مؤشرات الادخار المحلي وكفاءتها في تمويل التنمية بالجزائر وقد توصلت الدراسة إلى أن المدخرات المحلية لم تكن قادرة على تمويل التنمية في الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة 1970-1999، ولكنها بداية من سنة 2000 أصبحت تتمتع بقدرة تمويلية ذاتية، بين ذلك من خلال المؤشرات التي تم تطبيقها في الدراسة وهي: فجوة الموارد المحلية، الفجوة التمويلية، قدرة الصادرات على تغطية الواردات، نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار المحلي ونسبة خدمة الدين الخارجي إلى الادخار.
- مقال منشور في مجلة الباحث الصادرة عن جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2017 بعنوان محددات الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة 1970-2015، للباحث أحمد سلامي، عبد الحق بن تقات وعبد الرزاق مولاي لخضر، وقد توصلت إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة الجارية والفترة التي تسبقها، رصيد الميزانية العامة للدولة، رصيد الحساب الجاري، أسعار النفط ومعدل الادخار المحلي للفترة السابقة ذات التأثير الواضح على محددات الادخار المحلي في الجزائر.

خطة الدراسة:

من أجل الإلمام بالموضوع تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول هي:

- ✓ الفصل الأول: يخصص هذا الفصل لدراسة الإطار النظري للادخار المحلي، من خلال توضيح تعريف الادخار المحلي، أهميته، أنواعه، دوافعه، محدداته وعوائقه.
- ✓ الفصل الثاني: يتم في هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري للنمو الاقتصادي من خلال توضيح ماهيته، النظريات المفسرة له، محدداته، مقاييسه وإستراتيجياته.
- ✓ الفصل الثالث: يتضمن هذا الفصل الجانب التطبيقي الذي يتم التطرق فيه إلى واقع كل من الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وكذا أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2020.
- ✓ وفي الأخير نقوم بوضع خاتمة عامة لهذا البحث تتضمن ملخصا للفصلين النظريين والفصل التطبيقي والنتائج التي أمكن استخراجها من حيثيات الدراسة، والتي اعتمدنا عليها في إبداء بعض الاقتراحات.

مجال الدراسة وحدودها:

بعد الانتهاء من الجانب النظري الذي خصصناه لدراسة الإطار النظري للادخار المحلي والنمو الاقتصادي تمت دراسة أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وحدد مجال الدراسة من سنة 1990 إلى سنة 2020.

مصادر الدراسة:

اعتمد إعداد هذا البحث على مصادر متنوعة وبلغات مختلفة، تم الحصول عليها عن طريق البحث المكتبي، وهي تختص لمعالجة جوانب الموضوع بشكل مباشر وغير مباشر تشمل الكتب، المجلات، المقالات والانترنت.

صعوبات الدراسة:

خلال انجازنا لهذا البحث واجهتنا مجموعة من الصعوبات تتمثل فيما يلي:

- صعوبة الحصول على بيانات الضرورية لإتمام البحث.
- نقص المراجع الخاصة بالادخار المحلي.
- عدم دقة البيانات واختلافها من مصدر لآخر.



الفصل الأول: الإطار
النظري للإدخار المحلي

تمهيد

يعتبر موضوع الإدخار المحلي من أهم الموضوعات الاقتصادية التي لقيت تركيزاً كبيراً في التحليل والدراسات الاقتصادية، إذ أنه جذب إليه العديد من رواد الفكر الاقتصادي ليصبوا أبحاثهم واهتماماتهم حوله، ونظراً لقيمتها الكبيرة أصبح الإدخار أداة لدفع عجلة التقدم الاقتصادي لأي دولة دون تمييز، كونه عامل مهم وضرورة يلجأ إليها كل مواطن وخاصة من يعيش في مرحلة البناء وتلجأ إليه كل دولة خاصة وهي تجابه بتشديد بنيانها الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي من أجل تطوير حاضرها ومستقبلها.

حيث أن المدخرات المحلية (الإدخار الداخلي) أحد الأطراف التي لها مكانة كبيرة ومهمة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي بعيداً عن الآثار التضخمية بالاعتماد على القطاع المصرفي الذي يعد عصب الحياة الاقتصادية بما يساهم في توجيه المدخرات نحو الاستثمارات التنموية التي تقوم بدورها بزيادة الدخل القومي الذي يعد المصدر الأساسي للمدخرات.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى الإطار النظري للإدخار المحلي وذلك من خلال العرض الذي نقدمه من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الأسس النظرية للإدخار.

المبحث الثاني: الأسس النظرية للإدخار المحلي.

المبحث الأول: الأسس النظرية للادخار

عرفت الأحداث الاقتصادية ظهور مدارس واتجاهات اقتصادية، حيث جاءت في مراحل معينة. وباعتبار أن الادخار أحد أهم الظواهر الاقتصادية، فإنه لقي اهتماماً من طرف المنظرين الاقتصاديين، وتطرقوا له كل حسب وجهة نظره. وقد كانت هناك اختلافات في تفسير ظاهرة الادخار بين مختلف المدارس والنظريات الاقتصادية، وتوصلوا إلى وضع صيغة رياضية مختلفة لدالة الادخار.

المطلب الأول: تعريف وأهمية الادخار

للاذخار تعاريف عديدة ومختلفة لاختلاف وجهات نظر المفكرين والباحثين الاقتصاديين الذين قاموا بتعريفه، وفيما يلي نعرض بعض التعريفات إضافة إلى بيان مدى أهمية الادخار.

الفرع الأول: تعريف الادخار

للاذخار تعاريف عديدة نذكر منها:

- الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، وهو فائض الدخل عن الاستهلاك، أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على سلع الاستهلاك والخدمات الاستهلاكية¹
- الادخار هو: الجزء الغير مستهلك من الدخل، فإذا رمزنا للاذخار بالرمز (s) والاستهلاك (c) والدخل (y) عندها يمكن تعريف الادخار على النحو التالي: $s=y-c$ 2
- الادخار هو: ذلك الجزء من الدخل الذي يتم اقتطاعه لغرض الاستثمار، بهدف الحصول على عائد مستقبلي.³
- الادخار هو: الاحتفاظ بقسط الدخل المتاح احتياطاً للظروف المستقبلية.⁴

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الادخار هو ذلك الجزء المقطوع من المداخيل الذي لا يتم توجيهه إلى الاستهلاك الآني بل يحتفظ به الفرد أو الدولة من أجل تحقيق أغراض أخرى، والذي يوجه عادة إلى الاستثمار.

¹ فؤاد بن غضبان، 2015، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 102.

² خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، 2014، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص 159.

³ كمال دريد آل شبيب، 2009، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 20.

⁴ أحمد دحو وأحمد صديقي، 2019، أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1985-2017، مجلة الإجتهد لدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 04، جامعة أحمد دارية، -أدرار-، الجزائر، ص 667.

الفرع الثاني: أهمية الادخار

للاذخار أهمية كبيرة بالنسبة للفرد والمجتمع يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- الحد من الضغوط التضخمية طالما أن الحد من زيادة الاستهلاك زيادة مفرطة شرط ضروري لتحقيق الاستقرار النقدي، والتخفيف من حدة الضغط الناشئ عن زيادة الطلب الكلي.¹
- تمكين الأفراد من مواجهة الأحداث المستقبلية غير متوقعة والاحتياط للظروف الطارئة.
- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة باعتبار أن الادخار يشكل الدعامة الأساسية للاستثمار.
- المساهمة في تمويل العملية التنموية، ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.²
- تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال خلق مناصب عمل وتحسين مستوى الخدمات.
- توفير التمويل المحلي للمشاريع التنموية دون اضطرار الدولة إلى اللجوء لزيادة الضرائب ووسائل التمويل التوسعية التي تؤدي إلى رفع مستوى التضخم.³

المطلب الثاني: النظريات الاقتصادية في الادخار

تعد ظاهرة الادخار من أهم الظواهر الاقتصادية التي لقيت اهتماما كبيرا من طرف المفكرين الاقتصاديين المنتمين لمدارس فكرية مختلفة، والذين قاموا بدراسة الادخار واختلفوا في تفسيره لتعدد جوانبه وعلاقاته، وفيما يلي عرض لبعض النظريات المفسرة للاذخار.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية

تطرقت النظرية الكلاسيكية لدراسة الادخار انطلاقا من الفرضيات التالية:⁴

- الأفراد هم من يقومون أولا بتحديد ما يريدون ادخاره تبعا لمعدل الفائدة السائد، ومقابل ذلك ينفقون ما تبقى على السلع والخدمات.
- معدل الفائدة هو المحدد الرئيسي لقرار الادخار.

¹حسين الأسرج عبد المطلب، 2001-2002، دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الزقازيق، مصر، ص 49.

²أحمد عساف وعلاء الدين صادق، 2013، الاقتصاد الكلي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص 115.

³أحمد دحو وأحمد صديقي، 2019، ص 667.

⁴أحمد سلامي ومحمد الشخي، 2008، تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر 1970-2005، مجلة الباحث، المجلد 06، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-، الجزائر، ص 129.

- الادخار هو دالة في معدل الفائدة، وتؤدي مرونته بالضرورة إلى المساواة بين الادخار والاستثمار.¹
- السلوك العقلاني في الاستهلاك أو الإنفاق.
- وجود علاقة طردية بين الادخار وسعر الفائدة.²

وقد رأى "أدم سميث" و"جون بابتيست ساي" أن الادخار ما هو إلا قيمة مخصومة من استهلاك مستقبلي على استهلاك حالي، فقد أخذوا بعين الاعتبار الممتلكات أو الإرث ومجموع الأموال النقدية والمالية أو الحقيقية في تكوين هذا الادخار، وأضاف إلى هذا التحليل النقدي الكلاسيكي الاقتصادي "جون ستوارت ميل" الذي تطرق إلى مفهوم الاكتناز في تحليله للنقود وبيان أثرها على الأسعار، ثم أعطى بعده "ريكاردو" تحليلا جيدا وواضحا لمفهوم الاكتناز، من خلال تأكيده على عامل الزمن لمبادلة المنتجات مقابل النقد المكتنز، أما المفكر "مالتوس" فنفي أهمية الاكتناز، أي وجود جزء من الادخار في شكل نقدي، وذلك للرفع من احتياطي الأفراد.³

ووفقا لمبادئ الفكر الكلاسيكي فإن الاستثمار يتحدد بالادخار، وأن المدخرات تستثمر بأكملها بمعنى أنه لا يوجد تسرب من الدخل عن طريق الادخار، فهذا الأخير يحول مباشرة إلى الاستثمار تبعا لقانون "ساي" وعليه فقرار الادخار وقرار الاستثمار هما قرار واحد، باعتبار أن الطبقة التي تدخر هي ذاتها الطبقة التي تستثمر وهي الطبقة الرأسمالية، أما الطبقة العمالية فتتفق كل دخلها على الاستهلاك الضروري نتيجة حصولها على "دخل حد الكفاف" الذي يضمن لها الحاجات الضرورية للعيش فقط، وانتهى الفكر الكلاسيكي إلى تلخيص مشكلة النمو والتشغيل الكامل في مشكلة الادخار، وضرورة الاهتمام بتكوين هذا الأخير لتمويل النمو والتشغيل الكامل بفرض أن كل ادخار يتحول بفعل حركات سعر الفائدة إلى استثمار، وأن كل ما لا يستهلك يستثمر باعتبار أن الذي يقوم باكتناز أمواله يصبح عديم الرشد الاقتصادي، وخلصت الدراسة إلى أنه لزيادة الادخار يجب خفض الاستهلاك باعتبار ثبات الدخل عند التشغيل الكامل للموارد.⁴

غير أنه رغم إسهامات النظرية الكلاسيكية فقد وجهت لها الانتقادات التالية:⁵

- أن المساواة الدائمة بين الادخار والاستثمار لا تحدث بفعل مرونة سعر الفائدة وإنما نتيجة حدوث تغيرات في مستوى الدخل.

¹مولود كبير، 2016-2017، الادخار ودوره في النمو الاقتصادي -دراسة قياسية تحليلية- في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية، أطروحة مقدمة لشهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوالصياغ، -المسيلة-، الجزائر، ص 30.

²محمد دحو، 2019-2020، انعكاسات تطوير الصيرفة على تعبئة الادخار المحلي دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، الجزائر، ص 16.

³مراد جندي، 2005-2006، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي var 2004-1970، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 18.

⁴محمد دحو، 2019-2020، ص 16.

⁵زهرة بن يخلف، 2005-2006، ثقافة الادخار في المجتمع الجزائري وآثارها على البنوك الجزائرية، ملحق المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، جامعة طاهري محمد، -بشار-، الجزائر، ص 04.

- المساواة بين الادخار والاستثمار، ومن تم فإن توازن الدخل يحدث عند مستوى التوظيف الكامل.
- قصور النظرية الكلاسيكية في تحليلها لعلاقة سعر الفائدة بالادخار.

الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

أشار الاقتصاديون النيوكلاسيكيون إلى دور الادخار في توجيه الاستثمار، واعتبروا الادخار عادة راسخة في الدول الراغبة في التقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلا آليا ديناميكيا، وقد اعتبر رواد المدرسة النيوكلاسيكية وعلى رأسها "فالراس" و"فيشر" أن الاكتناز هو امتناع المستهلكين عن شراء إنتاج متاح، وبالتالي زيادة قدرتهم على الادخار، كما رأى "فالراس" أن سعر الفائدة هو المتغير الذي يعادل بين الادخار الكلي والاستثمار الكلي، أما "ألفريد مارشال" الذي ينتمي إلى مدرسة "كامبريدج" فبقي وفيما للمبدأ الكلاسيكي في التحليل، فقد افترض وجود عنصرين مؤثرين في الاحتياطات والمتمثلين في الدخل والثروة، وأكد على أن سعر الفائدة هو المقابل لاستخدام رأس المال في السوق، والسعر الذي يعادل فيه كل من العرض الكلي والطلب الكلي لرأس المال هو السعر التوازني في هذه السوق، وبذلك فإن العوامل التي تدفع الأعوان الاقتصاديين إلى الحفاظ على احتياطاتهم بالنقود تتمثل في انحيازهم الكبير للنقود التي تجعل أعمالهم أكثر سهولة ويسرا وتمنحهم فرصة القيام بالتجارة، وهذا الأسلوب في تراكم النقد يقود الأعوان إلى تجميد موارد مهمة بدلا من توجيهها نحو الاستهلاك والاستثمار، حيث يقوم الأعوان بالتوفيق بين النقد من جهة، وبين الأشكال الأخرى للحيازة من جهة أخرى، وانتهت هذه المدرسة إلى أنه لزيادة الادخار يجب خفض الاستهلاك باعتبار ثبات الدخل عند التشغيل الكامل للموارد.¹

وقد لخص "ألفريد مارشال" العوامل الشخصية التي تدفع الأفراد نحو الادخار فيما يلي:²

- القدرة على إشباع الحاجات في المستقبل.
 - الحصول على عائد مضمون للفرد أو لأسرته بعد وفاته بعد التعرض لمخاطر الاستثمار.
 - إشباع رغبة الأفراد الذين تتراكم لديهم أو تزداد يوما بعد يوم.
 - تحقيق الأمان للأسرة من مخاطر المستقبل.
- أما "فيشر" فقد قدر أن امتناع المستهلكين من شراء منتج لا يقل في شيء من قدرتهم وإنما يرفع من اكتنازهم، ورأى أن سعر الفائدة هو المتغير الذي يعادل بين الادخار الكلي والاستثمار الكلي.

أما الانتقادات الموجهة للمدرسة النيوكلاسيكية فنتمثل فيما يلي:³

¹ مراد جندي، 2005-2006، ص 19.

² طارق لهزيل وإبراهيم لجلط، 2020، أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2017، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، المركز الجامعي الوشريس، -تيسمسيلت-، الجزائر، ص 46.

³ طارق لهزيل وإبراهيم لجلط، 2020، ص 44.

- لم تتناول المدرسة النيوكلاسيكية الادخار في إطار نظرية واضحة المعالم، أي بطريقة مباشرة لأن الادخار في تلك الفترة والمرحلة لم يحظى بالاهتمام الكبير كونه مثل صورة من صور الاكتناز، وتم استخدامه لمواجهة المخاطر واقتصر على فئة معينة ومحدودة.
- أعطت النظرية النيوكلاسيكية أهمية قصوى وكبيرة لسعر الفائدة في تحديد الادخار الشخصي واعتبرته المتغير المستقل الوحيد الذي يفسر الادخار.

الفرع الثالث: النظرية الكينزية

رأى "كينز" بأن الادخار الجاري للفرد ينظر إليه على أساس أنه استهلاك مؤجل، وعليه فإن الفرد مستعد للتضحية بالاستهلاك الحاضر مقابل زيادة استهلاكه المستقبلي، وأقر "كينز" بأن الادخار يتوقف على عاملين أساسيين حددهما في الدخل الشخصي المتاح والميل الحدي للاستهلاك، أي أن:¹

$$\text{الدخل} = \text{الاستهلاك} + \text{الادخار}.$$

حيث اعتبر "كينز" أن الاستهلاك أهم من الادخار، لأن هذا الأخير ما هو إلا الجزء المتبقي من الدخل بعد عملية الاستهلاك، "فكينز" لم يرى في الادخار إلا عاملاً ضاراً، ذلك أنه عنصر انكماشى يقلل الطلب على السلع، ونقص الطلب الكلي على السلع الناتج عن زيادة الادخار يؤدي إلى نقص حجم ما ينتجه المنضمون، ومن ثم نقص حجم التشغيل، وبالتالي الوصول إلى البطالة، وقد ركزت هذه النظرية على أهمية الزيادة في الطلب على سلع الاستثمار بإنقاص الادخار، وإنه لكي يتحقق التشغيل التام لابد من وجود طلب على الاستثمار الذي يحققه الاقتصاد كله عند مستوى التشغيل التام، وأن يتم تحويل جزء من الادخار إلى الاستثمار، ورأى أن الأشخاص الذين يقومون بالادخار هم ليسوا نفس الأشخاص الذين يقومون بالاستثمار، وأن زيادة الادخار تؤدي إلى خفض معدلات الفائدة في زيادة الاستثمارات، لأنه اعتبر أن معدل الفائدة يتحدد بطلب النقود وعرضها،² حيث أوضح "كينز" قصور التحليل الكلاسيكي لعلاقة الادخار مع معدل الفائدة،³ وذلك لعدم واقعية بعض الافتراضات كسلوك الأفراد اتجاه معدلات الفائدة عند توزيعهم للمداخيل بين الادخار والاستهلاك، أي أن قرار الادخار يخضع للدخل الفردي المتاح، فسعر الفائدة لم يصبح له ذلك الدور المحوري كما اعتقد رواد المدرسة الكلاسيكية، بل أعطاه "كينز" دوراً ثانوياً في تحليلاته المفسرة للعوامل المؤثرة على الادخار، وعليه يمكن للادخار أن يأخذ شكلين الأول نقدي وذلك بحياسة أرصدة سائلة أو ودائع تحت الطلب، والثاني مالي بامتلاك الأوراق المالية.⁴

¹ إلياس ميدون، 2020، الادخار بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والنظريات الوضعية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد 02، المركز الجامعي البزري، الجزائر، ص 84.

² أحمد سلامي ومحمد الشخي، 2008، ص 131.

³ زهرة بن يخلف، 2005-2006، ص 4.

⁴ إلياس ميدون، 2020، ص 85.

وعموما فقد تركزت فرضيات "كينز" في هذا المجال على النقاط التالية:

- يعد الدخل أهم عامل محدد للاستهلاك والادخار، وبذلك فإن دالة الاستهلاك الكلية تتزايد خطيا مع

$$c=f(y)$$

دالة الدخل الكلي

وتكتب هذه المعادلة على الشكل التالي¹:

$$C=a+by$$

حيث:

a: الاستهلاك التلقائي.

b: الميل الحدي للاستهلاك وهو محصور ما بين 0 و1.

وبالتالي تم استنتاج دالة الادخار في المدى القصير كما يلي:

$$S=Y-C$$

$$S=y-a-by$$

$$S=(a-b) y-a$$

إن:

$$S=a+(1-B) Y$$

حيث:

- (1-B) الميل الحدي للادخار وهو محصور بين 0 و1.

- يعتبر الدخل عاملا أساسا في تحديد مستوى الاستهلاك والادخار، وقرارات الادخار تكون مشروطة بتطور مستويات الدخل.

وهذا، ولقد قسم "كينز" دوافع الادخار إلى قسمين هما:²

1. الدوافع الاقتصادية: وتشمل ما يلي:

- التغيرات في وحدة الأجر.
- التغيرات غير المتوقعة في قيم رأس المال.
- معدل التضخم.

¹خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، 2014، ص 165.

²طارق لهزيل وإبراهيم لجلط، 2020، ص ص 46-47.

- التغييرات في السياسة المالية وتوقعات العلاقة بين مستويات الدخل الحالية والمستقبلية.

2. الدوافع الشخصية: وتتمثل في العوامل التالية:

- تكوين احتياطي لمقابلة الحوادث غير المتوقعة.

- تكوين احتياطي لمقابلة الظروف المتوقعة التي تغير النسبة بين دخل الفرد وحاجته الشخصية والعائلية كالشيخوخة، التعليم وغيرها.

- التمتع بشعور الاستقلال والقدرة على التصرف حتى لو لم تكن لدى الفرد فكرة واضحة عما سيفعل أو تصميم محدد لعمل معين.

- تكوين ثروة يهبها الفرد لورثته من بعده.

وقد كان لتحليلات "كينز" نتائج منطقية وتفسيرات واقعية لمجمل الأوضاع الاقتصادية خلال وبعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929، فأثبتت نظريته أهميتها على الأقل في فترة ظهورها، ولكن تعقد الحياة الاقتصادية وتشابكها كان سببا في تراجع أهمية هذه النظرية، مما فتح المجال واسعا أمام اجتهادات الباحثين والدارسين لطرح أفكارهم، فظهرت العديد من النظريات الحديثة التي ساهمت في إثراء علم الاقتصاد، حيث قدمت تفسيرات أكثر وضوحا ودقة، لمواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة، فأجريت بعد الحرب العالمية الثانية دراسات حول العلاقة بين الاستهلاك والدخل قام بها "كينز" لمدة زمنية أطول في الولايات المتحدة الأمريكية، فكانت النتائج معاكسة لما توصل إليه "كينز"، ويرجع سبب ذلك إلى وجود عوامل أخرى تؤثر على الادخار إضافة إلى الدخل المتاح.¹

الفرع الرابع: نظرية الدخل النسبي لديزبري

صاغ هذه النظرية الاقتصادي الأمريكي "ديزبري" سنة 1949 ومحتواها كما يلي:²

- المحيط الاجتماعي الذي يعيشه الفرد له تأثير كبير في سلوكهم الادخاري والاستهلاكي: فالاستهلاك لا يتعلق بالدخل المطلق فحسب، وإنما يتعلق أيضا بوضعية العائلات النسبية لبعضها البعض؛ وبعبارة أخرى بالدخل النسبي في الطبقة الاجتماعية المعنية؛ أي أن الجزء من الدخل الذي يخصص للادخار يتوقف على مستوى دخل الفرد أو العائلة بالنسبة لمداخل الأفراد أو العائلات المجاورة، أو التي تمثلها وليس على أساس الدخل المطلق، كذلك تعتبر العلاقات الأساسية بين الدخل والادخار علاقة تناسبية بمعنى أن الأفراد يميلون إلى ادخار نسبة ثابتة من مداخلهم، ويمكن شرح ما سبق في أن الأفراد يحاولون الإبقاء على مستوى معيشي معين فإن كان الدخل يفوق دائما أعلى دخل

¹ إلياس ميدون، 2020، ص 85.

² أيد جمان مايكل ترجمة محمد إبراهيم منصور، 1999، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ص 143-144.

سابق فإن الاستهلاك والادخار يرتبطان بدخل الفرد النسبي (أي دخل الفرد بنسبة مداخل الأفراد المجاورين له)، فإذا انخفض الدخل الجاري عن أعلى دخل سابق فإن الدخل يرتبط بمستويات المعيشة التي حددها الدخل الأعلى، حيث اقترح "ديزنبيري" دالة الاستهلاك كما يلي:

$$C=f(y_t, y_{\max}) = a y_{\max} + by_t \dots (4,1)$$

حيث:

y_t : الدخل الجاري.

y_{\max} : هو أعلى دخل حاصل لحد الآن.

(a, b) : هما ميلا الاستهلاك الحديان بالنسبة لهدين الدخلين على الترتيب.

ورأى "ديزنبيري" أن الوحدات الاقتصادية عندها تضع مخططات استهلاكها تأخذ بعين الاعتبار أقصى دخل تحصلت عليه بالإضافة إلى الدخل الجاري، عكس النظرية الكينزية التي افترضت أن علاقة الدخل بالاستهلاك علاقة تناسبية، فإذا ارتفع الدخل ارتفع الاستهلاك، ففرضية الدخل النسبي تنص على أنه إذا حدث انخفاض في الدخل بالنسبة للمداخل السابقة فإن العائلات تلجأ مباشرة إلى تخفيض مستوى الاستهلاك، وهذا ما يعبر عنه بأثر الموقف؛ أي أن العائلات لا ترضى بسهولة بتخفيض مستوى الاستهلاك، وهذا يعود إلى وجود عائدات استهلاكية قوية، وهكذا إذا انخفض الدخل تلجأ عائلات إلى تخفيض الادخار لتبقي على نفس مستوى الاستهلاك.

ومن خلال ما سبق يمكننا الاستنتاج أن الادخار هو أيضا دالة لمتغيرين هما: الدخل الجاري، وأقصى دخل تم الحصول عليه في السابق؛ أي:

$$S=f(y_{\max}, y_d) \dots (5,1)$$

وبما أننا على الأقل نظريا اعتمدنا على دالة الاستهلاك لمعرفة الصيغ الرياضية المفصلة لعلاقة الادخار بهذين المتغيرين:

$$S=(1-a) y_{\max} + (1-b) y_d \dots (6,1)$$

حيث: $(1-b)$ و $(1-a)$ يمثلان ميلا للادخار الحديان بالنسبة للدخل، وأقصى دخل تم الحصول عليه في السابق على الترتيب.

غير أنه وبالرغم من التحليل الصائب لهذه النظرية إلا إنها لم توفق إلى حد كبير في شرح العلاقة التناسبية بين الدخل المتاح والاستهلاك (الادخار) لذلك جاءت نظرية الدخل الدائم "ميلتون فريدمان" لحل هذه المشكلة (مشكلة التناسب).

الفرع الخامس: نظرية الدخل الدائم

قام فريدمان سنة 1957 بمحاولة التوفيق بين نتائج دراسة "كينز" للدخل والاستهلاك وكذا نتائج دراسات الدخل النسبي لـ "ديزنبيري"، حيث أدخل "فريدمان" فكرتين أساسيتين، وهما:

- الفكرة الأولى: ينقسم الدخل إلى دخل دائم ودخل مؤقت، فالدخل الدائم يقصد به "فريدمان" المتحصلات المتوقع حصول الوحدة الاستهلاكية عليها خلال أفق زمني معين، بحيث يمكن إنفاقها دون أن تؤثر الثروة المتراكمة، لذلك فهو يمثل عنصرا غير مرئي للوحدة الاستهلاكية عكس المتحصلات الفعلية، هذا ويمكن شرح المكون الدائم على أنه يعكس تلك العوامل التي تنتظر إليها الوحدة الاستهلاكية (الأسرة) كمحدد لقيمة ثروتها، وتمثل تلك الثروة في الثروة غير البشرية التي تملكها الخصائص الشخصية لمكتنزي الدخل في الوحدة الاستهلاكية وخصائص النشاط الاقتصادي لهؤلاء الأفراد، أما الدخل المؤقت فهو ذلك الجزء من متحصلات الأسرة الذي نتج في ظروف وأحداث وقتية غير متوقعة أو بعبارة أخرى فإنها تمثل كل العوامل الأخرى التي تنتظر إليها الوحدة الاستهلاكية على أنها أحداث عرضية تتصف بالمصادفة أو أنها نتيجة لبعض العوامل التي يمكن التنبؤ بها، كما يصعب استبعاد أخطاء القياس الخاصة بالدخل كأحد أشكال العناصر المؤقتة كما تراها الوحدة الاستهلاكية.

- الفكرة الثانية: وجود عائدات استهلاكية من الصعب التخلي عليها في فترتين زمنيتين متقاربتين، فالاستهلاك في الفترة الحالية مرتبط إلى حد ما باستهلاك الفترة الماضية.

ويلخص "فريدمان" فرضياته على الشكل التالي:

$$Y_p = a y_c + (1-a) Y_{c-1}$$

حيث:

Y_c : الدخل الجاري للفترة الحالية.

Y_{c-1} : الدخل الجاري للفترة السابقة.

$$0 < a < 1$$

وتتمثل دالة الادخار في باقي الدخل بعد عملية الاستهلاك، ويمكن صياغة دالة الادخار كما يلي:

$$S = a + B_1 Y_p + B_2 Y_t$$

حيث:

a : ثابت قيمته أقل من الصفر.

(B_1, B_2) : أقل من واحد.

Yt: الدخل المؤقت.

Yp: الدخل الدائم

أما فيما يخص الانتقادات الموجهة لهذه النظرية فإنه ورغم تحليلها المنطقي إلا أنها لم تهتم بدالة الادخار بقدر اهتمامها بتحليل الدخل والاستهلاك، لأنها اهتمت فقط بالعلاقة التناسبية بين الدخل الدائم والاستهلاك، ولم تنظر إلى انعكاس هذه العلاقة على الادخار، حيث افترضت أن الأفراد يحاولون فقط المحافظة على عاداتهم الاستهلاكية انطلاقاً من تقسيم الدخل إلى دخل دائم ودخل مؤقت، فالمهمة الوحيدة للأفراد وفق هذه النظرية هي البحث عن التوفيق بين مداخيلهم واستهلاكهم ولا يهتمهم بذلك أثر تغيرات الدخل على الادخار بقدر أثرها على الاستهلاك.¹

الفرع السادس: نظرية دورة الحياة

تم اقتراح هذه النظرية من طرف ثلاث اقتصاديين أمريكيين، وهم: "مودفيليانى"، "برومبرج" و "أندو" إذ تقترض هذه النظرية ضرورة تراكم المدخرات على مدى فترة الحياة المهنية من أجل دعم مستوى معين من الاستهلاك خلال فترة التقاعد؛ لأن الدخل يتناقص خلال هذه الفترة من الحياة،² ففي الحياة الطبيعية للفرد نجد أن دخلة لا يثبت على نفس الوتيرة مدى الحياة، فهو متزايد مع بداية حياته المهنية إلى أن يصل إلى مستوى معين فيثبت لفترة معينة، ثم يتناقص بعد تقاعده ويلجأ لمدخراته السابقة، فالأفراد يقومون بالادخار خلال فترة حياتهم المهنية ليقوموا باستهلاك هذا الادخار بعد التقاعد،³ إذ أخذت هذه النظرية بعين الاعتبار المراحل التالية:⁴

- مرحلة الطفولة والتعليم: في هذه المرحلة يكون الادخار سالباً وغالباً ما يتم تمويله بالاعتماد على دخل الوالدين الذين يكونان في فترة ادخار موجب، فالأطفال وصغار السن لم يبلغوا السن الذي يسمح لهم بالعمل والإنتاج.

- مرحلة الشباب: في هذه المرحلة يحاول الأفراد توزيع استهلاكهم أحسن توزيع ويسعون لإيجاد إستراتيجية لتنظيم منفعتهم طوال مدة حياتهم؛ لأن النفقات في هذه المرحلة تكون على السلع الدائمة التي تتطلب عادة أكثر من المداخيل الشهرية للأفراد عكس المراحل الأخرى التي يقل فيها هذا النوع من المشتريات، حيث أنه كلما زادت نسبة الأفراد الواقعين في هذه المرحلة العمرية انخفضت نسبة الإعالة وزادت القدرة الكلية على الادخار.

¹ أيد جمان مايكل ترجمة محمد إبراهيم منصور، 1999، ص 147.

² مولود كبير، 2016-2017، ص 38.

³ سعد إبراهيم أنوار، 2018، العلاقة السببية بين معدل الادخار المحلي والاستثمار المحلي في الاقتصاد التركي خلال الفترة 1980-2016، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 03، العدد 02، جامعة الموصل، العراق، ص 9.

⁴ مولود كبير، 2016-2017، ص ص 38-39.

- مرحلة التقاعد: تعتبر مرحلة التقاعد مرحلة ادخار سالبة، ويتم تمويل هذه المرحلة بالسحب من المدخرات التي تراكمت في فترة العمل والإنتاج، أو بالاعتماد على نظام التأمين والمعاشات، ومن ثم يتضح أن توافر مثل هذا النظام من شأنه التأثير على السلوك الادخاري للأفراد، باعتباره أن ضمان توافر مصدر دخل في فترة ما بعد التقاعد يحد من الحافز على الادخار الاختياري في فترة العمل والإنتاج.

- وقامت نظرية دورة الحياة على الافتراضات التالية:1

- يبدأ الفرد العمل في سن العشرين دون أن يكون له ثروة، وأن فترة العمل تستمر إلى سن 65 سنة ثم يموت الفرد عندما يبلغ من العمر 80 سنة.

- حصول الفرد علي دخل ثابت خلال فترة العمل.

- أن الفرد لا يرغب في ترك ثروته لأحد بعد موته، أي أنه يستهلك كافة الأصول في نهاية حياته.

- أن الفرد يفضل استقرار مستوى الاستهلاك خلال حياته، فهو لا يرغب في حدوث تغيرات كبيرة في مستوى الاستهلاك.

- عدم وجود سعر فائدة على المدخرات.

أما الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية فنوجزها فيما يلي:2

- عدم تقديم آليات لقياس بعض المتغيرات التي يصعب قياسها في الواقع.

- الاعتماد على تنبؤ الأشخاص بالمستقبل، وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه بدقة في الحياة الواقعية، لتمييز المستقبل بعدم التأكد.

المطلب الثالث: أنواع ومصادر الادخار وأهدافه

الفرع الأول: أنواع الادخار

ينقسم الادخار إلى نوعين هما:3

1. **الادخار الاختياري:** وهو الادخار الذي يقوم به الفرد طوعا واستجابة لإرادته ورغبته بعد الموازنة في

ادخار أمواله من عدمه. وترجع أسباب هذا النوع من الادخار إلى عدة عوامل أبرزها:

- تطور بعض المؤسسات وتوسيعها.

¹ أحمد سلامي ومحمد شيخي، 2008، ص 135.

² مولود كبير، 2016-2017، ص 40.

³ فؤاد بن غضبان، 2015، ص 105.

- انتشار الوعي الادخاري عند المتعاملين نتيجة القيام بحملات دعائية، وإبراز الأهمية الكبيرة لعملية الادخار.
 - اعتماد بعض الشركات الادخارية مبدأ الشفافية، الأمر الذي يعزز الثقة عند المدخرين.
 - وتتم عملية الادخار وفق ثلاث مراحل:
 - **المرحلة الأولى:** دراسة وتقدير الأمور والظروف المحيطة بالفرد نفسه، والمتعلقة بالدخل والاستهلاك وإمكانية الموازنة بينهما.
 - **المرحلة الثانية:** التخطيط المبرمج لآلية الادخار من أجل الوصول إلى الهدف.
 - **المرحلة الثالثة:** التصرف الايجابي وفق الدراسة والتخطيط المسبق ضمن المرحلتين السابقتين.
2. **الادخار الإجباري:** وهو ادخار يجبر عليه الأفراد نتيجة لمقتضيات قانونية أو لقرارات حكومية أو قرارات المؤسسات، وقد انتشر الادخار الإجباري في الاقتصاد الحديث في المجالات الخمس التالية:¹
- الادخار التقاعدي لدى صناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية.
 - ادخار الشركات عندما تقرر الهيئة العامة دعم احتياطياتها، أو عدم توزيع قسط من أرباحها قصد القيام بالتمويل الذاتي، فيتربط على ذلك تناقص الأرباح الموزعة على المساهمين.
 - الادخار عن طريق الضرائب: إذ تحصل الدولة على الكثير من الأموال، مما يوفر لها إمكانات أكبر للاستثمار.
 - القروض: ويمكن تقسيمها إلى قسمين القروض الداخلية والقروض الخارجية، والحصول على القروض الداخلية هو الإجراء الذي تلجأ إليه الدولة بسبب انخفاض حجم الادخار الاختياري، وقصور الادخار الإجباري ممثلاً في الضرائب، أما القروض الخارجية فهو الإجراء الذي تلجأ إليه الدولة بسبب قصور التمويل المحلي، ورغبتها في تجنب بعض المخاطر الاقتصادية الداخلية كالتدهور النقدي أو عدم الرغبة في تحمل ضرائب أعلى.
 - التمويل التضخمي: إذا لم يتيسر استدراك الفائض الاقتصادي من قطاعات الاقتصاد القومي طواعية من خلال الادخار الاختياري أو جبراً بواسطة الضرائب أو عن طريق القروض فإنه يمكن رفع حجم الادخار بزيادة وسائل الدفع والائتمان ثم الاستحواذ عليها واستخدامها في تمويل التنمية باسم التمويل التضخمي، والذي يعد وسيلة لتحويل الموارد من الاستهلاك الجاري إلى التكوين الرأس مالي بإصدار نقود أو ائتمان لسد الفجوة التي تحدث في تمويل الخطط التنموية.

¹نورهان محمد سهو السمراي، 2019، قراءة في الأزمة، دار وضاح للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 337-338.

الفرع الثاني: أهداف الادخار

يمكن تلخيص أهداف الادخار في العناصر التالية:¹

- تحقيق المزيد من التقدم في مختلف مجالات التنمية، كونه يخلق استثمار جديد يؤدي إلى الاستقرار والانتعاش الاقتصادي.
- تحقيق أرباح وعائدات تنمي الاقتصاد الوطني، كون الأموال المدخرة موجهة إلى الاستثمار.
- الحد من ارتفاع الأسعار ومحاربة التضخم وزيادة عرض السلع والخدمات.
- تحقيق التنمية الاجتماعية، من خلال تقليل نسب البطالة وتحسين مستوى الخدمات.
- الحد من الاستهلاك الترفي، وهو ما يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي ومواجهة المشكلات المستقبلية.

الفرع الثالث: مصادر الادخار

للاذخار مصدرين أساسيين، وهما:

(1) المصادر الداخلية (الادخار المحلي)

يعتبر الادخار المحلي مصدرا تمويليا هاما في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء؛ كونه يجب اللجوء إلى المصادر الخارجية ذات الأعباء المالية المعتبرة والمكلفة، ويضم الادخار المحلي ادخار القطاع العائلي، ادخار قطاع الأعمال والادخار الحكومي.

أ- ادخار القطاع العائلي

تتمثل مدخرات القطاع العائلي في الفرق بين الدخل المتاح المساوي للدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، وتعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.²

ب- ادخار قطاع الأعمال (المؤسسات)

يتمثل ادخار مؤسسات (قطاع الأعمال العام وقطاع الأعمال الخاص) في كل ما تخصصه الشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية من أرباحها في زيادة استثمارها.³

¹فؤاد بن غضبان، 2015، ص 104-105.

²مراد جندي، 2005-2006، ص 25.

³محمد دحو، 2019-2020، ص 10.

ت- الادخار الحكومي

يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائضا يتم التوجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون في حالة مديونية الحكومة، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية، أي في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القاعات الأخرى، أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتعمل الحكومة دائما على تنمية مواردها وعلى ترشيد نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى مجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة.¹

(2) المصادر الخارجية

يتكون هذا النوع من الادخار عن طريق الواردات التي يقوم باستردادها الأعوان الاقتصاديون، وهي عبارة عن رؤوس الأموال هذه في الغالبية من عدة مصادر مختلفة (كالبنوك التجارية، الأسواق المالية العالمية، المؤسسات المالية والديون الحكومية).²

المبحث الثاني: الأسس النظرية للاذخار المحلي

يحتل الادخار المحلي مكانة جد مهمة في اقتصاد مختلف الدول، حيث يحقق الادخار أهداف السياسة الاقتصادية والمتمثلة في التنمية الشاملة وهو من العوامل المساهمة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي إضافة إلى ذلك فإنه يواجه كل الصعوبات والتحديات.

المطلب الأول: تعريف الادخار المحلي وأهميته

في هذا المطلب سوف نستعرض تعريف الادخار المحلي وبيان مدى أهميته.

الفرع الأول: تعريف الادخار المحلي

لقد تعددت تعاريف الاقتصاديين للاذخار المحلي لاختلاف وجهات نظرهم حسب الزاوية المنظور منها، وفيما يلي عرض لبعض تعاريفهم:

- الادخار المحلي هو: مجموع مدخرات الدولة داخل حدودها الجغرافية، فهو يعبر عن الاقتطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال والمؤسسات والشركات التابعة للدولة.³

¹ إيمان نور اليقين خلادي، 2011-2012، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 40.

² مراد جندي، 2005-2006، ص 28.

³ مصطفى جاب الله، 2015، تقدير العلاقة بين الادخار المحلي واحتياطي الصرف الأجنبي 1970-2012، مجلة رؤى الاقتصادية، المجلد 10، العدد 08، جامعة الشهيد حمة لخضر، -الوادي-، الجزائر، ص 08.

- الادخار المحلي هو: مؤشر اقتصادي أساسي لقياس مستوى وقيمة الموارد المتاحة للاستثمار في الأصول الرأس مالية.¹
- الادخار المحلي هو: الجزء الذي يمثل جميع المدخرات التي تحقق دخل الدولة سواء المدخرات الاختيارية لدى البنوك وصناديق التوفير وشركات التأمين أو المدخرات الإجبارية.

الفرع الثاني: أهمية الادخار المحلي

- للادخار المحلي أهمية كبيرة تكمن فيما يلي:²
- الادخار المحلي هو أساس عملية التنمية الاقتصادية.
- الادخار المحلي هو مصدر عرض رأس المال، والعامل الرئيسي للإنتاج الذي يحدد إنتاجية العمل.
- المساهمة في تسريع العملية التنموية وتحفيز الاستثمار، وهو السبيل الوحيد لرفع معدلات الناتج الكلي والمداخيل، وخير وسيلة لتمويل برامج الاستثمار الضخمة.
- الادخار المحلي وسيلة للنمو والتمكين من الإنفاق.
- الاعتماد على الادخار المحلي في عملية التنمية الاقتصادية يؤدي إلى تغادي السلبيات التي يمكن أن تتجم عن استخدام المصادر الخارجية للتمويل.
- تعد المدخرات المحلية وسيلة اقتصادية لتأجيل الاستهلاك، الحد من الضغوط التضخمية وضمان الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثاني: أنواع ودوافع الادخار المحلي

في هذا المطلب سوف نبرز أنواع الادخار المحلي ودوافعه.

الفرع الأول: أنواع الادخار المحلي

ينقسم الادخار المحلي إلى الأنواع التالية:

(1) ادخار القطاع العائلي:

تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل الكلي المتاح للإنفاق العائلي وحجم الاستهلاك العائلي، ويعد الادخار الذي يقوم به الأفراد في القطاع العائلي ادخارا اختياريا، ذلك أنه يتم بمحض رغبتهم واختيارهم ومن تلقاء أنفسهم، ويتم ذلك بالامتناع عن إنفاق جزء من دخولهم على أغراض الاستهلاك دون ضغط أو إلزام

¹ ابتهال أحمد قابلي، 2013-2014، الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سوريا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة تشرين، -اللاذقية-، سوريا، ص 27.

² أحمد سلامي، 2012، أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010، مجلة الباحث، المجلد 11، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح، -ورقلة-، الجزائر، ص 35.

في تكوين هذه المدخرات، وتقوم عملية الادخار على دعامتين أساسيتين هما: القدرة الادخارية والرغبة الادخارية، فالقدرة الادخارية هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل، وهي تحدد بالفرق بين حجم الدخل وحجم الإنفاق، ويتوقف هذا الأخير على نظام معيشة الفرد وسلوكه وتصرفاته، ومن ثم فإن القدرة الادخارية لا تتوقف على حجم الدخل المطلق، بل هي مسألة نسبية تختلف من فرد إلى آخر، وتتغير بتغير الظروف، أما الرغبة الادخارية فهي مسألة نفسية تربوية مرتبطة بالدوافع التي تدفع للادخار، ومقدار تأثير الفرد والطبقات الاجتماعية بهذه الدوافع؛¹ كما تعد قضية الادخار العائلي من أهم القضايا التي ركز عليها الفكر الاقتصادي كركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية، فقد أرجع الاقتصادي "نيركسه" الفقر الذي تعاني منه البلدان النامية إلى عدم قدرة الأفراد على الادخار، مما يعني انخفاض عرض رأس المال وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، وتكتسي المدخرات الفردية أهمية بالغة من حيث مساهمتها في تحقيق إضافات لرأس المال، والذي يستثمر لتحقيق التنمية ورفع المستوى المعيشي للأفراد.²

هذا، ويحظى الادخار العائلي بأهمية كبيرة واهتمام بالغ في حياة الفرد والمجتمع، حيث يمثل الادخار بالنسبة للفرد وسيلة لمواجهة أحداث المستقبل غير المتوقعة والاحتياط للظوارئ، أما بالنسبة للمجتمع فإن أهمية الادخار تكمن في الدور الذي يؤديه لتحقيق التنمية الشاملة.³

(2) ادخار قطاع الأعمال (المؤسسات):

يقصد بادخار قطاع الأعمال كل ما تخصصه مختلف المؤسسات والشركات من أرباحها في زيادة الاستثمار في القطاع نفسه، أو على مستوى قطاعات أخرى منتجة، ويتحدد حجم ادخار هذا القطاع على الأرباح المحققة وعلى سياسة التوزيع المتبعة فكلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة وغير منتظمة يترتب عنها زيادة في الادخار لهذه المؤسسات، وهذا في فترات الرواج والرخاء، بينما تميل إلى الانخفاض في فترات الكساد والركود الاقتصادي.

(3) الادخار الحكومي:

يشمل القطاع الحكومي جميع الهيئات الحكومية التي تقوم بمختلف أنواع النشاطات كالإدارة، التعليم، الأمن والخدمات الصحية، وتتمثل وظيفة الحكومة في هذا القطاع في القيام بتنظيم الخدمات ذات النفع العام وإدارة السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، وتدخل ضمن هذا القطاع أيضا مؤسسات التأمينات والمعاشات، ويمثل الادخار الحكومي الفرق بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية، فإذا كان هناك فائض تم التوجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون، أما إذا زادت النفقات عن الإيرادات؛ أي في حالة وجود

¹ أحمد سلامي، 2015، مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح، -ورقلة-، الجزائر، ص 44.

² أحمد سلامي، 2012، ص 45.

³ محمد أمين بربري، 2013، العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 05، العدد 10، جامعة حسيبة بن بوعلي، -الشلف-، الجزائر، ص 39.

عجز فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتعمل الحكومات دائماً على تنمية مواردها وترشيد نفقاتها بغية تحقيق الفائض الذي توجهه نحو مجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة.¹

إن مجمل الإيرادات النهائية للإدارات والجماعات المحلية والضمان الاجتماعي تتشكل داخل الدولة، وهذا الدخل يتشكل من الضرائب، والاشتراكات والاقتطاعات الإجبارية وهو يأخذ ثلاثة اتجاهات رئيسية، يمثل الجزء الأول دخل الأعوان الاقتصاديين الآخرين في شكل مرتبات وأجور الموظفين، ويوجه الجزء الثاني نحو نفقات الإيرادات، والجزء الباقي يمثل الادخار الإجمالي للدولة، والذي يخصص بدوره لتمويل الاستثمارات الإنتاجية والنفقات العمومية الأخرى (كإنشاء المستشفيات، المدارس، المساكن وغيرها)،² وتتمثل أهم إيرادات الدولة في حصيلة الضرائب، وهذه الأخيرة تعتبر ادخارا إجباريا وتمثل اقتطاعا نهائيا من جانب الدولة من مداخيل الأفراد والمؤسسات من جانب الدولة، والنفقات الحكومية شكلين أولهما الإنفاق العمومي، ويمثل ما تقدمه الدولة من الخدمات العامة في مجالات الأمن، الدفاع، التعليم، الصحة وغيرها، والثاني يتمثل في إعانات الدعم التي تقدم للمشروعات والأفراد وفوائد أقساط الدين العام.³

الفرع الثاني: دوافع الادخار المحلي

فيما يلي سنقوم بتسليط الضوء على هذه الدوافع من خلال النظر إليها وفق القطاعات المسؤولة عن اتخاذ قرار الادخار وعدمه.

1. دافع الادخار على مستوى القطاع الخاص:

هناك دوافع وعوامل كثيرة تدفع بالأفراد إلى اقتطاع جزء أو أجزاء من مداخيلهم ودفعها إلى الاستثمار بشكل مباشر وهذه الدوافع يمكن تقسيمها إلى قسمين:

أ- الدوافع الداخلية:

فهي الانطباعات التي تتبعث من داخل الفرد أو أشبه بما يمكن وصفه بمجموعة من القناعات، يتخذ المرء على ضوءها قرار اقتطاع جزء من دخله، ثم توجيهه إلى الاستثمار بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر ومن تلك الدوافع الداخلية.⁴

الدافع الأول: رغبة الفرد في تكوين رأس مال أكبر من دخله، وبتعبير أدق تطلعه إلى الإثراء، والحصول على ربح.

¹ إيمان نور اليقين خلادي، 2011-2012، ص ص 39-40.

² بلول بن سعدة، 2020، دراسة السببية بين الادخار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة يحي فارس، -المدية-، الجزائر، ص 172.

³ إيمان نور اليقين خلادي، 2011-2012، ص 65.

⁴ حمزة الجمعي الديموي، 1985، عوامل الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، دار الأنصار للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ص 29-30.

الدافع الثاني: الرغبة في حماية الأفراد من الفقر، وعمد تركهم عالة على الناس وتوفير بيئة حياة أفضل لهم.

الدافع الثالث: الاحتياط بمواجهة أعباء المستقبل، وما يحمله بين طياته من حوادث متوقعة كالشيخوخة والتقاعد.

ب- الدوافع الخارجية:

إذا كنا قد تعرضنا لبعض الدوافع الداخلية، فإنه تنمة للموضوع نعرج قليلا على الدوافع المسماة بالدوافع الخارجية ومرادنا بتلك هي: العوامل الخارجية التي تؤثر وتدفع الأفراد إلى الادخار، ولعل من أهم تلك الدوافع ما يلي:

الدافع الأول: الاستقرار السياسي والأمن والأمان على ربوع بلد المدخر وهذا العامل له أهمية كبرى في اتخاذ الأفراد قرار الادخار، وذلك أنه من غير الممكن بل من المستحيل، الادخار تحت جو سياسي مضطرب.

الدافع الثاني: توافر وسائل الاستثمار؛ أي توافر طرق ومجالات الاستثمار وهذا الدافع ضروري وهام لاتخاذ الأفراد قرار الادخار لأن الجزء المقطوع من الدخل لا بد من أن يوجه إلى مجالات الاستثمار.

الدافع الثالث: كبر حجم العائد نتيجة انتعاش النشاط الاقتصادي والحركة التنموية، ذلك لأن الأفراد عندما يدرون بأنه بقدر ما يدخرون بقدر ما يزدادون ثراء وغنا، فإن هذا يدفعهم إلى الادخار فالاستثمار وثمة دافع خارجي إضافي وهو مقدار الدخل؛ أي على ضوء الدخل الذي يتحصل عليه الأفراد يتم اتخاذ قرار الادخار من عدمه.¹

2. دوافع الادخار على مستوى القطاع العام:

إن ثمة دوافع خاصة تدفع القطاع العام إلى اقتطاع جزء من إيراداته ودفعه إلى الاستثمار بشكل مباشر أو غير مباشر، ويمكن تلخيص أهم تلك الدوافع فيما يلي:

- الدافع الأول: الرغبة في التطور والتقدم والرقي، وذلك لأنه بقدر ما تزداد مدخرات هذا القطاع يزداد تطورا وهذا يعني أن الدولة التي ترغب في النهضة تدفعها هذه الرغبة إلى الادخار.

- الدافع الثاني: الاستعداد لمواجهة أعباء المستقبل وما قد يحمل من التزامات متوقعة وغير متوقعة فهذا الشعور يجعل هذا القطاع لا يستهلك جميع إيراداته الحالية، يعتبر هذين الدافعين من أهم الدوافع التي تجعل هذا القطاع يدخل جزءا من إيراداته ويخصه للاستثمار.

¹ حمزة الجمعي الديموي، 1985، ص 29.

المطلب الثالث: محددات وعوائق الادخار المحلي

سنتناول في هذا المطلب المحددات الأساسية للادخار المحلي الاقتصادية والغير اقتصادية كما نتناول أيضا عوائق الادخار.

الفرع الأول: محددات الادخار المحلي

1- المحددات الاقتصادية:

تتمثل المحددات الاقتصادية للادخار المحلي فيما يلي:¹

أ- الدخل:

يعتبر الدخل المحدد الرئيسي للادخار، وتوحي العلاقة بين الادخار والاستهلاك والدخل إلى أن كل من الدخل والاستهلاك تابع بنسبة كبيرة لمستوى الدخل والتغيرات التي تطرأ عليه، كما يعد الدخل عاملا أساسيا في زيادة الادخار أو انخفاضه، فإذا زاد الدخل بنسبة معينة فإن الاستهلاك سيزيد، ولكن الادخار سيزداد بنسبة أكبر من نسبة الاستهلاك،² إذ أن الأفراد يوزعون دخولهم بين الاستهلاك والادخار، فعندما يستلم الأفراد دخولهم من مصدر آخر كاشتراكهم في عملية إنتاجية فإنهم ينفقون جزء كبير من دخولهم للحصول على السلع والخدمات ويدخرون الباقي.³

ب- سعر الفائدة:

يعتبر سعر الفائدة (العائد على الادخار) أحد العوامل الهامة والمؤثرة في جذب مدخرات القطاع الخاص والعائلي كمكونين رئيسيين من مكونات الادخار المحلي، حيث أن الادخار هو نتيجة الاختيار الحر بين الاستهلاك الحاضر وبين الاستهلاك والاحتياط للمستقبل،⁴ ويسمح قيام الفرد بالادخار بالحصول على عائد يتوقف على شكل الأصول المالية التي يحتفظ بها، فقد يحصل على فائدة أو توزيعات أرباح أو مكاسب رأسمالية عندما ترتفع أسعار الأوراق المالية التي يمتلكها في البورصة؛ أي أن المتغير الأساسي لزيادة الادخار هو زيادة معدل العائد للمدخرين.⁵

¹ محمد دحو، 2019-2020، ص 20.

² سعيد إبراهيم أنوار، 2018، ص 21.

³ محمد أمين بربري، 2013، ص 40.

⁴ محمد دحو، 2019-2020، ص 29.

⁵ إيمان نور اليقين خلادي، 2011-2012، ص ص 81-82.

ت- معدل التضخم:

يعرف التضخم على أنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار المصاحب للزيادة في كمية النقود المتداولة في السوق، وينشأ التضخم في حالة اختلال لتوازن بين كمية السلع والخدمات المعروضة في السوق والطلب عليها، وذلك بزيادة هذا الأخير بشكل مستمر خلاف العرض الذي يكون شبه ثابت أو مستقر.¹

إن علاقة الادخار المحلي بالتضخم تكمن في كون أن أغلب ما يدخر في الوقت الحاضر هو النقود، وعليه فإن العلاقة بين التضخم والادخار تبدو وثيقة، فالتضخم بالدرجة الأولى يتعلق بالنقود، وهو ما يؤدي إلى توجيه معظم مداخيل الأفراد إلى الاستهلاك لإشباع الحاجات الضرورية، وتكون النتيجة في الأخير انخفاض حجم الادخار المحلي، كما يؤدي التضخم إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، مما يؤدي إلى ضعف الصادرات المحلية وزيادة الواردات من الخارج، وبالتالي لا يؤثر فقط على المدخرات بالعملة المحلية، وإنما يؤثر كذلك على المدخرات بالعملة الأجنبية، فالتضخم عموماً يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وخفض الادخار؛ لأن ارتفاع الأسعار يؤثر سلباً على القوة الشرائية للأفراد، ومن ثم على الادخار.

ث- درجة تطور الأسواق المالية:

تؤدي أسواق الأوراق المالية والنقدية دوراً هاماً في جذب المدخرات المحلية والأجنبية وتوجيهها بشكل مباشر إلى الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك بامتصاص أكبر جزء من المدخرات وضخها نحو من هم بحاجة إليها، مما يساهم في تطور النشاط الاقتصادي ويؤدي إلى زيادة الناتج القومي، وبالتالي زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، وذلك بطرح أدوات قصيرة وطويلة المدى حسب طبيعة الحاجة إلى التمويل، وحسب السوق التي تطرح فيها هذه الأدوات السوق المالية أو السوق النقدية.²

2- المحددات غير الاقتصادية

يمكن إيجاز المحددات غير الاقتصادية للادخار المحلي فيما يلي:³

أ- الثروة

يقصد بالثروة الأصول العينية والمالية، وقد أشار "فريدمان" إلى أهمية هذا المتغير في التأثير على سلوك المتغيرات الاقتصادية، فمن وجهة نظر الاقتصاديين أنه كلما زاد حجم الثروة زاد الميل للاستهلاك؛ أي أن الجزء الأكبر من الدخل المتاح يوجه للاستهلاك، والجزء الأقل يوجه للادخار، وهذه العلاقة قد تختلف نظراً لتأثير بعض الظروف المعينة؛ فقد يتوجه الأفراد للادخار بنسبة أكبر من الاستهلاك عند زيادة ثروتهم بعكس ما سبق.

¹ سعيد إبراهيم أنور، 2018، ص 13.

² محمد دحو، 2019-2020، ص ص 32-35.

³ محمد أمين بربري، 2013، ص 40.

ب- العامل الديني

إن العامل الديني من شأنه التأثير على سلوكيات الأفراد بعزوفهم على التعامل مع البنوك، بسبب نظرة المجتمع لها على أنها بنوك ذات إرث ربوي، فالزيادة الربوية تعتبر كسبا غير مشروع، وبالتالي فهي محرمة بحكم الشريعة الإسلامية، وهذا يؤدي إلى عزوف الأفراد عن الادخار.¹

ت- العوامل الديموغرافية للمجتمع

يؤثر تزايد حجم السكان على السلوك الادخاري للفرد، حيث أن تطور الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وارتفاع مستوى التعليم سوف يؤدي إلى إدراك الأفراد لأهمية الادخار، مما يحدث تغييرا في النمط الاستهلاكي، ونظرية الادخار لدورة الحياة تقتضى ضمنا أن الأفراد يدخرون لوقت تقاعدهم خلال سنوات عملهم.²

ث- العادات والتقاليد الاجتماعية

يتعلق هذا العامل بخصائص كل مجتمع من المجتمعات وعاداته وتقاليد وطوقسه الدينية والوطنية، فهناك مجتمعات تزيد استهلاكها في بعض المناسبات الدينية والوطنية أو العرفية، فهي تدخر خصيصا لها، كما أن أنماط الاستهلاك تختلف من مجتمع لآخر.

ج- ثقافة المجتمع ودرجة التحضر

إن ثقافة المجتمع ومستواه التعليمي لهما تأثير إيجابي على جميع نواحي الحياة ومنها الادخار على وجه الخصوص، حيث نجد أن المجتمعات المثقفة والمتميزة بمستوى تعليمي راقى تقدس العمل وتسعى دائما إلى تحسينه نوعا وكما، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتوسعه ومن ثم زيادة القوى العاملة ودخل الأفراد، وبالتالي التأثير إيجابيا على الادخار، أما فيما يتعلق بدرجة التحضر فإن السلوك الادخاري يختلف من مجتمع ريفي إلى مجتمع حضاري، فنجد نفقات الاستهلاك في المدن تفوق نفقات الاستهلاك في الريف، ومنه فإن الميل للادخار لدى المجتمع الريفي يكون مرتقعا عنه لدى المجتمع الحضري.³

ح- عدم الاستقرار السياسي

إن المناخ السياسي والأمني في أي بلد يؤثر على قرار الادخار، فإذا كانت البيئة السياسية والأمنية ملائمة ومستقرة فستكون هناك فرصة لاستقطاب المدخرات، أما إذا كانت الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد

¹ أحمد سلامي، 2015، ص 58.

² علي بطاهر، 2005-2006، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 180.

³ محمد دحو، 2019-2020، ص 35.

غير مستقرة فستكون هناك مخاطرة وسيترجع المدخر عن استثمار أمواله، لأن المدخر لا يخاطر، كما سيشجع ذلك على تهريب رؤوس الأموال نحو الخارج أو اكتنازها بدل توظيفها.¹

الفرع الثاني: عوائق الادخار المحلي

يواجه الادخار المحلي عدة أسباب جعلت حجم المدخرات المحلية تتدهور نذكر منها:²

1- ارتفاع معدل التضخم: يبرز أثر التضخم على المدخرات في عملية التآكل الخفي لقيمتها، ولا يقتصر الأمر على تلك المدخرات المحتفظ بها في البيوت أو القروض العائلية أو الودائع الجارية لدى المؤسسات النقدية، بل يشمل أحيانا حتى الودائع لأجل والودائع الادخارية والسندات الحكومية باعتبار أن معدل الفائدة الحقيقي كثيرا ما يكون سالبا.

2- نقص قنوات تعبئة هذه المدخرات وضعف الآليات المتواجدة: بسبب انخفاض مستوى الدخل الحقيقية، بالإضافة إلى عدم ملائمة مناخ الاستثمار، وهو ما ينتج عن هروب رؤوس الأموال، ومع هذا سيولد نمط جديد في الاستهلاك يتسم بزيادة الميل إلى الاستهلاك نتيجة الانفتاح الاقتصادي، وهو يؤثر سلبا على معدلات الادخار الحالية، وبالتالي تحقيق الفجوة الادخارية.

3- نمط توزيع الدخل: إن نمط توزيع الدخل يؤثر بطريقة مباشرة على انخفاض معدل الادخار حيث نجد أن الجزء الأكبر من الدخل يتجه إلى طبقة خاصة، وهي ذات الدخل المرتفع التي تتميز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وخاصة الاستهلاك التناخري، وبالتالي لا تقوم بالادخار بل تتميز بالاستثمار في العقارات وأحيانا تهريب الأموال إلى الخارج.

4- النمو السكاني المرتفع: والذي يؤدي إلى زيادة الضغوط الاقتصادية الداخلية، مما يشكل عبئا متزايد على التنمية، كما أنه يضغط باستمرار على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ويؤدي إلى انخفاضه، فكلما زاد معدل نمو السكان كلما انخفضت المدخرات.

5- أثر التقليد والمحاكاة للأنماط المعيشية في الدول الأخرى: إن أثر التقليد والمحاكاة الذي ينتشر بين الطبقات ذات الدخل المرتفع يؤدي إلى تحفيز أفراد تلك الطبقة على زيادة الاستهلاك الترفي، والذي يعد استنزافا للموارد والمداخيل، فهو إنفاق بدون عائد ويندرج ضمن إهدار الثروة، وهو دليل على ضعف الوعي الاقتصادي، ويؤدي إلى إعاقة القدرة الادخارية للاقتصاد

6- عدم الاستقرار الأمني والسياسي: يؤثر المناخ السياسي والأمني على قرار الادخار، فإذا كانت البيئة السياسية والأمنية ملائمة ومستقرة، فستكون هناك فرصة لاستقطاب المدخرات، أما إذا كانت الأوضاع

¹ أحمد سلامي، 2015، ص 59.

² رحيم حسين، 2006، نحو ترقية الادخار المصري الشخصي في البلدان الإسلامية إشارة خاصة إلى بلدان شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 01، العدد 01، المركز الجامعي محمد البشير الإبراهيمي، -برج بوعريج-، الجزائر، ص 77-79.

السياسية والأمنية في البلد غير مستقر فحتى وإن كانت فرص الربح كبيرة إلا أن عامل المخاطر كبير وهو ما يؤدي إلى عزوف المدخرين عن استثمار أموالهم لتجنب المخاطرة.¹

¹ أحمد سلامي، 2015، ص 55-59.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يتضح أن الادخار هو شكل من أشكال الثروة وأحد مكونات الدخل الفردي والوطني، الأمر الذي جعله من المواضيع والظواهر الاقتصادية التي حظيت بقدر كبير من الأهمية والدراسة، فلقد قام العديد من المفكرين والباحثين المنتمين إلى مدارس فكرية مختلفة بدراسته وتحليل علاقته بالمتغيرات الأخرى، نظرا لأهميته كمتغير اقتصادي كلي وكأحد الأهداف المرتبطة بالسياسة الاقتصادية عموما والسياسة النقدية بشكل خاص لارتباطه بسعر الفائدة.

كما تبين من خلال هذا الفصل تعدد مصادر وأنواع الادخار، ومن بينها الادخار المحلي الذي يعد مصدرا هاما من مصادر تمويل الاستثمارات وزيادة الطاقة الإنتاجية، ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة وأنه يجنب الدول الاعتماد على المصادر الخارجية التمويلية المكلفة، الأمر الذي دفع مختلف الحكومات إلى إتباع سياسات اقتصادية مختلفة لرفع معدلات الادخار المحلي، ومن بينها الجزائر التي اتبعت سياسات عدة لتحقيق ذلك، نظرا لارتباطها بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للنمو
الإقتصادي

تمهيد:

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول على اختلاف المستويات لتحقيق، من خلال إتباع سياسات اقتصادية مختلفة ترمي أساسا إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي واستدامته، نظرا لدوره في تطور الدول وتقدمها، من خلال زيادة عائداتها، الأمر الذي يمكنها من تأدية مهامها المختلفة، ويزيد من قدرتها على عرض التوليفة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتقديم مختلف الخدمات الاجتماعية الضرورية، ونظرا لأهمية تحقيق النمو الاقتصادي، تطرق العديد من المفكرين والباحثين الاقتصاديين المنتمين إلى مدارس فكرية مختلفة إلى دراسة وتحليل آليات وأسباب تحقيق النمو الاقتصادي، ومن ثم تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وهو ما يتم التطرق إليه في هذا الفصل الذي يتم فيه تبيان أهم تعريف النمو الاقتصادي، خصائصه، عناصره، أنواعه ومحدداته، مؤشرات قياسه، بالإضافة إلى مختلف النظريات الاقتصادية المفسرة له انطلاقا من النظريات الكلاسيكية وصولا إلى نظرية النمو الداخلي، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: إستراتيجيات النمو الاقتصادي، محدداته ومقاييسه.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى مختلف الدول المتقدمة والنامية إلى تحقيقها، باعتباره أحد الشروط الضرورية لرقبها وتقدمها، وكذا تحسين مستوى معيشة شعوبها، وقد حظي النمو الاقتصادي باهتمام كبير من طرف الباحثين والمفكرين الاقتصاديين بهدف التعرف على مصادره وأساليب تحقيقه، وفيما يلي عرض لبعض تعاريف النمو الاقتصادي، عناصره وكذا أنواعه.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وخصائصه

تزامن ظهور النمو الاقتصادي كمصطلح جديد مع ظهور الرأسمالية والتحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من المدرسة الكلاسيكية، واستمرت دراسته لفترة طويلة من طرف مختلف الاقتصاديين الذين قدموا له تعاريف مختلفة يتم التطرق إليها في هذا المطلب بالإضافة إلى خصائصه.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي عدة تعاريف نذكر منها:

- النمو الاقتصادي هو: الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الأفراد في محيط اقتصادي معين.¹
- النمو الاقتصادي هو: حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.²
- النمو الاقتصادي هو: المتغير الكمي الذي يقيس التغيرات الكمية لطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، وكلما كانت زيادة استغلال هذه الطاقة أدت إلى زيادة كميات السلع والخدمات التي تلبي الحاجات العامة للمجتمع.³

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن النمو الاقتصادي هو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها جميع دول العالم، بهدف تطوير اقتصادياتها، وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها.

الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي:

يمكن إيجاز خصائص النمو الاقتصادي فيما يلي:⁴

¹ أشواق بن قدور، 2012، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005، دار الولاية للنشر والتوزيع، عمان، ص 63.

² أشواق بن قدور، 2012، ص 63.

³ Edward Shapiro, Macroeconomic Analysis, 3ed, Harcourt, Brace, USA, 1974, p:25.

⁴ محمد بلقاسم بهلول وحسن بهلول، 1998، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ص 85.

- المعدلات المرتفعة من نصيب الفرد الناتج والنمو السكاني.
- معدلات مرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.
- المعدلات المرتفعة في التحويل الهيكلي.
- الامتداد الاقتصادي الدولي.
- الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي: رغم الزيادة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضيين نجد أن التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم.

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي مصادر كثيرة يصعب دراستها وتحليلها جميعا، لذلك نذكر منها ما يلي:

1. العمل

هو كل نشاط يقوم به الفرد في سعيه للتغلب على الندرة وزيادة كمية السلع المتاحة لإشباع حاجاته، لذلك فإن اليد العاملة تعد من بين العوامل الأساسية المحددة لنمو الاقتصادي.¹

2. رأس المال

يعتبر عنصر رأس المال عنصر تراكمي، وهو يتكون من آلات ومباني وأراضي وأصول عادية، والتي تدخل في العملية الإنتاجية، ويتم تمويل رأس المال من خلال الادخار الذي يوجه للاستثمار، لذلك تؤدي زيادة الادخار إلى زيادة الاستثمار الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج و الدخل، مما يزيد في القدرة على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد، كما يمكن أن يمول رأس المال عن طريق الإقراض الداخلي والخارجي والمساعدات الدولية.

3. التقدم التقني أو التكنولوجي

هو عبارة عن مجموعة من النظم والوسائل الحديثة التي تستعمل في الإنتاج وتمكن من الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج خلال العملية الإنتاجية، حتى ولو بقيت عناصر الإنتاج الأخرى (العمل ورأس المال) على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وبالتالي سيتحقق النمو الاقتصادي.²

المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي خمسة أنواع هي:

¹شهادة كيفاني، 2006-2007، التنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، ص 23.
² ضياء مجيد الموسى، 2005، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 93 97.

1. النمو الطبيعي:

وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى المجتمع الرأسمالي في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى التقسيم الاجتماعي للعمل، لتراكم رأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وطلب.

2. النمو المخطط:

وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعالته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، فاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط، وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة ويتحول إلى نمو مضطرب وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.

3. النمو العابر أو غير المستقر:

وهو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة عادة ما تكون خارجية يزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استحالة لتطورات مفاجئة و مواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية و ثقافية ساكنة، لذلك فهو نمو غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف و المعجل، ويؤدي في أحسن حالاته إلى النمو دون تحقيق التنمية.¹

4. النمو الاقتصادي الموسع:

يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان.

5. النمو الاقتصادي المكثف:

في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد عند التحول من النمو الموسع إلى المكثف تبلغ نقطة الإنفاق وهو ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع.²

¹ محيي الدين حداد، 2009، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص ص 8-9.

² أشواق بن قنور، 2012، ص 63.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

عرف النمو الاقتصادي باعتباره أهم المتغيرات الاقتصادية وأكثرها دلالة وتعبيراً على الأعداء الاقتصادي اهتماماً كبيراً من طرف الاقتصاديين الذين طوروا في هذا الإطار عدة نماذج ونظريات مفسرة في مجملها لظاهرة النمو الاقتصادي، حيث تطرقت العديد من المدارس الفكرية بدراسة النمو الاقتصادي، وحاولت تقديم إطار نظري شامل لتستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها، حيث كانت الانتقادات الموجهة لأحدى النظريات نقطة الانطلاق لوضع نظريات أخرى.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

شهدت دول غرب أوروبا الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر، وعاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة ليبنوا على أساسها أفكارهم وأراءهم في النمو الاقتصادي وأسبابه وكيفية تحقيقه، ولعل من أهم تلك الأفكار في كتابات كل من "ادم سميث"، "ريكاردو ومالتوس".

تحليل آدم سميث للنمو الاقتصادي.¹

ساهم "آدم سميث" مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه المشهور "ثروة الأمم" والذي نشر عام 1776م ووضح "سميث" أن التخصص وتقسيم العمل لا بد أن يسبق بتراكم رأسمالي والذي يأتي أساساً من الادخار، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي، ويقول أنه بوجود التراكم الرأسمالي، تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتياً، حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح، فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها الادخار والاستثمار (تراكم رأسمالي أكبر)، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومزيد من الأرباح وهكذا. ولكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم (حين يتكالب الرأسماليين على الاستثمار في مجالات معينة) إلى هبوط الأرباح وتقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي، لينتهي الأمر بحالة ركود، ويمكن شرح أفكار "آدم سميث" من خلال ما يلي:

1) تقسيم العمل

يرى "آدم سميث" بأن العمل مصدر لثروة الأمم، وتقسيمه هو وسيلة لزيادة الإنتاجية، ولقد اهتم "آدم سميث" بتحديد العوامل التي تحقق النمو الاقتصادي، ومن أكبر إسهاماته فكرة زيادة عوامل الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص، وتحقيق مزايا عديدة من جراء تقييمها منها:

¹ محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، 2004، التنمية الاقتصادية - مفهوماً، نظرياتها، سياساتها -، الدار الجامعية، مصر، ص 69 -

- زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.
- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.
- تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العملية الإنتاجية.

فتقسيم العمل يوفر وفرة خارجية والتحسين في مستوى التكنولوجيا، والتي ينجم عنه تخفيض في تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية، ولهذا فإن التخصص يسهل مهمة تراكم رأس المال.

(2) حرية التجارة الدولية

يرى "أدم سميث" أنه كلما كان السوق ضيقاً وأسلوب الإنتاج كبيراً كان لابد من توسيع حجم الأسواق بالنسبة لمعظم السلع، وهذا من خلال إيجاد عملاء لسلع المنتجة محلياً في الدول الأخرى، فتوسع الأسواق أداة مهمة، والتجارة الحرة تقود إلى التوزيع الكفء للموارد الخاصة في ظل تنظيم السوق نفسها بنفسها.

(3) تراكم رأس المال

يرى "أدم سميث" أن عامل تراكم رأس المال يؤثر على النمو الاقتصادي، وأن مصدره هو ادخار الطبقة الرأسمالية، وكذلك يتوقف على قدرة الأفراد على الادخار وبالتالي على الاستثمار، وبعبارة أخرى تراكم رأس المال يتوقف على رغبة الأفراد في الادخار بدلاً من الاستهلاك، لأن عامل الادخار يعتبر عاملاً مهماً في تراكم رأس المال، وهذا الأخير يؤدي إلى النمو الاقتصادي، ولا يعتبر "أدم سميث" القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تنبأه الطبيعيون، غير أنه يعتبره قطاعاً أساسية في عملية النمو الاقتصادي.

تحليل دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي¹

اعتبر "دافيد ريكاردو" أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، وانطلاقاً من ذلك أعتقد أن القطاع الزراعي هو أهم قطاع اقتصادي وأن الزراعة هي أهم نشاط اقتصادي، لأنه يعتبر بمثابة الدعامة التي توفر موارد العيش لسكان.

واهتم "ريكاردو" بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي، واعتقد أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة، ومن هذا المنطق فكر في كيفية استخدام تقنيات حديثة في عملية الإنتاج، لكنه رأى أن ذلك يكون ممكناً في القطاع الصناعي أكثر منه في القطاع الفلاحي.

وقسم "ريكاردو" المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسية، وهي:

- الرأسماليون
- العمال
- ملاك الأراضي

¹¹ إسماعيل شعباني، 1997، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 64.

فحسب "ريكاردو" فإن الرأسماليون يؤدون الدور الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي بصفة عامة، إذ أنهم يتولون البحث عن أسواق واسعة وزيادة الأرباح، مما انعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي من خلال إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة، أما العمال فهم الأداة والوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج لكنهم حسب "ريكاردو" أقل أهمية من الرأسماليين، وملاك الأراضي فتكمن أهميتهم في كونهم يوفرون أساس عملية الإنتاج وهي الأرض.

وقسم "ريكاردو" الدخل الوطني إلى ثلاث أقسام، وهي:

- أرباح الرأسماليين.
- أجور العمال.
- ريع ملاك الأراضي.

وبما أن الأرباح هي أعظم هذه المداخل، فقد ركز "ريكاردو" على الرأسماليين كون أن تحقيق الأرباح يسمح بإعادة استخدامها في العملية الإنتاجية، وهكذا يستمر التوسع الإنتاجي ويزيد التراكم الرأسمالي. وطور "ريكاردو" نظرية الريع التي تنص على أن تزايد النمو السكاني بشكل أكبر يؤدي إلى استعمال الأراضي الأقل خصوبة في عملية الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى تناقص الدخل، وهو ما يؤكد التأثير السلبي لنمو السكان المتزايد لدى الكلاسيك.

تحليل توماس مالتوس للنمو الاقتصادي:

كان "مالتوس" أرائه المشهورة في النمو السكاني، باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية الذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه "نظرية مالتوس السكان" والتي تنص على: "أن عدد السكان إذا لم يضبط سيزيد بمتتالية هندسية كل ربع قرن (25 سنة) في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتتالية حسابية في نفس الفترة.

كما أبرز "مالتوس" أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي وبين أنه يجب أن يزيد نمو الإنتاج في الاقتصاد المحلي على نمو السكان حتى يكون هناك نمو ايجابي حقيقي، و يؤكد "مالتوس" أن النمو السكاني يكون تأثيره ايجابياً على النمو الاقتصادي إذا كان يسبب زيادة في الطلب الفعال، للوصول إلى معدلات عالية من النمو الاقتصادي يبرز "مالتوس" أنه يوجد معدلات الادخار الذي لا يؤثر سلباً على الاستهلاك من جهة، ويعتبر مقابل أقصى مستوى للاستثمار من جهة أخرى وهو "المعدل الأمثل للادخار"، لكن زيادة معدل الادخار يؤدي إلى الحد من الإنفاق الاستهلاكي بشكل يحول من نمو جانب العرض، وبالتالي الحيلولة دون تطور مستوى الاستثمار.

تحليل كارل ماركس للنمو الاقتصادي

تقوم النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي على فكرة التفسير الذاتي للتاريخ التي تستخلص في أن النظام الاقتصادي هو أساس النظم الاجتماعية التي مرت على العالم منذ بدايته، فقد تعاقبت على الإنسانية عدة نظم اقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض، وتنعكس مراحل التطور

الاقتصادي، أما النظام الاقتصادي الذي ركز "ماركس" اهتمامه عليه فهو النظام الرأسمالي، والذي يرى أنه يحتوي على كل أنواع المتناقضات الداخلية والتي تحول في ظنه دون تحقيق عملية التنمية، بل تجعل عملية التنمية ذاتها مستحيلة، ومن هنا يظهر أن نظرية التطور الرأسمالي عند "ماركس" تقوم على تحليل انتقادي لعملية الإنتاج والتراكم في هذا النظام، فهذه التناقضات تعمل على انهيار النظام الرأسمالي ليحل محله النظام الاشتراكي، وفي ظل هذا النظام الجديد اللاطبيقي سوف تستخدم القوى الاقتصادية التي تعزز النمو، استخداما كاملا، وسوف يستفيد كل أفراد المجتمع من عملية التنمية المترتبة عن ذلك، كما رأى "مالتوس" أن التسيير الرأسمالي الاقتصادي بهدف تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة البحث عن فائدها الخاصة، أي الطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الخاص بها، وحتى تحقق المؤسسات أكبر فائض قيمة ممكن فإنها تسعى إلى تخطي المنافسة والوصول إلى الإنتاج الموسع، بهدف خفض تكاليف الإنتاج، ويؤدي ذلك إلى تركيز الإنتاج في أيدي قلة من الرأسماليين، وبالتالي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة، و ينجم عن هذا زيادة الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الاحتكارية.¹

ونستخلص مما سبق أن الفكر الكلاسيكي في النمو الاقتصادي يركز في أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي يعد سباقا بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني، فإذا سبق التقدم نمو السكان تظهر موجة من النمو، لكون زيادة التقدم الفني تعمل على زيادة التشغيل والإنتاج والأجور، أي تسود حالة من الانتعاش الاقتصادي، وتؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة السكان و حدوث ركود اقتصادي ثم النمو والانتعاش وهكذا.

وبينت النظرية أن التقدم الفني يعتمد على التراكم الرأسمالي الذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح، ولنفهم نلخص النموذج الكلاسيكي في الدوال التالية:

أ- دالة الإنتاج:

$$O=f(L , k , Q , T)...(1)$$

حيث أن:

O: الإنتاج.

L: قوة العمل.

K: المتاح من الأرض.

Q: رأس المال.

T: التقدم الفني.

¹ رباح حمدي باشا، 2006-2007، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص ص 11 12.

وقد تجاهل النموذج عنصر التنظيم لاعتباره عاملا غير استراتيجيا، وباعتبار ثبات المساحة المتاحة من الأرض فإن الموارد الجديدة تدخل ضمن التقدم الفني، وأن الثبات في الأرض والمقترن بزيادة مطردة في عنصر العمل يؤدي إلى تناقص الناتج الكلي.

ب - مستوى التقدم التكنولوجي يتوقف على الاستثمار:

$$T = T(I) \dots (2)$$

ت - الاستثمار يتوقف على الأرباح

$$I = dQ = I(R) \dots (3)$$

حيث يقصد بالاستثمار هذا الاستثمار الصافي (I) الذي يعبر عن الزيادة في الرصيد الرأسمالي، و R عبارة عن العائد من عناصر الإنتاج الثابتة (الأرض و رأس المال)

ث - الأرباح تتوقف على المستوى التكنولوجي و عرض العمل:

$$R = R(T, L) \dots (4).$$

ج - حجم قوة العمل يتوقف على حجم الأجور:

$$L = L(w) \dots (5)$$

ح - الأجور تتوقف على حجم الاستثمار:

$$W = W(I) \dots (6)$$

علما أن مجموع الأرباح والأجور تعادل الناتج الكلي، أي:

$$Q = R + W$$

أما شرط التوازن في الأجل الطويل فيكون:

$$W = WL.$$

حيث أن:

W: معدل الأجر الأدنى.

وعلى ذلك فإن بافتراض أن الأرباح هي المحرك الأول للنظام الرأسمالي تكون كيفية سير النموذج

الكلاسيكي للنمو على النحو التالي:

$$dR \rightarrow dI \rightarrow dQ \rightarrow dT \rightarrow dW \rightarrow dL \rightarrow dR$$

لقد ركزت النظرية على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي مؤكدة على أهمية تحويل الفائض الاقتصادي إلى نواحي الاستثمار المنتجة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أنه يعاب على النظرية موجة التشاؤم التي سادت أفكارها والمتمثلة في تزايد السكان من ناحية و تناقص الغلة من ناحية أخرى، وقد نالت النظرية الكلاسيكية في سردها لأثار هذين العاملين، و تبين في الواقع عدم تحقق النتائج التي انتهت إليها المدرسة الكلاسيكية ولم تتوقف عملية التنمية الاقتصادية رغم وجود بعض العقبات التي تعرقل من سيرها.

هذا، وقد وجهت عدة انتقادات للنظرية الكلاسيكية رغم الأفكار و التحليلات التي جاءت بها حول النمو الاقتصادي منها:¹

- عدم قدرة النظرية الكلاسيكية على توقع انتشار الثروة التكنولوجية بالرغم من أن مفكري المدرسة الكلاسيكية أشاروا في بعض آراءهم إلى الدور الذي يقوم به التقدم التقني في الرفع من مستوى الإنتاجية.
- إعطاء أهمية أقل للتقدم التكنولوجي.
- التقدم الفني يطبق في القطاع الصناعي دون القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة، وقد أظهر الارتفاع في المستوى التقني في الدول المتقدمة عكس ذلك، أي أن هناك زيادة في الإنتاج الفلاحي، وبالتالي تحقيق فائض في الموارد الزراعية يمكن تصديره إلى الخارج.
- تجاهل الطبقة الوسطى.
- إهمال القطاع العام.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

سيطرة فكر المدرسة الكلاسيكية الجديدة على الاقتصاد الحديث، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية حينما أصبحت مشكلة النمو والتراكم الرأسمالي تشكل محور اهتمام الحكومات والاقتصاديين، وقامة أبحاث مفكري هذه المدرسة على الافتراضات التالية:²

- رفض معظم النيوكلاسيكيين قبول فكرة سيادة حالة الركود، والتقاؤل بالتقدم التكنولوجي ومرونة الطلب على الاستثمار.

¹ محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، 2004، ص ص 69-75.

² حسن فليح خلف، 2006، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الجدار للكتاب العالمي، الاردن، ص 127-128.

- أن التقدم التكنولوجي ومعرفة الموارد يزيد من تكوين رأس المال، ويعد التقدم التكنولوجي عاملاً مشجعاً على نمو الدخل الوطني، لأن التحسن في معدلات الإنتاج يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج.
 - أن المنافسة التامة داخل الاقتصاد والتغيرات في الأسعار (مرونتها) تجعل المستثمرين يستجيبون لهذه التغيرات نتيجة إدخال تغيرات في الأسلوب الإنتاجي.
 - إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وهما العمل ورأس المال.
 - أهمية عملية تكوين رأس المال بالنسبة للنمو، خاصة مع إمكانية الاستبدال بين رأس المال والعمل في ظروف زمنية معينة، وهذا يعطي إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل.
 - اعتماد الاقتصاد على بضاعة واحدة، وأن الاستهلاك يعتبر هدف الإنتاج وليس العكس.
- وقد وضع المفكرين النيوكلاسيكيين عدة نماذج للنمو الاقتصادي نذكر منها:

الفرع الأول: نموذج "سولو":

يعتبر نموذج "روبرت سولو" من أهم الأعمال لتفسير النمو الاقتصادي خلال القرن العشرين، وكان هدف "سولو" تقديم حل للمشكلة التي واجهت "هارد-دومار"، حيث وصل بطرق مختلفة إلى إجابة تقليدية بسيطة مفادها: معدل الادخار القومي: معامل رأس المال الناتج * معدل نمو القوى العاملة.

كما كانت كتابات "هارد" بصفة خاصة مليئة بادعاءات غير مبلورة بأن النمو المتواتر يمثل في أي وضع نوعاً من التوازن الذي يتسم بعدم استقرار كبير وأي انحراف صغير عن هذا الوضع سيكون مصيره التضخم المنتهي بعملية بدأت وكأنها تعتمد أساساً على تعميمات غامضة في شأن سلوك التنظيم، حيث أدخل "سولو" نمط إنتاجي إضافي (عصر العمل) ومتغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي لمعادلة النمو، وحاول "سولو" تطوير النموذج لتفسير النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة، حيث قام باختبار الفرضية التي قبل بها معظم الاقتصاديين، والتي مضمونها أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسية لزيادة إنتاجية ساعة العمل، وأنه مع تراكم رأس المال ترتفع حصة كل عامل من رأس المال مع مرور الوقت¹ وقد قام "سولو" باختبار هذه الفرضية بناءً على التغيرات السنوية في الإنتاج الإجمالي لساعة العمل في الولايات المتحدة خلال الفترة 1990-1949م من خلال تحليل نمو الإنتاج في ساعة العمل الواحدة إلى جزئيين منفصلين:²

¹ بدر شحدة وسعيد حمدان، 2012، تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، فلسطين، ص ص 28-29.

² علي عبد الفتاح أبو شرار، 2010، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار الميسرة لنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 40-41.

الجزء الأول: مرتبط بزيادة رأس المال الموظف لكل ساعة عمل.

الجزء الثاني: الجزء الذي لا يمكن أن يؤدي لزيادة رأس المال.

جاءت النتائج مفاجئة العديد من الاقتصاديين حيث أظهرت النتائج أن 12,5% فقط من تغير الإنتاجية على المدى الطويل يعود لزيادة رأس المال الموظف، أما الجزء الآخر من نمو الإنتاجية يعود لما سماه "سولو" بالتحول التقني، حيث يمثل التحول التقني الجزء المتبقي من النمو الذي لا يؤدي إلى زيادة استخدام رأس المال، ويمكن أن يحتوي هذا الجزء على العديد من العوامل، إلا أن التطورات التكنولوجية كان لها دور أكبر في ذلك الوقت.¹

وحسب النظرية النيوكلاسيكية للنمو يكون النمو الناتج من واحد أو أكثر من العوامل الثلاث:

- الزيادة الكمية أو النوعية في عنصر العمل عن طريق تطوير التعليم والنمو السكاني.
- الزيادة في عنصر رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار.
- التحسينات التكنولوجية.

ويؤكد نموذج "سولو" على أهمية الادخار والاستثمار، بالإضافة لشرحه لمساهمة المصادر المختلفة لنمو الناتج، والتي يمكن توضيحها من خلال المعادلة التالية:

$$DY / Y = (1-a)(DL / L) + (a)(DK / K) + (DA / A) \dots (1).$$

حيث أن:

DY / Y : النمو الإجمالي للمخرجات (الناتج المحلي).

DK / K : معدل نمو رأس المال.

DL / L : معدل نمو العمل.

a : حصة رأس المال من الناتج .

$1 - a$: حصة العمل من الناتج.

DA/A : معدل التغير التكنولوجي، ويعرف باسم التغير في الإنتاجية الكلية.

وهذه المعادلة توضح مساهمة كل من المدخرات والعمل ورأس المال ومساهمة التحسينات التكنولوجية في نمو المخرجات، وتحسب مساهمة كل عنصر كما يلي:

- مساهمة عنصر العمل = معدل نمو العمل * حصة العمل من الناتج.

¹محمد قريشي، 2010، علم الاقتصاد والتنمية، دار الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 89-90.

- مساهمة عنصر رأس المال = معدل نمو رأس المال * حصة رأس المال من الناتج .
- مساهمة التقدم التقني هي عبارة عن مقدار الزيادة في المخرجات التي تعود إلى التحسينات في التكنولوجيا، وذلك مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها. بمعنى آخر يكون هناك تقدم تقني عندما يكون بالإمكان إنتاج المزيد من المخرجات بنفس المقدار من المدخلات (كالعمل ورأس المال)، ويمكن الاستدلال على مساهمة التقدم التكنولوجي في النمو من خلال النمو المتبقي في الناتج بعد استبعاد مساهمة كل من العمل ورأس المال في النمو الناتج. نظرا لصعوبة قياس التقدم التكنولوجي مباشرة ويطلق على التغيرات في التكنولوجيا التغير في معامل الإنتاجية الكلية (TFP) يمكن الاستدلال عليها من خلال إعادة ترتيب المعادلة كما يلي:

$$(a)(DL / K)-(1-a)(DL / L)-DY / Y- DA / A...(2).$$

ومن المعادلة يتضح أنه يمكن الوصول للمساهمة النسبية للتقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي من خلال طرح معدل نمو المخرجات من معدل نمو جميع المدخلات، كما يتضح من المعادلة (2) أن معدل التغير التكنولوجي متغير خارجي تحدده متغيرات أخرى تسهم في رفع الإنتاجية مثل البحث و التطوير و التقدم العلمي و التعليم والتدريب، وطريقة قياس التغير التكنولوجي في المعادلة السابقة تنسب كل ما تبقى من المخرجات بعد طرح مساهمات عنصري العمل ورأس المال في النمو، ولذلك تسمى بواقي "سولو"، وشرح "سولو" نظريته وبين أهمية التقدم التكنولوجي في زيادة معدل النمو من خلال عدة مراحل كما يلي:

- شرح نموذج النمو النيوكلاسيكي بدون التغيير التكنولوجي.
- بيان أثر التغير في معدل الادخار ومعدل النمو السكاني في حالة عدم وجود تغير تكنولوجي.
- شرح نموذج النمو النيوكلاسيكي في حالة وجود تغير تكنولوجي.

الفرع الثاني: نظرية مراحل النمو لروستو:

حاول "روستو" أن يطرح آرائه في النمو الاقتصادي والمتمثلة في وجود خمس مراحل يمر بها المجتمع عند نموه وهي:

1- مرحلة المجتمع التقليدي: تتميز هذه المرحلة أساسا بما يلي:

- مساهمة كبيرة لقطاع الزراعة في الدخل الوطني، ويتميز هذا القطاع بانخفاض الإنتاجية واستخدام الطرق البدائية في الإنتاج، ويكون الهدف الرئيسي من الإنتاج هو الاستهلاك العائلي وليس السوق.
- اقتصاد ذو بنية ضعيفة لا يضمن نمو فعال حقيقي ومستدام.
- غياب سلطة الدولة على الأعوان الاقتصاديين، وترتكز ملكية وسائل الإنتاج لدى كبار الملاك.

- وجود نقص في استخدام العلم والتكنولوجيا الحديثة.
- الصراعات والحروب والنزاعات القبلية.
- 2- مرحلة التهيؤ للإقلاع: وتتميز هذه المرحلة بما يلي:
 - ظهور السلطة الفعالة للدولة.
 - الحركية الاقتصادية المتمثلة في توسيع الأسواق الوطنية والعالمية.
 - ظهور مستثمرين جدد يعتمد نشاطهم على الادخار والمخاطرة.
 - القيام بالاستثمار بشكل متزايد ومستمر.
 - استخدام وسائل وتقنيات حديثة في الزراعة والصناعة.
- 3- مرحلة الإقلاع: تتميز هذه المرحلة بما يلي:¹
 - ارتفاع الإنتاج الحقيقي للفرد.
 - حدوث تغيرات كبيرة في التقنيات المستخدمة والتي تعتبر من أهم خصائص هذي المرحلة.
 - تقتصر في هذه المرحلة الطبقة المستخدمة الثقافة الجديدة والصناعة المتطورة على حساب الطبقة التقليدية المحافظة على أنظمة إنتاجية قديمة.
- 4- مرحلة الاندفاع نحو النموذج: وتتميز هذه المرحلة بالخصائص التالية:
 - استثمار ما بين 10% - 20% من الدخل القومي بشكل ثابت، وارتفاع الدخل بمعدل يفوق معدل النمو السكاني.
 - نمو قطاعات مختلفة داخل الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى القطاع الرائد الذي ساد مرحلة الإقلاع.
 - زيادة الصادرات وخاصة صادرات السلع الصناعية وانخفاض الواردات.
 - إنتاج مختلف السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، نظرا لتوفر المقدر والمعرفة التقنية والمهارة الإدارية.
- 5- مرحلة الاستهلاك الوفير: وتتلخص ميزات هذه المرحلة فيما يلي:
 - إنتاج البضائع الاستهلاكية المعمرة و الكمالية، نظرا لارتفاع دخل الفرد.

¹أمين عبد الوهاب، 2000، التنمية الاقتصادية، دار حافظ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ص 50.

- تغير تركيب القوى العاملة بارتفاع نسبة سكان المدن، وارتفاع نسبة الموظفين الإداريين والوظائف الصناعية التي تتطلب المهارة.¹

الفرع الثالث: نظرية جوزيف شومبيتر:

تتميز نظرية "شومبيتر" عن غيرها باهتمامها الخاص بالمنظم والدور الذي يقوم به من خلال الابتكارات، حيث تنطلق هذه النظرية من فرض وجود اقتصاد تميزه المنافسة التامة في حالة توازن ثابت وتتمثل أهم أفكاره في التالي:²

- أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في فترات منقطعة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل ومتعاقبة، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون والتي من شأنها زيادة الإنتاج وتحقيق النمو.
- يتوقف النمو على عاملين أساسيين الأول هو المنظم والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانية التجديد والابتكار.
- إعطاء المنظم أهمية خاصة ووصفه بأنه مفتاح التنمية الاقتصادية وبهذا قد حدد "شومبيتر" لرأس المال البشري دورا مهما في النمو، من خلال دور المنظم أو المبتكر، الذين يعدان من مكونات رأس المال البشري.
- التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، حيث أن مصدر الاستثمار والادخار ليست طبقة الرأسماليين فقط، حيث عرف الادخار بأنه الاستهلاك في المستقبل أو الاستثمار، بالتالي ليس من الضروري أن يكون المدخر هو نفسه المستثمر.
- الادخار يرتبط بعلاقة طردية مع سعر الفائدة، ووجود علاقة طردية بين الدخل والادخار.

المطلب الثالث: النظرية الكينزية

لقد كان النمو الاقتصادي سريعا ومنتظما قبل الثلاثينيات من القرن العشرين ولم تتخله أية مشكلات حتى حدث الركود الاقتصادي الذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1930-1939) والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، فبدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي، وذلك بسبب الثورة الكينزية في نظرية الدخل من جهة، وبروز مشكلة الفقر بشكل واسع من جهة أخرى.

¹ أمين عبد الوهاب، 2000، ص 51.

² جمال العزباوي شادي، 2015، أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص ص 27-28.

فقد انتقد "كينز" (Keynes) النظرية الكلاسيكية وقانون (Say) وأكد بأن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، وتجدر الإشارة إلى أن مستوى الاستخدام عند "كينز" يتحدد من خلال الطلب الكلي، وأن المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض من السلع والخدمات بل تكمن في جانب الطلب الفعال Effective Demand.

واعتبر "كينز" أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية، وأن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة وأن الادخار هو دالة لدخل، وأكد "كينز" بأن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم (على اعتبار أن الاقتصاد يحتوي على طاقات إنتاجية غير مستغلة).

كما أن النموذج "الكينزي" الأصلي يركز على القصور في الطلب، ويؤثر احتمال حصول توازن اقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل، وقد ركز "كينز" اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو، وتعامل نموذجه مع تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جدًا، وبموجب التحليل الكينزي فإن توازن الدخل وإنتاج (في الاقتصاد المغلق) هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط.¹

وقد وضع "كينز" عددًا من الأسس الجديدة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية التي عاصرها، وتتمثل هذه الأسس والقواعد فيما يلي:²

- الاهتمام بتكاليف وأرباح الوحدة المنتجة، معتبرين في ذلك أن الأرباح هي مصدر لتراكم الرأسمالي، لأن هذا الأخير هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.
 - أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من العمل (الاستخدام) والدخل، بل تكمن في الطلب الفعال، والذي عرفه على أنه جزء من الدخل القومي الذي ينفق على الاستهلاك، حيث أن انخفاضه أدى إلى هذه المشكلة.
 - ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل توجيهه، لأنه يؤدي إلى الاقتراب من التشغيل التام عكس الكلاسيك الذين اعتقدوا أن التشغيل التام يحدث تلقائيًا.
 - إن الادخار ومن تم الاستهلاك دالة في الدخل على عكس سابقه الذين يعتبرون أن الدخل دالة في معدل الفائدة، أما المستوى التوازني الدخل حسب "كينز" فإنه يتحدد وفق العرض والطلب على الاستثمار، والذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائد في السوق.
- وقد صاحب هذه الأفكار العامة لكينز نماذج كمية خاصة بالنمو الاقتصادي ومن أهم هذه النماذج نجد: نموذج "هارود-دومار" (نموذج ما بعد كينز)، وهو من أبرز النماذج التي فسرت النمو الاقتصادي

¹ محمد الفريشي، 2007، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص 73.

² سالم توفيق النحفي ومحمد صالح تركي الفريشي، 1989، مقدمة في اقتصاديات التنمية، العراق، ص 70.

ومتطلبات حدوثه، وكان من أكثر النماذج شيوعاً واستخداماً، ويعتبر الادخار ورأس المال أساس عملية النمو الاقتصادي، ووفق هذا النموذج يجب على كل بلد ادخار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى سنوياً لغرض استبدال المال الثابت، أي الإهلاك السنوي لقيمة الموجودات (المعدات، الأبنية، الطرق والجسور وغيرها)، وذلك من أجل المحافظة على مستوى الناتج الوطني، ولأجل تحقيق زيادة صافية في الناتج القومي (من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي)، لا بد من زيادة الاستثمارات الكلية بنسبة أعلى من النسبة المطلوبة لأغراض الإهلاك، وتتمثل هذه الاستثمارات الإضافية زيادة فيما يسمى رأس المال، ويعتبر الادخار أهم مصدر للاستثمارات، وبالتالي فهو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي، ويعد هذا النموذج من أقدم نماذج النمو الاقتصادي وأسهلها تطبيقاً.¹

ويستند هذا النموذج على عدد من الفرضيات أهمها:²

1- توازن الاستخدام الكامل.

2- الاقتصاد المغلق.

3- أن الميل المتوسط لادخار يساوي الميل الحدي للادخار.

4- أن الميل الحدي للادخار يبقى ثابت.

5- معدل رأس المال الناتج (K / Y) يبقى ثابت.

6- أن المستوى العام للأسعار يبقى ثابت.

8- أن الأسعار تبقى ثابتة وكذلك أسعار الفائدة.

فقد وجهت لهذا النموذج جملة من الانتقادات نذكر منها:

- أن فرضية إثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال الناتج غير واقعية، حيث يمكن أن يتغير في الأمد الطويل، الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.
- أن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة، وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.
- النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى أسعار الفائدة.
- فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال الناتج والمعامل الحدي لرأس المال الناتج غير واقعية، وخصوصاً إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.
- إن النموذج غير واقعي بالنسبة لدول النامية بسبب اعتماده على مبادئ غير متوفرة بالقدر المطلوب كالادخار، عدم تدخل الدولة في الاقتصاد وحالة التشغيل الكامل.

¹ بدر شحدة، سعيد حمدان، 2012، ص ص 25-27.

² محمد القرشي، 2007، ص 74.

المطلب الرابع: النظرية الحديثة

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو الاقتصادي في المدى الطويل قاده لعدم الرضا عن تلك النظريات، والتي تؤكد على أن هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة، وفي الصدمات الخارجية أو التقدم التكنولوجي فإن كل هذه الاقتصاديات ستصل إلى توقف النمو، أي زيادة في إجمالي الدخل القومي لا يمكن إرجاعها إلى تكيفات قصيرة الأمد في مخزون رأس المال والعمل وإنما تعود لمجموعة ثالثة من العوامل تعرف ببواقي "سولو"، وترجع النظرية النيوكلاسيكية معظم النمو الاقتصادي لعمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي مما أدى لمعارضة هذه النماذج خاصة في الثمانينات وبداية السبعينات، ولم تتجح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي أدى لظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلي، وأرجعت هذه النظرية عدم قدرة نموذج "سولو" على توضيح التفاوت الحاصلة بين الدول الغنية والدول الفقيرة لسببين هما:¹

- افتراض ثبات معدل نمو التقدم التكنولوجي.
 - افتراض دالة الإنتاج فردية متزايدة بمعدل متناقص.
- ولقد تضمنت فكرة النمو الاقتصادي الداخلي النقاط التالية:
- اعتبار التقدم التكنولوجي محددًا داخل نموذج النمو، وأن التقدم التكنولوجي في أي بلد يعتمد على حجم الإنفاق على نشاطات الاختراع والابتكار، وعلى عدد المختصين في مراكز البحث والتطوير.
 - وجود سياسات حكومية تقود لرفع الكفاءة التنافسية في الأسواق المختلفة إلى زيادة عدد المخترعين والابتكارات التي تؤدي لزيادة معدل النمو الاقتصادي باستمرار.
 - إن تحقيق معدلات أعلى للاستثمار البشري (في التعليم والتدريب) توافقه بالضرورة معدلات متزايدة للعوائد.
 - إن حماية حقوق الملكية للفكر تعتبر حافزًا لنشاطات البحث والتطوير.
- وأدخلت نظرية النمو الداخلي مصادر جديدة تؤدي لتحفيز النمو، بالإضافة المصادر السابقة المشار إليها في النظرية النيوكلاسيكية، فنجد مثلاً Romer يركز أبحاثه في هذا المجال على البحث والتطوير، بالإضافة إلى التمرين عن طريق التطبيق، أما Lucas فقد ركز على رأس المال البشري، وركز Barro على البنية التحتية والنفقات العمومية، وركز آخرون على الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي ومازالت نظريات النمو الداخلي قيد التطوير.²

¹ محمد قريشي، 2010، ص 99.

² مدحت القريشي، 2008، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 13.

الفرع الأول: نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد:

من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي عدم تناقص مردودية رأس المال (K) ويعود غياب

تناقص هذا إلى رأس المال البشري، وتعطى صيغة النموذج العام كما يلي: $Y=AK$.

A: تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجيا.

كما يعبر عن الإنتاج الفردي ب $Y=AK$ ، والإنتاجية المتوسطة والحدية لرأس المال ثابتة ومساوية

ل A، وبتعويض $K / K= A$ في المعادلة (2-2) في نموذج سولو نحصل على $gK = SA - (n\delta)$

ومادام $Y= AK$ و $C=(1-S)Y$ فإن معدل نمو الناتج والاستهلاك الفردي هي مستويات ل gK وعليه

فإن الاقتصاد ذو نموذج بتكنولوجيا AK يمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم

التقني، بالإضافة إلى أن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل النمو السكاني، وعلى عكس النموذج

النيوكلاسيكي فإن هذا النموذج لا يتنبأ بتنبؤ شرطي مقارب مطلق أو شرطي حيث: $agy/ y = 0$ وهذا

من أجل مستويات Y .¹

الفرع الثاني: نموذج بول رومر (نموذج أثر الخبرة وانتشار المعرفة):

تمكن "رومر" من إعطاء إضافة للنظرية النيوكلاسيكية وذلك بإدخال عامل التعلم عن طريق

التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية،

وهذا الأثر الإيجابي الخبرة على الإنتاجية يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار، بالإضافة إلى تبيان أن

المعرفة المكتشفة تنتشر أنيا في كل اقتصاد، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة

/ بالمؤشر A_i هذا يعني أن التغير A_i/dtd يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، والذي بدوره يتناسب مع التغير

في K_i لمخزون رأس المال ومنه دالة الإنتاج هي:

$$Y_i = F (K_i, KLi).$$

بحيث: F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية المتمثلة في تناقص الإنتاج الحدي لكل عامل، ثبات وفرات

الحجم، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس

المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصغر لما يؤولان إلى ما لا نهاية.

$$\text{Linf}(K_i) = \text{Linf} (L_i) = 0.$$

$$K \rightarrow \infty \quad L \rightarrow \infty$$

$$\text{Linf} (K_i) = \text{Linf} (L_i) = 0$$

¹Robert j- Barro, Xavier Sala Martin, 1996, la croissance économique, traduit par Fabrice Magroll, édition Ediscience international, France, PP 47-48.

$$K \rightarrow \infty \quad L \rightarrow \infty$$

إذا كانت كل من K و L ثابتة، كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة ل K_i كما هو ملاحظ في نموذج سولو، بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة ل L ، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى في K_i و K ، وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثابت المردودية الاجتماعية لرأس المال، وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوغلاس:

$$A = Y_i \cdot (k_i)^x \cdot (KL_i)^{1-x}$$

$$\text{حيث: } 0 < x < 1$$

وبوضع: $L_i / K_i = k_i$ و $LK = K$ ثم بوضع فيما بعد $Y = Y_i / K / k_i$ الناتج المتوسط هو:

$$Y = K = f(L) = A \cdot L^{1-x}$$

ويمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال وذلك بالاشتقاق بالنسبة ل K_i وتثبيت K و L لنحصل على $K_i = K$ نحصل على:

$$\frac{dy}{dk_i} = A \cdot x L^{1-x}$$

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع التعلم عن طريق التمرن انتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية، وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون: $0 < X < 1$ ويأخذ قيد الميزانية العلاقة التالية:

$$\frac{da}{dt} = x = w + ar - c - am$$

حيث:

T: تمثل مردودية الأول.

X: تمثل الأصول للفرد.

W: تمثل الأجر.

وعليه فإن مشكلة تقطيع دالة المنفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التقطيع الديناميكي يعطى باستخدام دالة المنفعة المسماة بمردودية الاحلال غير زمنية وتعطى بالعلاقة التالية:

$$p = t = \left[\frac{U(c)c}{U(c)} \right] (C/C)$$

$$U(c) = \frac{c(1-\phi)}{1-\phi}$$

حيث عندما ترتفع ϕ فإن العائلات تتحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن، ومرونة الإخلال لدالة المنفعة معطاة ب $\frac{1}{\phi}$ وبالإستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي:

$$c/c = (1/\phi) (p-t)$$

المبحث الثالث: استراتيجيات النمو الاقتصادي، محدداته ومقاييسه.

إن النظريات الاقتصادية اختلفت اختلافا كبيرا في تحديد العوامل المحددة للنمو الاقتصادي لعدد من المتغيرات الجزئية مثل إنتاجية مدخلات عناصر الإنتاج والكلية مدى توافر المواد الطبيعية ومع هذا فإن تحديد مصادر النمو يعتبر مهما جدا في تحقيق النمو الاقتصادي واستمراره وذلك من خلال تبني بعض الاستراتيجيات المهمة للنمو الاقتصادي وأيضا سياسات اقتصادية ملائمة وتغيرات هيكلية مناسبة.

المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي

من أهم محددات النمو الاقتصادي ما يلي:

أولاً: العوامل الاقتصادية:

هناك خمسة عوامل اقتصادية، وتتمثل في:

1- كمية ونوعية الموارد البشرية: ¹ يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بطريقة الدخل الفردي الحقيقي، ومعدل الدخل الحقيقي للفرد يساوي الناتج القومي الإجمالي قسمة عدد السكان.

وكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الحقيقي أكبر، وبالتالي زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي.

إن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة، كلما تؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي لاستخدامها مؤشرا لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات ومن العوامل الرئيسية المحددة لإنتاج العمل هي:

- مقدار الوقت المبذول في العمل أي معدل ساعات العمل في الأسبوع.
- نسبة التعليم، المستوى الصحي والمهارة الفنية في العمل.
- كمية ونوعية الموارد الأولية المتوفرة.
- درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

¹ محمد موسى حربي عريقات، 2013، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ص 110.

إن معدل الدخل الفردي الحقيقي ينمو بنسبة أقل من معدل نمو الطاقة الإنتاجية وذلك بسبب ميل الأفراد إلى العمل لساعات قليلة وتفضيلهم العطل وكذلك تقاعدهم في سن مبكرة.

2- الموارد الطبيعية:¹ يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه والغابات... وغيرها، فالإنسان يستغل الموارد الطبيعية لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وأن كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد معين ليست بالضرورة ثابتة، فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة بحيث تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل.

3- تراكم رأس المال:² يتعلق تراكم رأس المال كعامل مؤثر في معدل النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى بحجم الادخار، أي بحجم الدخل الذي يمكن المجتمع توفيره وعدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية بل يتم توجيهه إلى الإنفاق على السلع الرأسمالية كالمعدات والآلات الإنتاجية ولبنى التحتية كالطرق والمدارس، وهذا يتطلب من المجتمع الامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج في الوقت الحاضر وتحويل الدخل المتوفر نتيجة هذا الامتناع إلى النشاطات الاستثمارية.

4- التخصص والإنتاج الواسع:³ إن مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي نادى به "أدم سميث" من عام 1776م يعتبر مبدئاً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي حيث أن تقسيم العمل والتخصص في هذا العمل يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية ونوعية الإنتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الإنتاج، وهو ما يسمى باقتصاد تحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل، والحاجة لتقسيم العمل في البلدان النامية تكون أقل وذلك لمحدودية حجم الأسواق.

5- البيئة الاقتصادية: إن وجود بيئة اقتصادية مناسبة تؤدي حتماً إلى تعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أي دولة، ونعني بالبيئة الاقتصادية مجموعة العوامل التي تساعد تحقيق أهداف النمو الاقتصادي كوجود نظام مصرفي كفاء وقادر على تمويل عمليات النمو الاقتصادي، ووجود نظام ضريبي سلس ومرن لا يعمل على إعاقة الاستثمار، ووجود نظام سياسي مستقر يعمل على تحفيز التقدم والنمو الاقتصادي.

6- التقدم التكنولوجي:⁴ يعتبر هذا العامل أيضاً من أهم العوامل التي تساهم في تحديد النمو الاقتصادي، فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للسكان، ولعل الاختراعات التي حدثت في القرنين الثامن والتاسع عشر خير دليل على مدى التطور الاقتصادي، ولذلك فإن التقدم التكنولوجي

¹ محمد موسى حربي عريقات، 2013، ص 111.

² علي جدوع الشرفات، 2010، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، الأردن، ص 44.

³ علي جدوع الشرفات، 2010، ص 45.

⁴ محمد موسى حربي عريقات، 2013، ص 112.

بشكل أكثر من مجرد ظهور مخترعات، فإنه يعني الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.

ثانياً: العوامل غير الاقتصادية:

تؤدي كل من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية دوراً مهماً في عملية النمو الاقتصادي وفي هذا الصدد، فإن العوامل السياسية، الاجتماعية والثقافية لها نفس القدر من الأهمية مثل العوامل الاقتصادية في تحديد النمو الاقتصادي للبلد.

وتتمثل أهم العوامل غير الاقتصادية فيما يلي:¹

1- انتشار التعليم: انتقال أو انتشار التعليم على نطاق واسع هو عنصر مهم للغاية للنمو الاقتصادي للبلد حيث أكد garlbaiter في كتابه التنمية الاقتصادية على دور التعليم كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، كما أشار Walter Krause, إلى أن التعليم يجلب الانقلابات والثورات في الأفكار لتحقيق التقدم الاقتصادي، وحسب "سينغر" Singer, الاستثمار في التعليم لا يحقق فقط إنتاجية عالية، ولكن ينتج عنه أيضاً زيادة العوائد، لذلك فإن التعليم يلعب دوراً مهماً ورائداً في خلق رأس المال البشري والتقدم الاجتماعي، والذي بدوره يحدد تقدم البلد.

2- العوامل السياسية: يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بالوضع السياسي للبلد فكلما كان البلد مستقراً زادت ثقة الأفراد، وبالتالي الأنظمة القوية والفعالة تعمل على تحذير تراكم الملكية الخاصة.

3- العوامل الاجتماعية: يتأثر النمو بشكل كبير بالتغيرات الاجتماعية، التي تتغير على مستوى سلوكيات الأفراد والتي تتغير بتوسيع التعليم وانتقال النفقات من مجتمع لآخر.

4- العوامل البيئية: إن توفر مجموعة من العوامل المشجعة السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية وكذلك الاستقرار السياسي ووجود قطاع مصرفي متطور تعتبر من متطلبات النمو الاقتصادي مما يدعم التقدم الاقتصادي، وتجدر الإشارة أن بعض هذه العوامل هي توعية أكثر منها كمية، فمن الصعوبة تحديد مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، وإذا فمعظم الاقتصاديين يؤكدون على ثلاث عوامل محددة للنمو الاقتصادي هي:

- زيادة رأس المال.

- زيادة القوة العاملة.

¹أمال معطى الله، 2014-2015، أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 124.

- التقدم التكنولوجي.

ويمكن قياس أثر كل من القوة العاملة ورأس المال، بينما من الصعب قياس أثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي من الناحية الكمية بصورة مباشرة، وإنما يمكن تقدير ذلك بصورة غير مباشرة.¹

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من المقاييس أو المعايير المستخدمة في قياس النمو الاقتصادي، وهي تتعلق بمعايير الدخل، المعايير الاجتماعية والمعايير الهيكلية، وسنتناول هذه المعايير تبعا لما يلي:

الفرع الأول: معايير الدخل:

تعتمد هذه المعايير في مجملها على الدخل سواء في شكله الاسمي أو الحقيقي، والذي يستخدم لقياس النمو ودرجة التقدم الاقتصادي، ومن معاييرها نجد:²

1- الدخل القومي الكلي:

يعتمد هذا المعيار على مقارنة مدى تقدم الدول قياسا بالدخل القومي الفعلي المحقق في كل دورة اقتصادية، وقد لقي هذا المعيار بعض المعارضة من طرف بعض الاقتصاديين، وذلك لكون أن زيادة حجم الدخل القومي يجب أن يرافقه معرفة بعدد سكان الدول محل المقارنة، إضافة إلى عدد الأفراد المهاجرين منها وإليها.

2- الدخل القومي الكلي المتوقع:

اقترح بعض الاقتصاديين الأخذ بهذا المعيار الذي يعد تعديلا للمعيار السابق كونه يأخذ بعين الاعتبار الموارد الكامنة للدولة وإمكاناتها المختلفة.

3- متوسط نصيب الفرد من الدخل:

يعتبر هذا المقياس أفضل من المقياسين السابقين لكونه يأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل وعدد السكان معا، ويمثل متوسط الدخل الفردي حجم الدخل القومي إلى إجمالي عدد السكان، ورغم كون هذا المقياس من أكثر المقاييس استخداما فإنه يصعب في بعض الحالات حسابه للأسباب التالية:

¹ محمد موسى حربي عريقات، 2006، مبادئ الاقتصاد - التحليل الكمي-، دار وائل للنشر، الأردن، ص ص 173-174.

² محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، 2002، التنمية الاقتصادية -دراسات نظرية وتطبيقية قسم الاقتصاد-، كلية التجارة بالإسكندرية، مصر، ص 87.

- ضعف الأنظمة الإحصائية في الدول النامية، مما يدفع إلى التشكيك في دقتها الرسمية، والتي تعطي قيمة غير دقيقة لعدد السكان وحجم الدخل، وهو ما يؤدي إلى ارتكاب أخطاء في حساب متوسط دخل الفرد.

- وجود خلاف حول كيفية حساب هذا المقياس في كونه يحسب لإجمالي عدد السكان أم يختص فقط بالسكان العاملين، وقد حسم أمر ذلك بأن حسابه بالنسبة لإجمالي عدد السكان يكون مفيدا في الدراسات المتعلقة بالاستهلاك، أما إذا خص بالسكان العاملين فإنه سيكون مفيدا من نواحي الإنتاج، الأمر الذي يترتب عليه حساب معدلين للنمو الاقتصادي، وهما:

- معدل النمو الاقتصادي البسيط، والذي يحسب وفق العلاقة التالية:

$$Tc = \frac{Y_{rt} - Y_{rt-1}}{Y_{rt-1}}$$

حيث:

$Y_{rt} - 1$: الدخل الحقيقي في الفترة السابقة.

Y_{rt} : الدخل الحقيقي في الفترة التالية.

Tc : يمثل معدل النمو.

• معدل النمو الاقتصادي المركب الذي يحسب وفق العلاقة التالية:

$$Y_{ro} = Y_{rn} \rightarrow (1 + TC)^n \quad TC = \sqrt[n]{Y_{rn} \cdot Y_{ro}}$$

حيث:

Y_{rn} : الدخل الحقيقي في الفترة n .

Y_{ro} : الدخل الحقيقي في فترة الأساس.

Tc : معدل النمو.

N : عدد السنوات.

• معادلة النمو الاقتصادي لسنجر: وضعت هذه المعادلة من طرف الأستاذ "سنجر" سنة 1953م، وهي نتيجة توصل إليها بمساعدة أعمال بعض الاقتصاديين كهيكس وهارو-دومار، وتعطي هذه المعادلة وفق العلاقة التالية:

$$R - SP = D$$

حيث:

D : معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

P : إنتاجية رأس المال.

S: معدل الادخار الصافي.

R: معدل نمو السكان السنوي.

وقد افترض "سنجر" قيما لهذه المتغيرات وهي: $R=1.25\%$, $P=0.2\%$, $S=6\%$ ، غير أن هذه التقديرات تعرضت لمجموعة من الانتقادات يمكن إيجازها على النحو التالي:

- أن نسبة الادخار الصافي من الدخل القومي 6% تعتبر مقبولة وقت صياغة "سنجر" لمعادلته، أما في الوقت الحاضر فإن بعض الدول في مقدورها تحقيق نسبة أكبر وتؤدي الزيادة في هذا المتغير في بعض الدول إلى حساب معدلات نمو موجبة.
- قدر "سنجر" معدل النمو السكاني بـ 1.25% وهذا الرقم أقل بكثير من المعدلات السائدة في الدول النامية، إذ يقدر بحوالي 2.3% في الدول النامية عامة.
- قدر "سنجر" إنتاجية الاستثمارات السائدة بـ 0.2% وهي نسبة منخفضة، وتقل عن النسبة المحققة في العديد من الدول.

الفرع الثاني: المعايير الاجتماعية:

يقصد بالمعايير الاجتماعية المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات المرتبطة بالحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعترضها من تغيرات، وهي تشمل الجوانب الصحية، الجوانب الخاصة بالتغذية، وكذلك الجوانب التعليمية والثقافية.¹

1- المعايير الصحية:

ويستخدم فيها كل المقاييس التي تقيس مدى التقدم الصحي لبلد ما مثل:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان أو عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان.
- معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد.
- عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا...

ويمكن استعمال هذه المعايير وغيرها بإيجاد "عتبة" معينة تتم المقارنة من خلالها، حيث تكون هذه "العينة" مأخوذة من هيئة غالبا ما تكون دولية كالمنظمة العالمية للصحة WHO .

2- المعايير التعليمية:

نظرا لأهمية التعليم ودوره في تكوين رأس المال البشري الذي أصبح من أهم عوامل النمو الاقتصادي، وضعت معايير لقياسه، والتي من خلالها يمكن قياس درجة تقدم أو تخلف أي بلد معين، ومن بين المعايير التعليمية الأكثر استخداما نذكر ما يلي:

¹ محمد عبد العزيز عجمية وإيمان ناصف عطية، 2002، ص ص 91-93.

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.
 - نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي، وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.
 - نسبة الإنفاق على التعليم في جميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي، وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي وغيرها.
- وبنفس طريقة المعايير الصحية فإنه يكفينا معرفة عتبة معينة تحدها هيئة من الهيئات الدولية في الغالب لها صلة بالجانب التعليمي كمنظمة التربية والثقافة والعلوم "اليونسكو".

3-معايير التغذية:

يعتبر الغذاء حاجة أساسية لأفراد المجتمع، فسوء التغذية يؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة، وهو بدوره ينتج عنه انخفاض القدرة على العمل، فتتخفص إنتاجية الفرد، ومن ثم انخفاض دخله، فسوء تغذيته أكثر، لذلك فإن تحديد معايير لقياسه يعتبر جزءا من قياس التنمية، ومن معايير التنمية المستعملة للتعرف على سوء التغذية أو نقصها نجد:¹

- مستوى نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.
- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى مستوى المقررات الضرورية للفرد.

الفرع الثالث: المعايير الهيكلية:

توضح المعايير الهيكلية الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصادية المختلفة وأثرها على هيكل الصادرات والواردات وعلى فرص العمل المختلفة وعلى توزيع السكان بين الريف والمجتمع الحضري.

المطلب الثالث: إستراتيجيات النمو الاقتصادي

تنقسم إستراتيجيات تحقيق النمو الاقتصادي إلى إستراتيجية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو غير المتوازن.

الفرع الأول: إستراتيجية النمو المتوازن:

تقتضي إستراتيجية النمو المتوازن التناسب في التنمية بين مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني حتى تنمو هذه القطاعات معا، ويعتبر "دوتشتين دوران" و"تركس" أول من عالج نظرية النمو المتوازن في سنة 1943م في مقال عن التصنيع في أوروبا لكن دون الإشارة إلى هذا المصطلح، إذ أن خلق قطاع صناعي متكامل في هذه الدول لا بد له أن يتم ككتلة واحدة، ويتم التخطيط لمجموعة من الصناعات في آن

¹إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية - نظريات، نماذج، إستراتيجيات-، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 249-251.

واحد، وغالبا ما تقدم الهياكل لتنفيذ المخططات من طرف الدولة، وهي غير قابلة للتجزئة كاستثمارات ضخمة ومدة طويلة للإنجاز، حيث تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها وبالتالي كسر العزلة بين المناطق، مما يساهم في توسيع السوق الوطني، وبالنسبة للاقتصاد الراشد، يتم التغلب على النقص المتواجد فيه ودفعه نحو مستويات أعلى من الإنتاج والدخل، من خلال تطوير الصناعات المختلفة، مما يتطلب توفير حد أدنى من الموارد لتنفيذ برامج التنمية، ويجب أن يكون التصنيع في عدة اتجاهات، حتى يتسنى للصناعات الجديدة الاستفادة من التطوير الآني للصناعات الأخرى، حيث تمكن من توفير الطلب المكمل، ويصبح بذلك المنتجون مستهلكون لسلع صناعات أخرى.

من بين الانتقادات الموجهة لهذه الإستراتيجية:¹

- أن تكلفة هذه الاستثمارات الواسعة تزيد عن إمكانية الدول النامية، فيمكن التناقض في أنه إذا لم تستطع القيام به على مراحل يمكنها القيام به مرة واحدة.
- أنها قابلة للتطبيق في مرحلة لاحقة للنمو أكثر من قابليتها لتحريك الاقتصاديات المتطورة.
- أن هذه الإستراتيجية تعتبر تطبيقا لوضع البطالة لدى كينز.
- تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية.
- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية.

ومن سلبيات إستراتيجية النمو المتوازن ما يلي:²

- نظرية النمو المتوازن تتطلب الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية خاصة الصناعية منها، الموجهة لتلبية الطلب الداخلي، أي توسيع الصناعات الخفية فقط، وبقاء البلد مرتبطا بالعالم الخارجي لاقتناء التجهيزات الكبرى.
- يقترح "نوركس" تدخل الدولة لجمع الموارد من جهة، والاعتماد على المستثمرين الخواص من جهة أخرى، إلا أن هذا التناقض سيخلق مشاكل بين أهداف الدولة وأهداف الخواص.
- يرى "نوركس" بأن النمو المتوازن يتطلب أموالا ضخمة وهذا يناقض الكثير من واقع الدول المتخلفة.

¹ عبد الحكيم سحيح، 2001، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 41.

² عبد الباسط ولد عمري، 2016 2015، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980 2013، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 18.

الفرع الثاني: إستراتيجية النمو غير المتوازن

يعتبر "هيرشمان" من المؤيدين لفكرة النمو غير المتوازن نظراً لأن النمو المتوازن يتطلب استثمارات واسعة ليس بإمكان كل دولة القيام بها أو يرى كذلك بصلاحتها - إستراتيجية النمو المتوازن - لمعالجة مشاكل الدول المتقدمة فقط، وتتطوي فكرة النمو غير المتوازن على أن الاستثمارات تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني توزيعاً ملتزماً، وبالتالي فإنه يتم توجيه رأس المال المتاح إلى قطاعات محدودة حتى تساير القطاعات الأخرى، وحسب هذه النظرية فإن اختيار صناعات إستراتيجية في قطاعات معينة تقود إلى خلق فرص استثمارية جديدة، مما يؤدي إلى تحقيق التنمية، حيث يسري النمو من القطاعات القائمة إلى القطاعات التابعة، ويرى "هيرشمان" التنمية على أنها سلسلة من الاختلالات التي تستمر ويتم المحافظة عليها. حيث تخلق هذه الاختلالات المزيد من الحوافز للقيام باستثمارات جديدة، والتي بدورها تخلق توازن جديد، وهو ما يعني وجود استثمارات رائدة تنتج وفرة خارجية، هذه الوفرة تحفز على نجاح استثمارات جديدة أو كما يسميها "هيرشمان" سلسلة الاستثمارات المتقاربة.


ومن أبرز الانتقادات الموجهة للإستراتيجية التي حددها "هيرشمان" نذكر ما يلي:¹

- عدم تحديد تركيبة واتجاه ووقت النمو غير المتوازن.
- التقليل من قيمة معيقات النمو غير المتوازن.
- إمكانية التعرض للتضخم نتيجة زيادة الاستثمارات الخارجية.
- الضغوط الناجمة عن عدم التوازن قد تكبح عملية التنمية.

¹ عبد الحكيم سحيح، 2001، ص 41.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يتضح أن النمو الاقتصادي يعتبر ناتجا كليا لسياسات التنمية الاقتصادية، من خلال زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو يشمل على جملة من العناصر المتمثلة في العمل، رأس المال والتكنولوجيا، حيث يكون لهذه العناصر تأثير على حجم الناتج ومن تم على عملية النمو الاقتصادي، ولكن ذلك لن يكون بتحقيق مزايا إنتاجية فقط، لأن التكاليف البيئية والصحية تكون في تزايد مستمر، الأمر الذي يجعل عملية النمو الاقتصادي رهينة قدرة البلد على تحمل المزيد من التكاليف والتضحيات في المستقبل، كما اتضح من خلال دراسة النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي اختلاف تفسيرها، حيث ركزت التقليدية للنمو الاقتصادي على عملية التراكم الرأسمالي ونفس الأمر بالنسبة لبعض الكينزيين ممثلين في نموذج هاورد -دومار، إلا أن التحليل الكينزي ونظريات الفكر المعاصر أكدت على أهمية الدور الذي تقوم به الدولة في عملية النمو.



الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر
الادخار المحلي على النمو
الاقتصادي في الجزائر

تمهيد

بعد التطرق إلى الجانب النظري من خلال إلقاء نظرة حول الأسس النظرية للادخار والنمو الاقتصادي والعديد من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، سنحاول من خلال هذا الفصل معرفة مدى تأثير الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال القيام بإجراء اختبارات قياسية باستخدام أساليب تقنية لتحليل العلاقة الكمية بين هذه المتغيرات، كدراسة استقرارية السلاسل الزمنية، اختبار التكامل المشترك بالإضافة إلى استخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا.

ونظرا لأهمية الادخار المحلي في تحقيق النمو الاقتصادي يتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى واقعه وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة العناصر التالية:

المبحث الأول: واقع الادخار في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الادخار المحلي في الجزائر وأهميته خلال الفترة (1990-2020)

سعت الجزائر إلى إيجاد الحلول والوسائل المناسبة لتمويل الاستثمارات، واعتبرت أن الاهتمام بتعبئة الادخار المحلي الحل الوحيد للخروج من أزمة نقص الموارد المالية، وعملت على الاستفادة منه بما يلاءم حاجاتها بعد إدراكها لأهمية هذا النوع من التمويل في تحقيق الأهداف المرجوة، وفيما يلي عرض لتطور الادخار المحلي في الجزائر، وتبيان أهميته.

المطلب الأول: تطور الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2020)

عملت الجزائر على زيادة حجم المدخرات المحلية لأهميتها الكبيرة في عملية التنمية الاقتصادية، كونها السبيل الأمثل لتمويل الاستثمارات، وفيما يلي نتطرق لتطور الادخار المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال الجدول الموالي الذي يبين تطور كل من الادخار المحلي، الادخار العائلي والادخار الحكومي في حين لم يتم إدراج بيانات ادخار قطاع الأعمال لعدم توفرها.

الجدول رقم (01): تطور الادخار المحلي، الادخار الحكومي والادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الادخار المحلي	الادخار الحكومي	الادخار العائلي
1990	150.60	63.70	57.32
1991	315.50	95.10	112.40
1992	337.60	35.76	153.11
1993	323.40	22.60	184.37
1994	396.10	146.80	145.57
1995	559.50	127.20	141.45
1996	809.40	274.60	171.83
1997	890.10	283.10	199.57
1998	770.20	110.70	275.28
1999	1023.88	175.80	360.67
2000	1849.19	721.90	420.10
2001	1754.82	541.90	548.43
2002	1833	505.50	576.63
2003	2348.50	851.70	660.57
2004	2931.20	978.80	702.45
2005	4143.08	1837.70	894.44

1091.15	2202	4851.19	2006
1414.37	2040.90	5300.07	2007
1610.85	2893.20	6251.9	2008
1853.67	1376	4614.74	2009
2084.95	1733.10	5810.24	2010
2786.73	1992.85	7025.10	2011
3022.56	1403.04	7705.10	2012
3254.68	1809.37	7692.43	2013
3425.98	1224.68	7598.95	2014
3820.94	640.46	6255.41	2015
3716.22	926.02	6409.84	2016
4865.24	1370.70	7264.86	2017
5994.85	1810.30	8376	2018
		7274.5	2019
		7282.3	2020

*لم يتم وضع البيانات الحاصلة للانفاق الحكومي والعائلي لعدم توفرها على حد اطلاقنا.

المصدر:

- بيانات البنك الدولي، 2021، من الموقع:

<https://data.albankaldawli.org> (Consulted on 5/06/2021)

- الديوان الوطني للإحصائيات، 2021، من الموقع:

<http://www.ons.dz> (Consulted on 5/06/2021)

من خلال الجدول السابق يمكن تقسيم تطور الادخار المحلي في الجزائر لعدة مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى (1990-1999): من خلال الجدول السابق يتضح أن الادخار المحلي قد عرف تطورا متذبذبا خلال الفترة (1990-1999)، إذ كان متوسط هذه الفترة لكل من الادخار المحلي، الادخار الحكومي و الادخار العائلي هو 557.63، 133.54، 180.15 مليار دج على التوالي، وكانت أدنى قيمة سجلها الادخار المحلي هي 150.60 مليار دج سنة 1990 وأعلى قيمة قدرت بـ 1023.88 سنة 1999، أما الادخار الحكومي كانت أدنى قيمة 22.60 مليار دج سنة 1993 وأعلىها 283.10 مليار دج سنة 1997، وبالنسبة للادخار العائلي كانت أدنى قيمة في هذه الفترة 57.32 في سنة 1990 أما أعلى قيمة قدرت بـ

360.67 مليار دج في سنة 1999، وقد شهد ارتفاعا بلغ أرقام قياسية بحيث أنه ارتفع من 150.6 مليار دج في سنة 1990 إلى 323.4 مليار دج سنة 1993، ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع مداخيل الجباية البترولية بسبب الحرب العراقية والكويتية، حيث وصلت مداخيل الجباية البترولية إلى 76.2 مليار دج سنة 1990 و179.3 مليار دج سنة 1993، وبالتالي زاد الادخار الحكومي من 63.70 مليار دج سنة 1990 إلى 95.10 مليار دج سنة 1991 ثم عرف بعدها انخفاضا قدر بـ 22.60 مليار دج سنة 1993، وهذا بسبب زيادة نفقات التسيير، كما شهدت هذه الفترة تنامي كبير في حجم الادخار العائلي بحيث سجلت قيمه 57.32، 112.40، 153.11، 184.37 مليار دج في الفترة (1990-1993) على التوالي، وهذا التحسن راجع إلى الإصلاحات المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية من خلال خفض قيمة الدينار وتحرير التجارة الخارجية¹، وأيضا إصدار قانون النقد والقرض المنظم للسياسة النقدية الذي قدم الثقة والتحفيز لعملية الادخار للمشاركة في تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية، وتزامنت الفترة (1994-1995) مع برنامج التثبيت الهيكلي وتميزت بالتراجع الكبير للادخار العائلي الذي انخفض من 184.37 مليار دج سنة 1993 إلى 141.45 مليار دج سنة 1995، نتيجة لعدة عوامل أهمها عدم الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى سياسة الدولة التي هدفت إلى رفع الدعم عن عدة مواد استهلاكية أساسية، وكذا ارتفاع نسب البطالة²، كما انخفض الادخار الحكومي في سنة 1995 بقيمة قدرت بـ 127.20 مليار دج مقارنة بسنة 1994، وذلك يعود إلى التدهور الذي عرفته الإيرادات العامة التي انخفض وزنها النسبي من الناتج إلى نحو 30.51% أضف إلى ذلك النمو الكبير لنفقات التسيير من 330.04 مليار دج في سنة 1994 إلى 473.69 مليار دج سنة 1995، الأمر الذي ساهم في تراجع الادخار الحكومي³، وهذا ما انعكس سلبا على الادخار المحلي الذي ارتفع بمعدلات منخفضة في الفترة (1994-1997) ليبلغ سنة 1997 قيمة 890.1 مليار دج، وفي سنة 1998 انعكس عدم الاستقرار السياسي على جل المتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية للاقتصاد الوطني، مما أدى إلى حدوث اختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري، حيث تميزت بانخفاض حجم الادخار المحلي الذي قدر بـ 770.2 مليار دج بعدما كان 890.1 مليار دج سنة 1997، وكذا تدهور مستويات الادخار الحكومي الذي أصبح 110.70 مليار دج، نتيجة التراجع الحاد في الإيرادات العامة التي تراجعت من 926.66 مليار دج في سنة 1997 إلى 774.51 مليار دج في سنة 1998، وهذا نتيجة لانخفاض أسعار النفط الجزائري التي تراجعت من مستوى 19.49 دولار للبرميل في 1997 إلى 12.94 دولار للبرميل في سنة 1998، وفي سنة 1999 شهد الادخار المحلي ارتفاعا ملحوظا، كما زاد كل من الادخار الحكومي والعائلي حيث بلغت قيمة كل منهما 175.80 و360.67 مليار دج على التوالي وهذا بسبب عودة أسعار البترول للارتفاع في بداية سنة 1999 والتي وصلت إلى 17.91 دولار للبرميل.

¹ رضا حمزة بوجنانة، فاطمة الزهراء بن الصغير وأمينة مخلفي، 2018، محددات الادخار العائلي في الاقتصاد الجزائري باستخدام نماذج (ARDL) خلال الفترة (1970-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 11، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 92.

² مولود كبير، 2016-2017، ص 70.

³ أحمد سلامي، 2014-2015، ص 98.

المرحلة الثانية (2000-2009): شهد الادخار المحلي تحسنا ملحوظا وخاصة مع بداية سنة 2000، حيث سجل قيمة 1849.19 مليار دج، ولوحظ أيضا بأن الادخار الحكومي شهد ارتفاعا ملحوظا حيث بلغ نحو 721.90 مليار دج ويعود السبب في ذلك إلى نمو الإيرادات العامة بمعدل 66.04 %، نتيجة زيادة إيرادات الجباية البترولية وهذا راجع إلى التحسن الكبير في أسعار المحروقات، وهذا بالتزامن مع الانخفاض المحسوس في نفقات التسيير، أما بالنسبة لفترة (2001-2003) التي نفذ فيها برنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي بغلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري، والتي تميزت بانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، الأمر الذي شكل ضغطا على الدولة التي قامت برفع كتلة الأجور ووفرت مناصب شغل للحد من البطالة، وهذا أثر سلبا على الادخار الحكومي الذي سجل انخفاضا طفيفا نتيجة تذبذب الإيرادات العامة بسبب التغيرات التي مست أسعار النفط والتزايد الكبير في نفقات التسيير بقيمة 963.63 مليار دج، والسبب دفع فوائد المديونية، واستمر تحسن الوضعية الاقتصادية في الجزائر من خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي فتم رصد غلاف مالي قدر بـ 4200 مليار دج ممول من طرف صندوق ضبط الإيرادات، وهذا الارتفاع الملحوظ الذي شهده الادخار المحلي من بداية الدراسة إلى غاية سنة 2007 والذي بلغ 5300.07 مليار دج مرده إلى ارتفاع مدخرات المؤسسة النفطية لدى البنوك، بالإضافة إلى ذلك إيداع الكثير من احتياطات الصرف لدى صندوق ضبط الموارد، وبالتالي فإن نمو الادخار ليس ناتجا عن سياسة ادخارية بقدر ما يحكمه حجم احتياط الصرف، ولاشك أن هذه الزيادة في معدلات الادخار تساعد على تكوين المدخرات المحلية التي تكون الجزائر في أمس الحاجة إليها بهدف تحريك النشاط الاقتصادي والمساهمة في التنمية الاقتصادية، أما خلال سنة 2009 سجل الادخار المحلي تراجعاً حيث بلغ 4614.74 مليار دج، ويرجع هذا التراجع إلى الأزمة المالية العالمية، التي أدت إلى إبطاء معدل نمو الناتج المحلي، نتيجة الركود العالمي وتأثر قطاع الصادرات،² وتراجع أيضا الادخار الحكومي إلى 1376 مليار دج، في حين شهد الادخار العائلي في هذه الفترة ارتفاعا ملحوظا قدر بـ 1853.61 مليار دج سنة 2009، لظهور الطبقات الثرية في المجتمع، وبالتالي فإن ارتفاع الادخار يعود إلى زيادة مداخلكم، حيث كان متوسط هذه الفترة لكل من الادخار المحلي، الادخار الحكومي والادخار العائلي هو 3587.76، 1394.96، 977.26 مليار دج على التوالي، وسجلت أدنى قيمة للادخار المحلي لهذه الفترة في سنة 2001 بـ 1754.82 مليار دج وأعلى قيمة في سنة 2007 كانت 5300.07 مليار دج، وسجل الادخار الحكومي لهذه الفترة أدنى قيمة في سنة 2002 بـ 505.5 مليار دج وأعلى قيمة في سنة 2008 بـ 2893.20 مليار دج، بالإضافة إلى الادخار العائلي الذي سجل أدنى قيمة سنة 2000 بـ 420.10 مليار دج وكانت أعلاها في سنة 2009 قدرت بـ 1853.67 مليار دج.

المرحلة الثالثة (2010-2018): خلال هذه الفترة نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن متوسط هذه الفترة لكل من الادخار المحلي، الادخار الحكومي و الادخار العائلي بلغ 7126.43، 1434.50 و 3663.57

¹مصطفى جاب الله، 2015، ص 20.

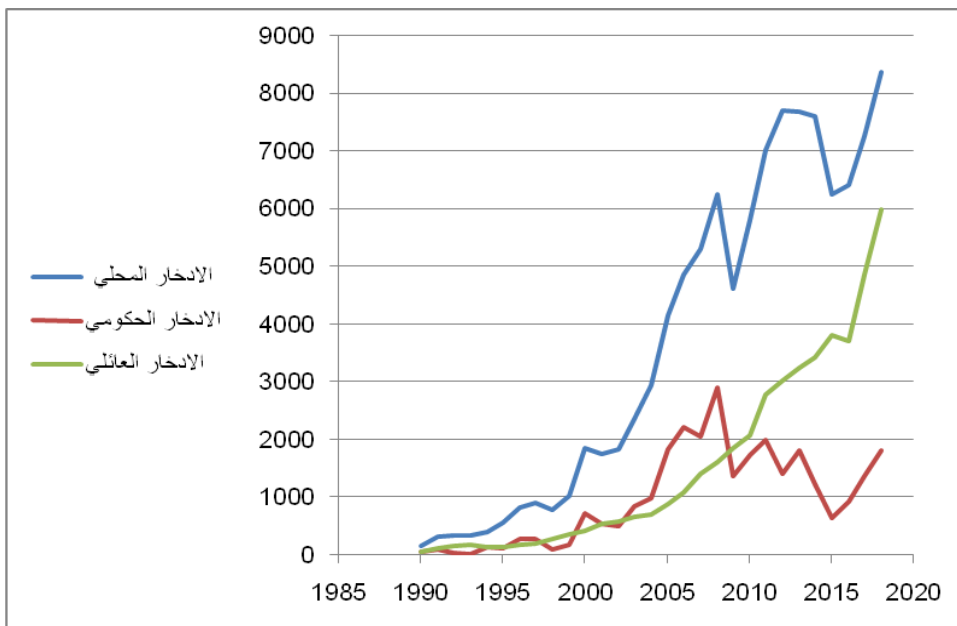
² أحمد سلامي، 2014-2015، ص 91.

مليار دج على التوالي، وفي هذه الفترة سجل الادخار المحلي أعلى قيمة له في سنة 2018 قدرت بـ 8376 مليار دج وأدناها في سنة 2010 بـ 5810.24 مليار دج، بالنسبة للادخار الحكومي في هذه الفترة كانت أعلى قيمة في سنة 2011 إذ وصل الادخار الحكومي إلى 1992.85 مليار دج وأدنى قيمة له في سنة 2015 بـ 640.46 مليار دج، وقدرت أعلى قيمة للادخار العائلي في هذه الفترة بـ 5994.85 سنة 2018 وأدنى قيمة له كانت في سنة 2010 بـ 2084.95 مليار دج.

قيمة الادخار المحلي في سنة 2010 بلغت 5810.24 مليار دج، وفي الفترة (2011-2014) بدأت المدخرات المحلية تعرف انتعاشا حيث شهدت ارتفاعا كبيرا، وقد بلغ الادخار المحلي في هذه السنوات قيم مقاربة حيث وصلت قيمته سنة 2014 إلى 7598.95 مليار دج، ولكن سرعان ما تراجعت قيمته في سنة 2015 إذ سجل الادخار المحلي 6255.41 مليار دج، وكان هذا الانخفاض نتيجة لأزمة انخفاض أسعار النفط التي تأثرت بها الجزائر، وفي سنة 2016 شهد الادخار المحلي ارتفاعا طفيفا، وواصل الارتفاع في السنتين الموالتين إذ بلغت قيمته 7264.86، 8376 مليار دج سنة 2017 و2018 على التوالي، وهذا نتيجة للارتفاع الطفيف لأسعار النفط، وعرف الادخار الحكومي تذبذبا في هذه الفترة، وهذا يعود إلى تذبذب في الإيرادات العامة ونفقات التسيير بسبب التغيرات التي مست أسعار النفط على غرار الفترة (2017-2018) التي سجل فيها ارتفاع محسوس في حجم الادخار الحكومي بـ 1370.70 و1810.30 مليار دج، كما شهد الادخار العائلي نموا جد مرتفع، حيث سجلت سنة 2018 قيمة 5994.85 مليار دج، ويمكن توضيح تطور الادخار المحلي خلال الفترة (1990-2018) من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: تطور الادخار المحلي، الادخار الحكومي والادخار العائلي خلال الفترة (1990 - 2020)

الوحدة مليار دج



- من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01)

المطلب الثاني: أهمية الادخار المحلي في الجزائر

يتم توضيح أهمية الادخار المحلي في الجزائر بالاعتماد على بعض المؤشرات الكمية المتمثلة فيما يلي:

الفرع الأول: الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

يوضح هذا المؤشر الجزء الذي لم يوجه إلى الاستهلاك من إجمالي الناتج الذي تم إنتاجه داخل الدولة، وهو يعكس الجهد الذي يبذله مجتمع ما في سبيل زيادة مدخراته، ولكنه لا يبين مقدار هذه المدخرات، فهو نسبة مئوية محسوبة كالتالي:

$$\text{الادخار المحلي} = (\text{إجمالي الادخار المحلي} / \text{الناتج المحلي الإجمالي}) \times 100$$

الجدول رقم (02): الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990 - 2020)

الوحدة: مليار دينار جزائري

النسبة	الناتج المحلي الإجمالي	الادخار المحلي	السنوات
27.1	555.8	150.60	1990
31.36	844.5	315.50	1991
32.21	1048.20	337.60	1992
27.74	1166	323.40	1993
26.56	1491.5	396.1	1994
28.11	1990.6	559.5	1995
31.49	2570	809.4	1996
32.06	2780.2	890.1	1997
27.21	2830.5	770.2	1998
31.62	3238.2	1023.88	1999
44.85	4123.5	1849.19	2000
41.51	4227.11	1754.82	2001
40.53	4522.77	1833	2002
44.71	5252.32	2348.5	2003
47.67	6149.12	2931.2	2004
54.79	7561.99	4143.08	2005
57.06	8501.64	4851.19	2006
56.67	9352.89	5300.07	2007
56.61	11043.7	6251.9	2008
46.61	9968.03	4614.74	2009
48.45	11991.57	5810.24	2010
48.15	14588.53	7025.1	2011

47.53	16209.6	7705.1	2012
46.21	16647.92	7692.43	2013
44.11	17228.6	7598.95	2014
37.43	16712.68	6255.41	2015
36.6	17514.63	6409.84	2016
38.47	18876.2	7264.86	2017
40.95	20452.3	8376	2018
39.00	20284.2	7274.5	2019
31.00	20309.4	7282.3	2020

المصدر: بيانات البنك الدولي، 2021، من الموقع:

<https://data.albankaldawli.org>(Consulted on 5/06/2021)

من خلال الجدول الذي يوضح تطور نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي يعد من أهم المؤشرات لمعرفة أهمية الادخار المحلي في تطوير النشاط الاقتصادي يتبين أن الناتج المحلي الإجمالي قد امتاز بالضعف في سنوات التسعينات مع الشروع في المخططات الاقتصادية، وتميزت تلك الفترة بالضعف أيضا على مستوى الاقتصاد الوطني الذي كان في مرحلة ابتدائية اتسمت بوضع قاعدة اقتصادية وتنفيذ العديد من البرامج التنموية، من أجل الخروج من مرحلة التدهور الشاملة لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما انعكس تلقائيا على نسب الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث النسب متقاربة تتزايد وتتناقص بوتيرة منخفضة غير مستقرة إذ بلغ حدها الأدنى 26.56% سنة 1994، وبعد سنة 2000 نلاحظ أن النسب بدأت في الارتفاع حتى بلغت الذروة سنة 2006 بنسبة تقدر بـ 57.06%، وهذا بسبب الزيادة الكبيرة في صادرات المحروقات التي تضاعفت نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى غاية سنة 2009، ويعزى تراجع حجم الادخار المحلي فيها إلى تراجع أسعار النفط إثر ركود الاقتصاد العالمي، والذي نجم عن الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي أدى إلى انكماش حصيلة صادرات المحروقات، وهو ما ترتب عليه انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفض من 56.61% سنة 2008 إلى نسبة 46.61% سنة 2009، وهكذا إلى غاية سنة (2015-2017) التي سجل فيها انخفاض كبير في نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بسبب تدهور أسعار النفط، حين شهد ارتفاعا طفيفا سنة 2018 إذ بلغت نسبته 40.95%.

الفرع الثاني: الادخار المحلي كنسبة من الدخل الوطني

من خلال الجدول التالي نوضح الادخار المحلي كنسبة من الدخل الوطني خلال الفترة (1990-2018):

الجدول رقم(03): الادخار المحلي كنسبة من الدخل الوطني خلال الفترة (1990-2020)

الوحدة: مليار دج

النسبة	الادخار الوطني	الادخار المحلي	السنوات
94	160.21	150.60	1990
118.28	266.74	315.50	1991
105.56	319.82	337.60	1992
96.19	336.21	323.40	1993
84.65	467.93	396.1	1994
94.07	594.77	559.5	1995
125.56	644.63	809.4	1996
137.46	647.53	890.1	1997
99.52	773.91	770.2	1998
120.4	850.40	1023.88	1999
190.31	971.67	1849.19	2000
154.66	1134.63	1754.82	2001
132.21	1386.43	1833	2002
147.37	1618.04	2348.5	2003
143.31	2045.36	2931.2	2004
173.07	2393.87	4143.08	2005
189.13	2565	4851.19	2006
164.40	3223.89	5300.07	2007
151.55	4125.30	6251.9	2008
98.76	3945.91	4614.74	2009
116.95	4968.14	5810.24	2010
126.54	5551.68	7025.1	2011
121.39	6347.39	7705.1	2012
106.49	7223.62	7692.43	2013
96.82	7848.53	7598.95	2014
73.71	8486.51	6255.41	2015
72.07	8893.91	6409.84	2016
81.40	8924.67	7264.86	2017

87.76	9544.21	8376	2018
		7274.5	2019
		7282.3	2020

*لم يتم وضع البيانات الخاصة بالادخار الوطني لعدم توفرها على حد اطلاعنا

المصدر:

- بيانات البنك الدولي، 2021، من الموقع:

<https://data.albankaldawli.org>(Consulted on 5/06/2021)

- بيانات الديوان الوطني للإحصاء، 2021، من الموقع:

<http://www.ons.dz>(Consulted on 5/06/2021)

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح نسبة الادخار المحلي من الادخار الوطني، نلاحظ خلال السنوات (1995-1990) حدوث تذبذب في نسبة الادخار المحلي من الناتج الوطني، وخلال سنتي 1996 و1997 ارتفعت النسبة إلى 125.56% و137.46% على التوالي، وانخفضت سنة 1998 لتعاود للارتفاع سنة 1999 بمقدار 120.46%، وقد وصلت الارتفاع إلى سنة 2001 فبلغت النسبة 154.66%، ثم انخفضت في سنة 2002 إلى 132.21%، وبقيت النسب متذبذبة إلى غاية سنة 2005، ونلاحظ ارتفاع كبير بقيمة 189.13% خلال سنة 2006، لتعود النسبة للانخفاض بداية من سنة 2007 حيث بلغت 164.4%، وتبقى القيم متذبذبة خلال السنوات بداية من 2008 إلى غاية سنة 2016، لتبلغ سنة 2017 و2018 نسبة 81.40% و87.76% على التوالي، وهذا كله راجع إلى عدة عوامل اقتصادية تؤثر على قدرة الفرد على الادخار منها:

- تنامي السلوك الاستهلاكي لدى الفرد الجزائري.
- الانتعاش المسجل في ميزان التجاري وميزان المدفوعات لصالح الادخار الوطني.
- سياسة الائتمان والتوسع في الإقراض التي عملت على الحد من الادخار المحلي.
- قلة المدخرات الصافية للأجانب المقيمين في الجزائر ساهمت في تخفيض نسب الادخار.

المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل خلال الفترة 1990-2020، والتي عرفت تذبذبا في أسعار النفط التي أثرت إلى حد كبير على الاقتصاد الجزائري، ولهذا حولنا في هذا المبحث عرض التجربة التنموية في الجزائر خلال هذه الفترة، وأهم مؤشرات النمو الاقتصادي ومدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيقه.

المطلب الأول: التجربة التنموية في الجزائر 1990-2020:

لقد عرفت الجزائر تغيرات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد المخطط مركزيا إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، وقد ميزت هذه العملية جملة من الإصلاحات الاقتصادية في إطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي ترتبت عنه العديد من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية حاولت الحكومة معالجتها منذ مطلع الألفية من خلال تنفيذ العديد من البرامج التنموية التي يتم التطرق إليها من خلال هذا المبحث، بالإضافة إلى خصائص ومؤشرات قياس النمو الاقتصادي في الجزائر، وأهم القطاعات الاقتصادية المساهمة في النمو الاقتصادي.

أولت هذه الدراسة إلى عرض وتحليل البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، والمتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014) وبرنامج النمو الجديد (2016-2019)، والتي كانت تسعى الدولة الجزائرية من خلالها لإنعاش النمو في جميع المجالات وتحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

حاولت السلطات في بادئ الأمر خلال هذه الفترة تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة، وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1989-1991 تعتمد من خلالها الجزائر على سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة، وتطبيق إجراءات تحرير التجارة وتعديلات على تسعير الصرف الاسمي، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد ككل، أما المرحلة الثانية فعرفت بمرحلة التردد والتراجع في الإصلاح وهي تمتد من سنة 1992 إلى سنة 1993، حيث طبع مسار الإصلاح التردد والارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية، وتباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الاختلالات رغم إستراتيجية البلاد التي كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل إلى 30 % من حصيلة الصادرات زيادة على زيادة مستوى الاستهلاك الحكومي وارتفاع حجم الاستثمار الحكومي أيضا ناهيك عن هبوط نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10 % من الناتج المحلي، وقد عرفت الميزانية العامة عجز موازني قدر بـ 10 % سنة 1993 بسبب عدم

تعديل سعر الصرف، وكذا اتساع حجم الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5 % من الناتج خلال الفترة 1992 - 1993.

أما مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة خلال الفترة 1994 - 1998 فتميزت بحدوث تدهور جديد في الاختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول، وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي مما نتج عنه أزمة في ميزان المدفوعات فرضت على السلطات العامة صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي تجسد في إبرام اتفاقيتي ماي 1994 وماي 1995 مع صندوق النقد الدولي، بهدف الاستجابة إلى التحول نحو اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد الوطني، وقد انتهت الدولة على العموم خلال هذه الفترة على سياسة اقتصادية ظرفية تتسم بتطبيق مجموعة من الإجراءات النقدية والمالية التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص مستوى العجز الموازي وزيادة الموارد عن طريق توسع الضريبة بالقيم المضافة، مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتقليص النفقات، إزالة وإلغاء دعم الأسعار وعقلنة نفقات التجهيز وغيرها من الخطوات التي قامت بها الدولة بهدف دعم وتيرة ومستوى النمو الاقتصادي في الجزائر.¹

الفرع الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أبريل سنة 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة، تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري؛ أي ما يقارب 7 مليارات دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسيا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـ 11,9 مليار دولار، وقد تمحور هذا البرنامج حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعما لإصلاحات في مختلف القطاعات، وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية.

كما يوضحه الجدول التالي:²

الجدول رقم(4): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

(الوحدة، مليار دج)

النسبة (%)	المجموع	القطاعات
40,1	210,5	أشغال كبرى وهيكل قاعدية
38,9	204,2	كمية محلية وبشرية

¹ حاكمي بوحفص وعبد القادر دربال، 2007، -أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي- حالة الجزائر، مجلة les cahiers du

MECAS، مجلد 03، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر .

² كريمة بودخدخ، 2015، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض - دراسة حالة الجزائر 2001-

2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 201.

12,4	65,3	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8,6	45,0	دعم الإصلاحات
100	525,0	المجموع

المصدر: زكرياء مسعودي، جوان 2017، "تقييم أداء البرامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدر السحري -دراسة للفترة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 2011-2016"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 219.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن البرنامج ارتكز بشكل كبير على الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بنسبة 40,1%، وذلك نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبل سنة 2000 من تدهور في البنى القاعدية التحتية، إضافة إلى هدف إنعاش المؤسسات الوطنية الإنتاجية العامة والخاصة منها، من خلال زيادة طاقاتها الإنتاجية بما يساهم في تحسين النشاط الاقتصادي وفتح مناصب شغل جديدة وبالتالي تخفيض نسبة البطالة، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية عن طريق توفير جو ملائم للاستثمار¹، ليليه محور التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38,9% من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج، نظرا لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية.

وكحصيلة لهذا المخطط عرفت سنة 2003 حصيلة ايجابية على المستوى الكلي حيث سجل الناتج الخام المحلي ارتفاعا محسوسا بنسبة 6,8%، ونسبة تضخم قاربت 2,8% واحتياط الصرف سنة 2002 قارب 32,9 مليار دولار مقابل 4,4 مليار دولار سنة 1999، كما عرفت المديونية تراجعاً من 28,3 مليار دينار إلى 22 مليار دينار، أما المديونية المحلية للدولة فقد انتقلت من 1059 مليار دينار سنة 1999 إلى 911 مليار دينار سنة 2003، كما سجل معدل النمو الاقتصادي تحسناً ملموساً وصل إلى 5% سنة 2004.

الفرع الثالث: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009):

أقر هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، وذلك بعد تحسين الوضعية المالية للجزائر نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري، وتزايد التفاؤل بخصوص المداخل المتوقعة تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية للدولة، وقد بلغ قيمته في شكله الأصلي 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين أحدهما يخص مناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج، وآخر يخص مناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة

¹ أسماء عدة، 2015، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 02، الجزائر، ص 161.

بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج.¹ والجدول الموالي يبين مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي:

الجدول رقم (5): مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009)

النسبة المخصصة للبرنامج (%)	المبالغ المخصصة للبرنامج (مليار دج)	البرنامج
45,5%	1980,5	تحسين ظروف معيشة السكان (السكن، التربية، التعليم العالي، التكوين المهني، برامج البلدية للتنمية، تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية، تزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز، باقي القطاعات).
40,5%	1703,1	تطوير الهياكل القاعدية (قطاع الأشغال العمومية والنقل، قطاع المياه، قطاع التنمية العمرانية).
8%	337,2	دعم التنمية الاقتصادية (الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الصناعة وترقية الاستثمار، السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف).
4,8%	203,9	تطوير الخدمات العمومية (العدالة والداخلية، المالية والتجارية وباقي الإدارات العمومية، البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال).
1,2%	50	التطوير التكنولوجي الحديث للإعلام والاتصال.
%100	4203	المجموع

المصدر: جميلة معلم، 2017، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة - دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة 01، الجزائر، ص 152.

من خلال الجدول السابق يتضح ارتفاع المبلغ الإجمالي للبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) الذي قدر بحوالي 4203 مليار دج مقابل 525 مليار دج التي خصصت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) أي حوالي 8 مرات²، حيث زاد اهتمام الدولة بتحسين ظروف معيشة السكان من تربية وتعليم عالي، تكوين مهني وتنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية لرغبة الدولة في

¹ كريم بوددخ، 2015، ص ص 209، 208.

² طارق خاطر وآخرون، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري - دراسة تحليلية وتقييمية-، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص 5.

تحقيق الهدف النهائي وهو القضاء على الفقر¹، ليليه باب تطوير المنشآت القاعدية الذي استحوذ على نسبة تقدر بـ40,5% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، أما فيما يخص اهتمام الدولة بدعم برامج التنمية الاقتصادية فاستحوذ على نسبة تقدر بـ8% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، أما عن قطاع الخدمة العمومية فتم تخصيص له 203,9 مليار دج، وهدف إلى تطوير قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتطوير جهاز العدالة إضافة إلى قطاع التجارة والمالية وباقي الإدارات.

الفرع الرابع: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، وقد قدرت قيمته الإجمالية بـ21214 مليار دينار، أي ما يعادل 286 مليار دولار، وهو يشمل شقين اثنين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بما يعادل 156 مليار دولار.

والجدول الموالي يبين مضمون برنامج التنمية الخماسي:

الجدول رقم (6): مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

النسبة (%)	المبلغ مليار دج	القطاعات
49,59%	10122	التنمية البشرية (التربية الوطنية، التعليم العالي، التعليم والتكوين المهنيين، الصحة السكن الطاقة، قطاع المياه التضامن الوطني، الشباب والرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة والاتصال).
31,59%	6448	المنشآت الأساسية (الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم والبيئة).
8,16%	1666	تحسين الخدمة العمومية (الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة، إدارة العمل).

¹فطيمة حاجي، 2014، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص160.

7,67%	1566	التنمية الاقتصادية (الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط وكذا تعزيز قدرات التقييش الصناعي).
1,76%	360	مكافحة البطالة (دعم إدماج حاملي شهادة التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة).
1,22%	250	البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال (تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية الوطنية والتعليم والتكوين، إقامة الحكم الالكتروني).
100%	20412	مجموع البرنامج الخماسي 2010-2014

المصدر: خاطر طارق وآخرون، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق وإقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية تقييمية، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدايل المتاحة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص7.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بان الدولة أولت اهتماما بالتنمية البشرية حيث خصص لها مبلغ 10122 مليار دج، وذلك نتيجة الأهمية التي أولتها الدولة لرفاهية السكان في ظل احترام قواعد الحالة الاجتماعية، تعزيز التماسك الوطني وتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة،¹ كما خصصت مبلغ 6448 مليار دج لتطوير المنشأة الأساسية، وهو ما يؤكد إرادة الدولة في فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلاد وتعزيز المنشآت الأساسية، بينما خصصت 1666 مليار دج لتحسين الخدمة العمومية بالمقابل خصصت 1566 مليار دج لدعم هندسة التنمية الاقتصادية من خلال الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية خلال تلك الفترة لتسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية، أما القضاء على البطالة فخصص له 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب التشغيل، إضافة إلى فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي، كما خصص 250 مليار دج لمجال البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال عزا من الدولة على مواصلة الإصلاحات التي تمت مباشرتها في القطاع من أجل ضمان تكوين وتأطير نوعيين، بهدف توفير جو من الثقة بين الباحثين وبيئتهم الاجتماعية والصناعية من أجل استغلال أحسن لنتائج البحث لصالح الاقتصاد الوطني.

¹ خاطر طارق وآخرون، ص7.

أما عن نتائج برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 فتمثلت بعضها فيما يلي:

- قدر متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال الأربع سنوات (2010-2013) بـ 3% إلا أن هذا التحسن يبقى ضعيفا وغير مستدام نتيجة ارتباطه بقطاع المحروقات بالنظر إلى المساهمة الكبيرة وهيمنة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى¹.
- تسجيل معدل البطالة لمستويات ثابتة تقريبا نتيجة وجود تقارب مابين الزيادة في العمالة النشطة مقارنة بالعمالة المشغلة، فعلى الرغم من خلق حوالي 1052000 منصب عمل بين سنتين 2010-2013 إلا أن حجم العمالة النشطة ارتفع بما يشير إلى زيادة صافي الداخلين الجدد لسوق العمل بحوالي 1152000، وبالتالي فإن هذا البرنامج لم يؤثر بشكل كافي على معدل البطالة مقارنة ببرامج توطيد النمو الاقتصادي السابقة².
- تمكن الاقتصاد الجزائري ضمن هذا البرنامج من تحسين جملة من الأوضاع كالتقليل من حجم البطالة، كما حقق الميزان التجاري فائض بلغ 0,59 مليار سنة 2014 وفائض في ميزان المدفوعات بلغ 0,13 مليار دولار سنة 2013، وتحسن في حجم المديونية الخارجية بـ 3,39 مليار دولار مع احتياطات من العملات الأجنبية بلغت 190,66 سنة 2012.

الفرع الخامس: برنامج النمو الحديدي (2016-2019):

في إطار استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة إلى تنفيذها مطلع 2001 بنت الحكومة برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لا زالت في قيد الانجاز والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني وقرر تجسيد هذا البرنامج العمومي للاستثمار للفترة الممتدة بين 2015-2019 بالاعتماد على احتياطي صرف ناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة بـ 5.600 مليار دج، وديون خارجية منعدمة تقريبا³. ومن أجل تجسيد الأهداف المقررة في هذا البرنامج تطلب تحقيق ما يلي:

- عصرنة المنظومة المصرفية والمالية.
- توسيع وعصرنة القطاع الصناعي.
- تطوير النشاطات الفلاحية.
- تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها.

¹حميدة أوكيل، 2016، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، ص 239.

²كريم بودخدخ، 2015، ص ص 230، 229.

³جريدة الشروق، 22 مايو 2014، الحكومة تحضر مشروع الاستثمارات العمومية للفترة 2015-2019، على الموقع:

الفرع السادس: نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2019):

اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذا جديدا للنمو الاقتصادي صادق عليه مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016، ويبرز نموذج النمو الجديد في عنصر موازنته 3 أهداف رئيسية لسنة 2019، وهي:¹

- تحسين في الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن تغطية معظم نفقات التسيير.
- خفض محسوس في عجز الخزينة خلال نفس الفترة.
- تعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية.

وعلى صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد هدف النموذج الجديد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات قدره 6,5%، وارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر أن يتضاعف ب 2,5 مرة.
- رفع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام من 5,3% عام 2015 إلى 10% بحلول عام 2030.
- تحديث القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات؛
- التحويل الطاقوي الذي يسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة (من 6% سنويا في 2015 إلى 3% سنويا بحلول عام 2030) وذلك بإعطاء سعر عادل لاستهلاك الطاقة واقتصاد عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا لتنمية دون غيره؛
- تنويع الصادرات من أجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع.

المطلب الثاني: خصائص ومؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر:

لقد نال موضوع النمو الاقتصادي في الجزائر اهتماما كبيرا، حيث تميز بمجموعة من الخصائص والمؤشرات التي ساعدته في الرفع من معدلات نمو الاقتصاد.

الفرع الأول: خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر:

يتميز النمو الاقتصادي في الجزائر بالخصائص التالية:

1- مستوى نمو غير كاف:

¹ : Ministère des finances, juillet 2016, le nouveau modèle de croissance (synthèse), p 2.

أثبتت الدراسات انه لكي يمكن الحفاظ على مستوى معيشة السكان يجب أن لا تقل نسبة نمو الناتج الوطني الخام عن 6% عندما يزداد عدد السكان بنسبة 1% غير انه وعلى الرغم من التقدم المحقق خلال السنوات الثلاث الأخيرة فان النمو مازال غير كاف من اجل:

- تلبية الحاجات الناجمة عن تزايد السكان.
- تغطية الطموحات الجديدة المترتبة عن الانفتاح على أنماط استهلاك الدول المتطورة.

وتعطي البنية الديمغرافية في الوقت الراهن صورة عن حاجات السكان وطموحاتهم غير محددة وقدرتهم على خلق وإعداد السياسات العمومية وتنفيذها، وان تأثير النمو الديمغرافي على التنمية يمكن اعتباره ايجابيا لان هذا النمو يسمح بزيادة اليد العاملة بكثرة وحركتها المتزايدة وكلفتها الزهيدة.

لكن الاختلال الذي قد يحدث بين زيادة السكان القادرين على العمل وبين النمو الاقتصادي يفرض وتيرة جديدة وتوزيعها أحسن للنمو في مواجهة التهديدات المختلفة ومنها تقادم البطالة أمام نقص الاستثمارات المحددة لمناصب الشغل.

2- ضعف نمو الإنتاجية: إن مستو النمو ونوعية تحددها إنتاجية العمل ورأس المال، لكن العلاقة بين الإنتاج والوسائل المسخرة لتحقيقه بمعنى الإنتاجية بقيت ضعيفة منذ الاستقلال، وحسب البنك العالمي فان تطور الإنتاجية الإجمالية للعوامل كان سلبيا (%4,3- عن كل العوامل) خلال الفترة الممتدة (1995-1999) غير أن تحسين الإنتاجية مازال في الوقت الراهن يواجه العديد من العراقيل التي تعود أساسها إلى تأهيل الموارد البشرية والتسيير والثقافة الاقتصادية وعبئ القطاع الموازي.¹

الفرع الثاني: تطور مؤشرات قياس النمو الاقتصادي في الجزائر

يمكن الاعتماد على المؤشرات التالية لتقييم النمو الاقتصادي في الجزائر

1. معدل النمو الاقتصادي

عرف تطور النمو الاقتصادي في الجزائر تغيرا مستمرا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و 2017، وهو ما يتضح من خلال الجدول الموالي:

¹النمو الاقتصادي، مارس 2015، منتدى لمدينة، القسم الجامعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عن الموقع: Google.123.ST/t542-topic

الجدول رقم (7): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	
معدل النمو الاقتصادي	0.8	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.9	5.1	3.2	
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	
معدل النمو الاقتصادي	2.2	2.1	4.1	6.9	5.9	5.1	2	3	2.4	2.4	
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل النمو الاقتصادي	3.6	2.9	3.3	2.8	3.3	3.8	3.3	2.6	4	1	-5.10

المصدر: إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مذكرة ماجستير تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 2012، ص 182.

- تقرير بنك الجزائر 2015-2018.

من خلال الجدول يتضح أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تراوحت بين الزيادة والنقصان، فخلال سنوات التسعينات شهدت بعض السنوات معدلات نمو سالبة نتيجة الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بعد أزمة النفط سنة 1986، والتي دفعتها إلى القيام ببرامج استهدفت معالجة الاختلالات الاقتصادية دون الاهتمام بتحقيق معدلات نمو كبيرة من جهة، وضعف سياسات الاقتصاد الكلي من جهة أخرى، لتعرف معدلات النمو الاقتصادي تحسنا ابتداء من سنة 1995، حيث تم تحقيق معدلات نمو موجبة دلت على تحسن الأداء الاقتصادي، فقد بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1995-2000 نسبة 3.2 % نتيجة لعدة عوامل خارجية لا تتعلق بهيكل الاقتصاد العام كعملية إعادة الجدولة.

كما يتضح من خلال الجدول تذبذب معدلات النمو الاقتصادي ابتداء من النصف الثاني من سنة 1999 إلى غاية سنة 2014 نتيجة إتباع الجزائر لسياسة إنفاقية توسعية بعد ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، بهدف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنفيذ عدة برامج تنموية كبرنامج الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، مع تسجيل تراجع في معدلات النمو الاقتصادي سنة 2006 و2008 نتيجة تراجع أسعار المحروقات وتراجع الطلب عليها، وبعد انخفاض أسعار النفط منذ أواخر سنة 2014 عرفت معدلات النمو تراجعا مستمرا إلى غاية سنة 2017 نتيجة انخفاض الإنفاق الحكومي الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى إعانات الدعم التي لا تزال كبيرة في ظل ضعف الاستثمارات الخاصة بسبب غموض التوقعات على الصعيد المحلي واستمرار المخاطر الأمنية الإقليمية.

2. تطور الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات:

عرف الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات تطورا متذبذبا خلال الفترة 1995-2018، وهو ما يتضح من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (8): تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 1995-2018

مائة مليار دينار جزائري

		2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنوات
		30.45	27.83	29.61	23.47	21.92	19.41	18.19	14.85	ن.م. خ المحروقات
		0.67	0.65	0.71	0.72	0.77	0.69	0.70	0.74	نسبة ن.م. خ المحروقات إلى الناتج الإجمالي
		2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	السنوات
		77.71	66.98	60.73	52.63	46.19	42.09	38.29	33.83	ن.م. خ المحروقات
		0.64	0.67	0.54	0.56	0.54	0.55	0.62	0.64	نسبة ن.م. خ المحروقات إلى الناتج الإجمالي
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنوات
		158.4	148.6 1	144.3 4	133.7 3	125.1 8	115.9	106.82	93.64	ن.م. خ المحروقات
		0.78	0.80	0.82	0.80	0.72	0.69	0.65	0.64	نسبة ن.م. خ المحروقات إلى الناتج الإجمالي

*لم يتم وضع البيانات الخاصة ن.م. خ المحروقات ونسبة ن.م. خ المحروقات إلى الناتج الإجمالي.

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء وتقارير بنك الجزائر

من خلال الجدول يتضح أن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ساهم بنسب ضعيفة في إجمالي الناتج المحلي في الجزائر لم تتجاوز نسبة 1 % ، كما يتبين أن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات

عرف تزييدا مستمرا، فخلال الفترة 1995-1999 كان تزايد معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بوتيرة شبه ثابتة قاربت في المتوسط النسبة 0.68%، ومرد ذلك إلى الظروف الأمنية غير المستقرة التي مرت بها الجزائر، وبالتالي قلة الإنتاج إلى حد الكفاف، وبعد ذلك بسنة واحدة شهد النمو الاقتصادي خارج المحروقات طفرة ليصل إلى نسبة 4% تقريبا سنة 2000، وفي هاته الفترة بدأت ملامح الانتعاش الاقتصادي تظهر نتيجة الاستقرار الأمني، وبعد هذه المرحلة عاد النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ليتغير بوتيرة شبه ثابتة من جديد قاربت نسبة 0.68% خلال الفترة 2001-2013، وهي نفس نسبة النمو خلال فترة 1995-2000، مما يعني أن المخططات الخماسية لإنعاش الاقتصاد الوطني قد فشلت في تحقيق أهدافها، كما يعزى ذلك أيضا إلى ارتفاع أسعار المحروقات الذي ترتب عليه زيادة الإنفاق الحكومي والاستيراد، مما قلل الاعتماد على الإنتاج الوطني الذي انعكس بدوره على وتيرة نمو القطاعات الإنتاجية، وخلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2018 لم تتغير الأوضاع كثيرا، فقد ارتفع النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ارتفاع طفيفا في حدود 0.9% كمتوسط، وذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول وانهايار احتياطي الصرف، الأمر الذي يستوجب التوجه نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الأخرى.

المطلب الثالث: مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

في هذا المطلب سنتطرق إلى مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة 1997-2015، حيث يبرز لنا التوزيع القطاعي لمعدل النمو الناتج المحلي كما يلي:

الجدول رقم(9): مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2017

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	قطاع الفلاحة	قطاع المحروقات	قطاع الصناعة	قطاع الأشغال العمومية	قطاع الخدمات
2001	4227.10	412.1	1443.9	315.2	357.9	921.8
2002	4522.85	417.2	1477.00	337.6	409.9	1004.2
2003	5252.3	515.3	1868.9	355.4	445.2	1112.2
2004	6149.1	580.5	2319.8	388.2	508	1303.2
2005	7562.00	581.6	3352.9	418.3	564.4	1518.9
2006	8541.8	641.3	3882.2	449.5	674.3	1698.1
2007	9366.6	708.1	4089.3	479.5	825.1	1933.2
2008	11043.7	727.4	4997.6	519.6	956.7	2113.7

2349.1	1094.88	570.7	3109.1	931.3	9968.01	2009
2586.3	1257.4	617.4	4180.4	1015.3	11991.6	2010
2933.2	1333.30	663.8	5242.5	1183.2	14588.5	2011
3305.2	1491.2	728.6	5536.4	1421.7	16208.7	2012
3849.6	1627.4	771.8	4968	1640	16650.2	2013
4195.2	1794	838.5	4657.8	1771.5	17242.5	2014
4549.9	1908.1	900.9	3134.3	1936.4	16591.9	2015
4841.3	2072.9	989.7	3025.6	2140.3	13069.8	2016
4867.1	2202.8	1062.0	3660.0	2281.9	14073.8	2017

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2017

من خلال الجدول السابق يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات الذي يساهم فيه بنسبة كبيرة، ويليه في المرتبة الثانية قطاع التجارة والخدمات، وبعدها قطاع النقل والاتصالات ثم قطاع البناء والأشغال العمومية واللذان يبلغان نفس النسبة تقريبا، لنجد في الأخير قطاع الصناعة خارج المحروقات بنسبة ضعيفة جدا لا تتعدى 26721.49 مليار دولار كمتوسط لفترة الدراسة، خاصة وأن القطاع الصناعي يعد السبب الرئيسي في ضعف أداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، فمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا في وقت يعد فيه هذا القطاع المحفز لقطاعات الأخرى ومصدر الرقي التقني والتكنولوجي، ويرجع ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر إلى فشل إستراتيجية الصناعات المصنعة التي تم تطبيقها أثناء الفترة الممتدة من منتصف الستينيات إلى نهاية السبعينيات من القرن الماضي، والمرتكزة أساسا على الصناعات الثقيلة على حساب الصناعات الخفيفة وقطاعات النشاط الأخرى، وكذا تهميش القطاع الخاص؛ ثم التراجع عن الاستثمارات المنتجة الذي ميز فترة الثمانينيات؛ وانتهاء الأزمة المالية التي عاشتها البلاد حتى نهاية التسعينيات من نفس القرن، وما صاحبها من ركود اقتصادي وكذا التأخر الملحوظ في تطبيق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

لقياس أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر يتم إجراء هذه الدراسة القياسية التي نوضح خطواتها ونتائجها من خلال ما يلي:

المطلب الأول: الطريقة والأدوات

يمكن توضيح الطريقة والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة من خلال ما يلي:

الفرع الأول: منهج الدراسة

تسعى هذه الدراسة لقياس أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS التي يتطلب تطبيقها لتقدير العلاقة طويلة الأجل تحقق شرط وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المراد دراسة العلاقة بينها، وتتميز هذه الطريقة بكفاءة مقدراتها، وتخلصها من تأثير الارتباط الذاتي والإبقاء على تأثير المتغيرات الداخلية التي تبينها علاقة التكامل المشترك.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة ومصادرها

لقياس أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر تم حصر عدد من المتغيرات بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، والمتمثلة فيما يلي:

GDPPC: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر عن النمو الاقتصادي وكمؤشر تابع.

DS: الادخار المحلي كمؤشر مستقل.

وقد تمت إضافة المتغيرات الضابطة التالية لتحسين جودة النموذج وجعله أقرب لواقع الاقتصاد الجزائري، والمتمثلة فيما يلي:

TO: الانفتاح التجاري الذي يشير إلى مدى انفتاح الدولة على التبادلات التجارية مع العالم الخارجي.

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر.

INF: معدل التضخم.

M2: عرض النقود.

وتم الحصول على البيانات المعتمد عليها في هذه الدراسة القياسية من قاعدة البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات، وتمت الدراسة خلال الفترة 1990 - 2020 كونها أطول فترة توفرت فيها البيانات اللازمة لتقدير النموذج القياسي الذي يقيس أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الثاني: النتائج ومناقشتها

الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

قبل الشروع في تقدير النموذج تتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، وبالإستعانة ببرنامج Eviews 10 تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول (10): نتائج اختبار ديكي فولر المطور للاستقرارية

اختبار ADF			المتغيرات	
النموذج الثالث	النموذج الثاني	النموذج الأول		
1.91 (0.98)	1.86 (0.64)	0.33 (0.50)	المستوى	GDPPC
4.29 (0.0001)	4.85 (0.0029)	4.93 (0.0004)	الفرق الأول	
0.21 (0.73)	1.23 (0.88)	1.62 (0.45)	المستوى	DS
4.63 (0)	4.53 (0.0064)	4.56 (0.0012)	الفرق الأول	
0.48 (0.49)	1.89 (0.63)	0.40 (0.89)	المستوى	TO
3.99 (0.0003)	3.68 (0.04)	2.61 (0.01)	الفرق الأول	
0.08 (0.70)	3.88 (0.026)	2.68 (0.08)	المستوى	FDI
7.25 (0)	7.03 (0)	7.19 (0)	الفرق الأول	
0.68 (0.85)	3.21 (0.10)	4.16 (0.0031)	المستوى	M2
5.47 (0)	6.91 (0)	5.64 (0.0001)	الفرق الأول	

المصدر: مخرجات برمجية Eviews10

من خلال الجدول السابق يتضح أن جميع السلاسل غير مستقرة عند المستوى ولا تستقر إلا عند إجراء الفرق الأول عليها، وبالتالي السلاسل المدروسة متكاملة من الدرجة الأولى، إذ هناك احتمالية لوجود تكامل مشترك.

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك

يعرف التكامل المشترك على أنه البحث عن وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية في الأجل الطويل على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، فهو ينظر إلى العلاقات التوازنية حتى وإن احتوت كل سلسلة زمنية على اتجاه عام عشوائي (عدم الاستقرار)، لأنه في المدى الطويل ستتحرك هذه السلاسل في تقارب عبر الزمن ويكون الفرق بينها ساكنا، وسيتم استخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسن-جيسليس للاختبار وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية المدروسة، ولكن قبل القيام باختبار التكامل المشترك نقوم بتحديد درجة التأخير المثلى، حيث يتم اختيار الدرجة التي تدني قيم المعايير المختلفة التي يتضمنها الجدول الموالي:

الجدول (11): تحديد درجة التأخير المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-643.2737	NA	3.11e+13	48.09435	48.38231	48.17997
1	-522.8343	178.4288*	6.42e+10*	41.83957*	43.85532*	42.43896*
2	-497.0461	26.74324	2.14e+11	42.59601	46.33954	43.70916

المصدر: مخرجات برمجية Eviews10

من خلال الجدول السابق يتضح أن درجة التأخير المثلى هي 1 حسب كل المعايير، لذلك سيتم الاعتماد على درجة إبطاء واحدة في تقدير هذا النموذج؛ لأنها تعطي أفضل توفيق ممكن، أما نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن-جيسليس فيوضحها الجدول الموالي:

الجدول (12): اختبار التكامل مشترك باستخدام اختبار جوهانسن-جيسليس

Date: 06/12/22 Time: 02:40				
Sample (adjusted): 1992 2020				
Included observations: 27 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: GDPPC DS TO FDI INF M2				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.898141	138.7948	95.75366	0.0000

At most 1 *	0.649074	77.12243	69.81889	0.0116
At most 2 *	0.595399	48.84857	47.85613	0.0402
At most 3	0.400970	24.41753	29.79707	0.1834
At most 4	0.311940	10.58153	15.49471	0.2386
At most 5	0.017868	0.486808	3.841466	0.4854
Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: مخرجات برمجية 10 Eviews

من خلال الجدول رقم 12 يتضح وجود أربع علاقات تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، فبمقارنة القيمة المحسوبة Trace Statistic مع القيم الحرجة نجد أن القيم الحرجة للاختبار أقل من القيم المحسوبة له، وبالتالي لا نستطيع رفض فرض العدم القائل بوجود علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

الفرع الثالث: تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا

يمكن توضيح نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل للمتغيرات محل الدراسة وفق طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا من خلال الجدول الموالي:

الجدول (13): تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا

Dependent Variable: GDPPC				
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)				
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DS	86.90391	17.83273	4.873282	0.0001
TO	-62.21917	6.959972	-8.939572	0.0000
FDI	223.5780	57.84690	3.864995	0.0008
INF	22.46066	134.6473	0.166811	0.8690
M2	68.22066	12.52513	5.446702	0.0000
C	3936.297	1828.837	2.152350	0.0426
R-squared	0.912544	Mean dependent var		6562.521
Adjusted R-squared	0.892668	S.D. dependent var		3036.386
S.E. of regression	994.7679	Sum squared resid		21770389
Long-run variance	509555.5			

المصدر: مخرجات برمجية 10 Eviews

من خلال الجدول السابق يتضح أن معامل التحديد $R^2 = 0.91$ مما يعين أن ما نسبته 91% من التغير في المتغير التابع تفسره المتغيرات المفسرة أو المستقلة في الأجل الطويل، أما قيمة معامل التحديد المصحح فهي $\bar{R}^2 = 0.89$ مما يدل على أن المتغيرات المستقلة المختارة تفسر جزءا كبيرا جدا من التغير في المتغير التابع يصل إلى 89%، كما يتضح كذلك من خلال نتائج التقدير أن:

- وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مما يشير أنهما يتغيران سويا في الأجل الطويل.
- وجود أثر معنوي موجب للادخار المحلي على النمو الاقتصادي، وذلك يرجع لمساهمة الادخار المحلي في تمويل العديد من المشاريع الاستثمارية ومن ثم المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، وخاصة في الفترات التي تعرف ارتفاعا في أسعار النفط، لارتباط الادخار المحلي في الجزائر بها وبالجبابة البترولية.
- وجود أثر معنوي سالب للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى عدم استغلال موارد التجارة الخارجية لتدعيم الاستثمارات التي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، وكذا الإفراط في استيراد المنتجات الأجنبية التي تستخدم لأغراض استهلاكية أكثر منها استثمارية ورأسمالية، وعدم تمكن المنتجات الوطنية من منافسة المنتجات الأجنبية، مما أدى إلى عزوف المستثمرين الخواص عن الاستثمار في القطاعات المنتجة، وبالتالي تراجع حجم الاستثمار الخاص ومعدلات النمو الاقتصادي.
- وجود أثر معنوي موجب لعرض النقود على النمو الاقتصادي بسبب تركيز السياسة النقدية على هدف مكافحة التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار.
- وجود أثر معنوي موجب للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى أن أغلب الاستثمارات الأجنبية تكون في القطاع النفطي، والتي تؤدي إلى زيادة الصادرات النفطية التي يترتب عنها ارتفاع في المداخل الربعية التي تعد العامل الأساسي لرفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الرابع: الاختبارات التشخيصية

1- اختبار ثبات معاملات علاقة التكامل المشترك

من أجل التأكد من ثبات معاملات العلاقة التوازنية طويلة الأجل سيتم اختبار Hansen 1992، حيث تنص الفرضية الصفرية لهذا الاختبار على وجود تكامل مشترك ذي معاملات مستقرة في حين تنص الفرضية البديلة على العكس، والجدول الموالي يبين نتائج اختبار ثبات معاملات علاقة التكامل المشترك:

الجدول (14): نتائج اختبار استقرارية معلمات التكامل المشترك

Cointegration Test - Hansen Parameter Instability				
Series: GDPPC DS TO FDI INF M2				
Null hypothesis: Series are cointegrated				
Cointegrating equation deterministic: C				
	Stochastic	Deterministic	Excluded	
Lc statistic	Trends (m)	Trends (k)	Trends (p2)	Prob.*
0.716900	5	0	0	0.1339

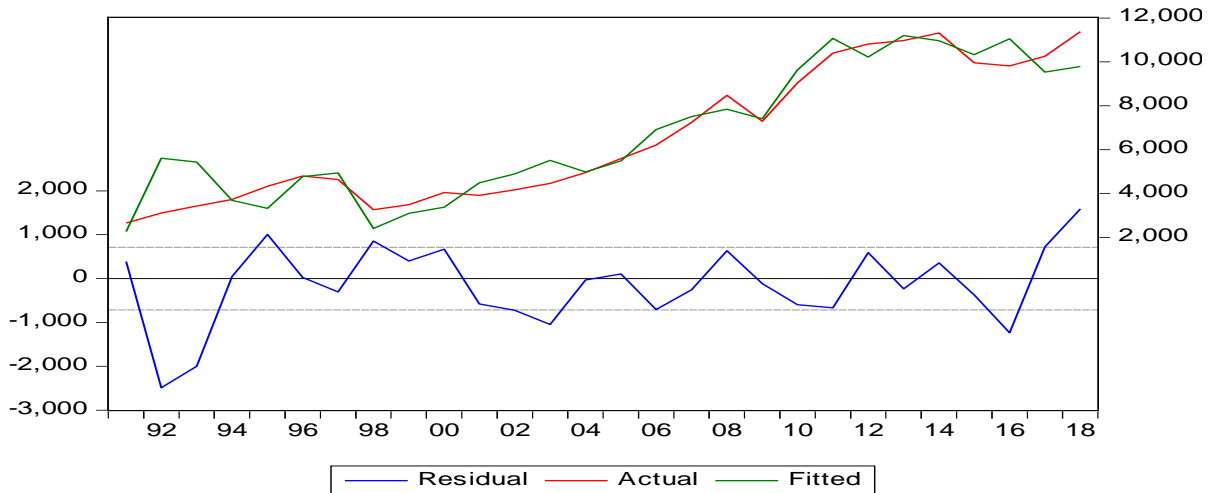
المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

من خلال الجدول يتضح أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرض العدم، ومنه معلمات الأجل الطويل مستقرة.

2- المقارنة بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة للبقايا

للتأكد من جودة النتائج يتم المقارنة بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة للبقايا، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (2): القيم الحقيقية والقيم المقدرة للبقايا



المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

من خلال الشكل رقم 2 يتضح أن القيم المقدرة للبقايا قريبة جدا من القيم الحقيقية لها، مما يشير إلى جودة توفيق النموذج.

3- استقرارية البواقي من خلال دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئية

لاختبار استقرارية البواقي نستخدم على دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئية لكل من بواقي التقدير ومربع بواقي التقدير كما موضح في الشكلين المواليين:

الشكل (3): دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لبواقي التقدير

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	0.216	0.216	1.4578	0.227
		2	-0.323	-0.388	4.8187	0.090
		3	-0.161	0.024	5.6940	0.127
		4	0.081	-0.002	5.9250	0.205
		5	-0.008	-0.109	5.9272	0.313
		6	-0.154	-0.111	6.8363	0.336
		7	-0.220	-0.224	8.7704	0.270
		8	-0.144	-0.183	9.6400	0.291
		9	0.183	0.131	11.122	0.267
		10	0.246	0.037	13.940	0.176
		11	-0.069	-0.113	14.177	0.223
		12	-0.112	0.031	14.832	0.251

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

الشكل (4): دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لمربع بواقي التقدير

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	0.279	0.279	2.4222	0.120
		2	-0.009	-0.094	2.4246	0.298
		3	0.041	0.077	2.4820	0.479
		4	-0.093	-0.141	2.7824	0.595
		5	-0.012	0.072	2.7874	0.733
		6	0.002	-0.039	2.7875	0.835
		7	-0.053	-0.027	2.9008	0.894
		8	0.004	0.014	2.9015	0.940
		9	-0.050	-0.064	3.0118	0.964
		10	0.040	0.095	3.0869	0.979
		11	0.001	-0.073	3.0870	0.990
		12	-0.123	-0.088	3.8814	0.985

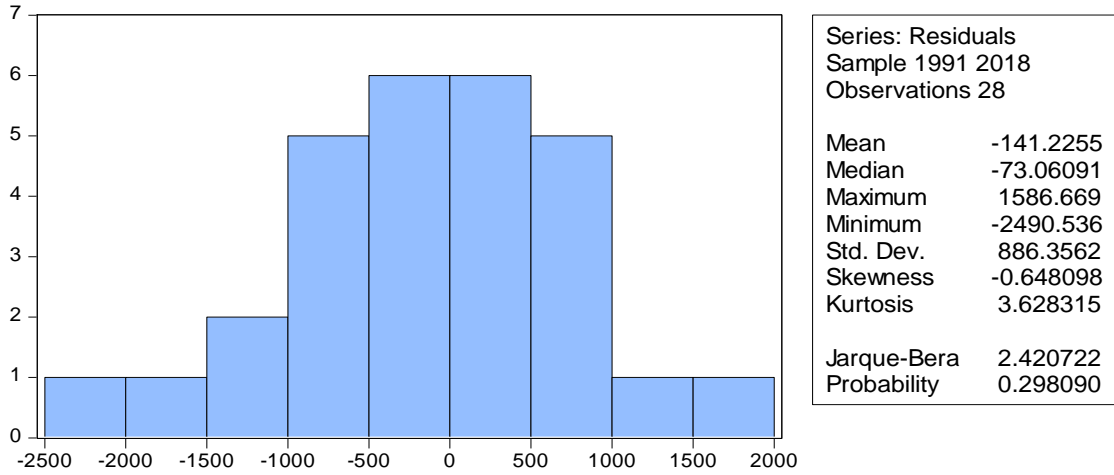
المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

من خلال الشكلين السابقين يتضح أن النتائج للارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي تتعدم قبل ربع المشاهدات، وبالتالي فبواقي التقدير مستقرة، وكذا الأمر بالنسبة لدالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لمربع البواقي تقع كلها ضمن مجال الثقة، وبالتالي فالبواقي مستقرة.

4- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير

باستعمال اختبار Jaque - Bera يتضح أن البواقي تتوزع طبيعياً لأن احتمال Jaque - Bera الذي يساوي 0.29 أكبر من مستوى المعنوية 5٪، وبالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ونرفض الفرض العكسي.

الشكل (5): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير



المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل تبين أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط إلى حد كبير بالإيرادات الريعية، التي اعتمد عليها في تنفيذ مختلف المشاريع التنموية منذ مطلع الألفية، كما اتضح أن تطور الادخار المحلي قد عرف تذبذبا من سنة لأخرى تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية التي عرفت الجزائر، أما الدراسة القياسية فبينت وجود علاقة تكاملية وطردية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر، بالإضافة إلى وجود أثر موجب لادخار المحلي على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1990-2020.



الخاتمة

خاتمة عامة

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا البحث يتضح أن الادخار المحلي يعد مصدرا تمويليا هاما أكد العديد من الاقتصاديين على أهميته في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، وهذا ما جعل بلدان العالم تبحث عن أنجع الطرق التي تمكنها من الاستغلال الأمثل للمدخرات المحلية في تمويل مختلف البرامج التنموية، والجزائر كغيرها من الدول سعت إلى تشجيع الادخار المحلي لتوفر مصادر تمويلية محلية اقل تكلفة مقارنة بالمصادر الأجنبية.

ومن خلال دراستنا لهذا البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري، ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي الذي يخص أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، كما تم اختبار الفرضيات للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، ثم تقديم جملة من الاقتراحات على أساس النتائج المتوصل إليها، وفي الأخير يتم اقتراح بعض المواضيع التي نراها جديرة بالدراسة والبحث كأفاق مكملة لهذا البحث.

نتائج الدراسة

من خلال ما تم دراسته في الجانب النظري والتطبيقي تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة النظرية:

تتمثل نتائج الدراسة النظرية فيما يلي:

- يؤدي الادخار المحلي دورا مهما في تكوين رأس المال، وبالتالي تشجيع الاستثمار الذي يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- للادخار أهمية كبيرة للفرد والدولة، فالادخار يؤدي إلى تحسين معيشة الفرد أو الأسر في المستقبل، كما يشكل الادخار قوة اقتصادية يستعين بها الفرد في تنفيذ بغض المشروعات الاستثمارية، أما بالنسبة للدولة فهو ذو أهمية بالغة باعتباره أحد أهم العوامل اللازمة للنمو الاقتصادي وعنصر مهم لتراكم رأس المال.

خاتمة عامة

نتائج الدراسة التطبيقية:

- يساهم الادخار المحلي في عملية النمو الاقتصادي في الجزائر ولكن بمعدل ضعيف جدا وهذا راجع بالأساس لنقص المدخرات، وهذا نتيجة لعدة أسباب منها: ضعف إدارة المؤسسات المالية في الجزائر وضعف السيولة وعدم قيام الدولة بتحفيز الأفراد علي الادخار.
- توصلت نتائج هذه الدراسة لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1990-2020 إلى وجود علاقة ايجابية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

اختبار صحة الفرضيات:

- عرف تطور الادخار المحلي خلال فترة الدراسة تذبذبا من سنة لأخري نتيجة الظرف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مرت بها الدولة.
- إن تحقيق مستويات مرتفعة لنمو الاقتصادي في الجزائر يتطلب ضرورة تبني استراتيجيات فعالة تساهم في التحول من الاقتصاد القائم على الإيرادات النفطية إلى الاقتصاد المعتمد على تنوع مصادر الدخل.
- وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مما يشير أنهما يتغيران سويا في الأجل الطويل.

الاقتراحات:

- بعد عرض النتائج المتوصل إليها والتحقق من مدى مطابقتها للفرضيات الموضوعة ندرج الاقتراحات التالية:
- ضرورة وجود أسلوب لتوجيه الأفراد والشركات وتحفيزهم على زيادة حجم الادخارات وتقليل حالات مجارات الاستهلاك الترفي.
- إنشاء المؤسسات المالية والمصرفية القادرة على تعبئة المدخرات الكامنة في المجتمع.

أفاق الدراسة:

- من خلال دراسة موضوع أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي نعتقد أن دراستنا لا تزال مجال خصب للبحث من طرف الباحثين، وعليه يمكن اقتراح الإشكاليات التالية:
- العوامل المؤثرة على فعالية الادخار المحلي في الجزائر.
- دراسة العلاقة بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- الكتب:

- أحمد عساف وعلاء الدين صادق، 2013، الاقتصاد الكلي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- أشواق بن قدور، 2012، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005، دار الزاوية للنشر والتوزيع، عمان.
- أبد جمان مايكل ترجمة محمد إبراهيم منصور، 1999، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.
- أمين عبد الوهاب، 2000، التنمية الاقتصادية، دار حافض للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.
- إسماعيل شعباني، 1997، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر.
- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية - نظريات، نماذج، استراتيجيات-، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.
- حمزة الجمعي الدهوي، 1985، عوامل الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، دار الأنصار للنشر والتوزيع، القاهرة.
- حسن فليح خلف، 2006، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الجدار للكتاب العالمي، الأردن.
- خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، 2014، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
- سالم توفيق النحفي ومحمد صالح تركي القرشي، 1989، مقدمة في اقتصاديات التنمية، العراق.
- ضياء مجيد الموسى، 2005، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- علي عبد الفتاح أبو شرارة، 2010، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن.
- علي جذوع الشرفات، 2010، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن.

قائمة المراجع

- فؤاد بن غضبان، 2015، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- كمال دريد آل شبيب، 2009، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- محمد بلقاسم بهلول وحسن بهلول، 1998، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي، دار الكتاب الحديث، الجزائر، الجزائر.
- محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، 2004، "التنمية الاقتصادية - مفهوما، نظرياتها، سياساتها-"، الدار الجامعية مصر.
- محمد القرشي، 2010، علم الاقتصاد والتنمية، دار الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن.
- محمد القرشي، 2007، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- مدحت القرشي، 2008، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- محمد موسى حربي عريقات، 2013، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان.
- محمد موسى حربي عريقات، 2006، مبادئ الاقتصاد-التحليل الكمي-، دار وائل للنشر، الأردن.
- محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، 2002، التنمية الاقتصادية-دراسات نظرية وتطبيقية في الاقتصاد-، كلية التجارة بالإسكندرية، مصر.
- نورهان محمد سهو السمراني، 2019، قراءة في الأزمة، دار وضاح للنشر والتوزيع، الأردن.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

- أمال معطي الله، 2014-2015، أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-، الجزائر.
- أسماء عدة، 2015، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران02، الجزائر.

قائمة المراجع

- إيمان نور اليقين خلادي، 2011-2012، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- ابتهاج أحمد قابلي، 2013-2014، الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سوريا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة تشرين، -الادقية-، سوريا.
- بدر شحدة وسعيد حمدان، 2012، تحليل مصادر النمو الاقتصادي الفلسطيني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، فلسطين.
- جمال العزباوي شادي، 2015، أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، -غزة-، فلسطين.
- حسن الأسرج عبد المطلب، 2001-2002، دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الزقازيق، مصر.
- حميدة أوكيل، 2016، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر.
- رابح حمدي باشا، 2007-2006، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- شهيدة كيفاني، 2007-2006، التنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية.
- علي بطاهر، 2005-2006، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- عبد الباسط ولد عمري، 2015-2016، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2013، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، -بومرداس-، الجزائر.

قائمة المراجع

- عبد الحكيم سحيح، 2001، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- فطيمة حاجي، 2014، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.
- كريم بودخدخ، 2015، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو العرض-دراسة حالة الجزائر 2001-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- مولود كبير 2016-2017، الادخار ودوره في النمو الاقتصادي-دراسة قياسية تحليلية- في الجزائر مقارنة مع بعض الدول، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة-، الجزائر.
- محمد دحو، 2019-2020، انعكاسات تطوير الصيرفة على تعبئة الادخار المحلي دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دارية، الجزائر.
- مراد جندي، 2005-2006، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي var 1970-2004، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- محي الدين حداد، 2009، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

قائمة المراجع

المجلات العلمية:

- أحمد دحو وأحمد صديقي، 2009، أثر الادخار المحلي ودوره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1985-2017، مجلة الاجتهاد لدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 04، جامعة أحمد دارية، -أدرار-، الجزائر.
- أحمد سلامي ومحمد الشخي، 2008، تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر 1970-2005، مجلة الباحث، المجلد 06، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح، -ورقلة-، الجزائر.
- أحمد سلامي، 2012، أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010، مجلة الباحث، المجلد 11، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح، -ورقلة-، الجزائر.
- أحمد سلامي، 2015، مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح، -ورقلة-، الجزائر.
- إلياس ميدون، 2020، الادخار بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والنظريات الوضعية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد 02، المركز الجامعي إليزي، الجزائر.
- بلول بن سعدة، 2020، الدراسة السببية بين الادخار وبعض المتغيرات الاقتصادية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة يحي فارس، -المدية-، الجزائر.
- رضا حمزة بوجنانة ، فاطمة الزهراء بن الصغير وأمينة مخلفي ، 5018، محددات الادخار العائلي في الاقتصاد الجزائري باستخدام نماذج ARDL خلال الفترة 1970-2014، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 11، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح، -ورقلة-، الجزائر.
- حاكمي بوحفص وعبد القادر دربال، 2007، -أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي- حالة الجزائر، مجلة les cahiers du MECAS، مجلد 03، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر.
- رحيم حسين، 2006، نحو ترقية الادخار المصري الشخصي في البلدان الإسلامية إشارة إلى بلدان شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 01، العدد 01، المركز الجامعي محمد البشير الإبراهيمي، -برج بوعرييج-، الجزائر.

قائمة المراجع

- سعد إبراهيم أنوار، 2018، العلاقة السببية بين معدل الادخار المحلي والاستثمار المحلي في الاقتصاد التركي للفترة 1980-2016، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 03، العدد 02، جامعة الموصل، العراق.

- طارق لهزيل وإبراهيم لجلط، 2020، أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية- خلال الفترة 1970-1980، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، المركز، الجامعي الونشريس، الجزائر.

- محمد أمين بربري، 2013، العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 05، العدد 10، جامعة حسيبة بن بوعلي، -الشلف-، الجزائر.

- مصطفى جاب الله، 2015، تقدير العلاقة بين الادخار المحلي واحتياط الصرف الأجنبي 1970-2012، مجلة رؤى الاقتصادية، المجلد 10، العدد 08، جامعة الشهيد حمة لخضر، -الوادي-، الجزائر.

الملتقيات:

- زهرة بن يخلف، 2005-2006، ثقافة الادخار في المجتمع الجزائري وأثارها على البنوك الجزائرية، ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، جامعة طاهري محمد، -بشار-، الجزائر.

- طارق خاطر وآخرون، دور برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وتقييمية، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر.

المواقع الالكترونية:

- النمو الاقتصادي، مارس 2015، منتدى لمدينة، القسم الجامعي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عن الموقع [123.st / t 542- topic](http://123.st/topic-542).

- جريدة الشروق، 22 مايو 2014، الحكومة تحضر مشروع الاستثمارية العمومية للفترة 2015-2015، على الموقع www.echoroukonline.com 13:44.25-02-2018

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

- Edward Shapiro, Macroeconomic Analysis, 3ed, Harcourt, Brace, USA, 1974.

قائمة المراجع

- Robert j- Barro, Xavier Sala Martin, 1996, la croissance économique, traduit par Fabrice Magroll,- édition Ediscience international, France.
- Ministère des finances, juillet 2016, le nouveau modèle de croissance (synthèse).